المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ⵓⵔⴰⵏ ⵓⵙⵙⵏⵙⵍ ⵏ ⵜⵙⵓⵔⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE

ⵓⵔⴰⵏ
أسيناگ

مجلة المعهد – عدد 15

أسيناگ - ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ

مجلة دورية

العدد الخامس عشر – 2020

أسيناك-Asinag مجلة علمية وثقافية مغربية، مخصّصة للأمازيغية ومكوناتها اللغوية والحضارية. وهي متعدّدة اللغات، وتشمل ملفات علمية، ومقالات وحوارات وعروض إصدارات، وإبداعات أدبية، وإشارات بيبليوغرافية. وهي مجلّة مُحكّمة، تتوفر على لجنة علمية، ومفتوحة للمجموعة العلمية الوطنية والدولية.

© المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ISSN : 2028-5663
رقم الإيداع القانوني : 0062 MO 2008
..... – الرباط 2020

المحتويات

تقديم..... 7

حليمة الناجي وإبراهيم بدوي

جوانب من تاريخ وآثار مدينة بني ملال ومجال تادلا..... 11

خالد أوعسو

الحركة النسائية الأمازيغية بالمغرب. محاولة لفهم تمفصل الخصوصية الجنسية والثقافية 55

يشو بنعيسى

التمكين التكويني و"مهننة" تدريس الأمازيغية 81

عروض

الوافي نوحي : قراءة في كتاب "الحليّ في عقود النكاح السوسية،

دراسة معجمية إحصائية" للأستاذة خديجة بَجِي..... 99

تقديم

يشمل العدد الخامس عشر من مجلة أسيناگ ⵄ٢٠٢٤ⵣ ثمانية مقالات لا يجمعها ملف موضوعاتي، بل تندرج كلها ضمن "مختلفات"؛ ثلاثة منها باللغة العربية، وخمسة باللغة الفرنسية. وبصرف النظر عن لغة الكتابة، تتوزع المساهمات مختلف الحقول المعرفية للعلوم الإنسانية والاجتماعية: اللسانيات، والديداكتيك، والأدب، والتاريخ، والأنتروبولوجيا.

يضم الشق المكتوب بالعربية ثلاثة مقالات تمحورت حول التاريخ (ناجي وبدوي)، والأنتروبولوجيا (أوعسو)، والتعليم (يشو). استهلت حليمة الناجي وإبراهيم بدوي القسم العربي بمقال حول مدينة بني ملال المرتبطة تاريخياً بمنطقة تادلا التي ورد ذكرها في أبرز المصادر التاريخية والجغرافية التي تناولت تاريخ المغرب. حيث تتميز المنطقة بمؤهلات طبيعية وجغرافية مهمة ساعدت على الاستقرار البشري بها منذ أقدم العصور، وجعلت منها موطنا تعايشت فيه العديد من القبائل والتجمعات السكانية مختلفة الأصول والثقافات. وقد ساهمت هذه العوامل البشرية، والجغرافية والثقافية في الدور الطلائعي الذي قامت به المنطقة في تاريخ المغرب الوسيط. وهو ما كشفه الكاتبان بتتبع مكانة تادلا في مختلف الفترات التاريخية.

وحلَّل خالد أوعسو في مقاله إحدى تجليات الحركة النسائية التي نجحت، بحسبه، في المزاوجة بين المظهر الثقافي والمظهر الجنسي. وقد انطلق الكاتب لدعم فرضية المعاناة والتهميش المزدوجين للمرأة الأمازيغية، من عرض الأسس النظرية التي أدت إلى انبثاق هذه الحركة، ثمَّ حلَّل سياقات ميلادها، محاولاً فهم أصولها وشرحها، ومُركِّزاً على خصائصها المميزة التي تتجلى في الرموز واللغة والقانون العرفي. وفضلا عن البعد الهوياتي للحركة النسائية الأمازيغية، تناول المقال بعض المظاهر الأخرى التي تميز مثل هذه الحركات.

وتناول بنعيسى يشو النموذج المعتمَد في تكوين مدرسي التعليم الابتدائي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، مسائلا إياه، ومستفسراً عن مدى نجاعته وقدرته على توفير الشروط اللاّزمة لتطوير الكفايات المهنية للمدرسين، وتحسين أدائهم المهني، وتحقيق شرط المهننة. وقد اعتمد الباحث في إجابته عن هذه التساؤلات مقاربة "الديداكتيك المهنية" التي تمنح

مقترحات في التخطيط وإعداد هندسة التكوين بالمزاوجة بين توظيف المعطى النظري وإنتاج الأدوات الكفيلة بإعداد تصور لوضعيات التكوين والاشتغال المهني، وتحليلها وتقويمها، فضلا عن استثمار تقنية تحليل المحتوى الخاص بالوثائق المؤطرة لعدة تكوين وتأهيل أساتذة اللغة الأمازيغية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

وشمل القسم الفرنسي من العدد مساهمة في التعليم (أگوزوم Agouzoum)، وثلاثة مقالات في اللسانيات: الدياكرونية (أرگيولاس Argiolas)، والفونولوجيا (شبلي وبنسكاس)، والصرف تركيب (الغُلب)، ومساهمة في الأدب (موموش).

تناول ألو أگ أگوزوم Alou Ag Agouzoum تجربة مالي في إدماج اللغات الأم في النظام التعليمي، فقام، استناداً إلى معطيات وقائعية وإحصائية، بتتبع إنجازات الدولة لصالح اللغات الوطنية منذ الاستقلال. وأكَّد، مع ذلك، على حدود هذه السياسة المتبناة، فإدماج هذه اللغات في النظام التعليمي لم يُعزَّز بتدابير للنهوض بها، وهو ما جعل الكاتب يتساءل عن الغاية من إدخال هذه اللغات في النظام التعليمي المالي.

واهتمت فاليريا أرگيولاس Valeria Argiolas، في إطار مقاربة دياكرونية، بالدراسات التي تناولت التأثير اللساني "المتوسطي"، والتي تعد بمثابة أساس مشترك للغات المتداولة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فكشفت عن إسهام اللسانيات الرومانية خلال النصف الأول من القرن العشرين في هذا الشأن، مثيرة الانتباه إلى بعض نقاط ضعف المنهجية التي اعتمدتها هذه الأعمال، والتي تتجلى في عدم استجابة التقابلات التي وضعتها للتحليل وللقوانين الصوتية. وبالمقابل، فإن أعمال لسانيين من قبيل تيراسيني Terracini، وبيرتولدي Bertoldi، وفاغنر Wagner، وهوبشميد Hubschmid، وسيرّا Serra شكلت نقطة تحول نوعي في هذا المجال، وذلك بإشارتهم إلى تأثير أمازيغية قديمة على اللاتينية المتداولة في سردينيا.

وفي إطار النظرية الأمثلية، عالجت فاطمة شبلي وكريم بنسكاس سيرورة المماثلة التقدمية التامة في أمازيغية أيت سگوگو بالأطلس المتوسط، حيث اكتفت المساهمة بدراسة مظهرين فقط من مظاهر مماثلة الصوامت التاجية، ويتعلق الأمر باللام والنون من جهة، وبالراء واللام من جهة أخرى. فاقترحت مجموعة من قيود الوفاء التي رُتِّب أغلبها وفق سلمية يعتليها قيد "ماثل"، وتتفاعل هذه السيرورة أيضاً مع الإقحام الصائتي والنفث؛ فإقحام الصائت يؤدي إلى النفث، وتؤدي المماثلة إليه أيضاً، مما يخلق درجة من التعتيم.

وقام الحسين الغُلب بدراسة الصُّرفيات الاشتقاقية للبناء لغير الفاعل في الأمازيغية، وتوزيعها، وسلوكها. فكشف مختلف إمكانيات انتظام هذه المورفيمات وسلوكها الصرفي في إطار توافقاتها وتأليفاتها في صيغة المبني لغير الفاعل. وتهم هذه السيرورة مختلف أنواع الأفعال، وتطبق على القاعدة التي تُبنى على أساسها مركبات بقيم مختلفة، وتقوم عملية التركيب هذه على زيادة سابقة تؤدي إلى تغيير القاعدة الفعلية صرفياً ودلالياً وبنيوياً.

وتناول مقال العربي مووش إشكالية تدريس النص الأدبي في سياق خاص يهُمُّ الأمازيغية باعتبارها لغة ذات تقليد شفوي، وباعتبارها لم تلج النظام التعليمي إلا مؤخرا. فيناقش الكِتاب المدرسي لهذه اللغة منطلقاً من سؤال نظري يهم هوية هذا الأدب: هل يتعلق الأمر بتدريس الأدب الشفوي بأجناسه وأنواعه؟ أم بالأدب الجديد المتسم بالحداثة، وباكتساح الساحة الأدبية يوما بعد يوم؟ ويخلص مووش إلى أن تدريس الأدب الشفوي غير ممكن دون استحضار العناصر التي ينبني عليها. أما بالنسبة للأدب الجديد، فيطرح هو أيضاً إشكاليات متعلقة بتحديد المجال، واختيار النصوص والكُتَّاب، والمقاربات، والأهداف والكفايات التي يجب العمل على تطويرها. علاوة على ما سبق، تواجه هذه العملية صعوبة بناء عُدَّة جديدة قادرة على منح مكانة للفعل الأدبي.

وفي باب "عروض"، قام الوافي نوحي بتقديم كتاب خديجة بَجي حول **الحليّ في عقود النكاح السوسية، دراسة معجمية إحصائية**، الذي سعت فيه المؤلفة إلى رصد ودراسة مختلف الألفاظ المتعلقة بالحليّ التي وردت في وثائق عقود النكاح بمنطقة سوس، بين القرنين السابع عشر والعشرين.

وشمل باب "ملخصات الأطاريح" ثلاث أطروحات لمحمد صدوق، ورمضان تواتي، وألو أگ أگوزوم نوقشت، تباعاً، في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة سنة 2017، وجامعة إيكس مرسيليا سنة 2018، والمعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية بباريس سنة 2019. تناولت الأطروحة الأولى التي تحمل عنوان: **دراسة صرف تركيبية للظرف في الأمازيغية (لهجة بني يزناسن)** [*Étude morphosyntaxique de l'adverbe en amazighe (Parler des At Iznassen).*] العمل التركيبي والصرفي لهذه المقولة النحوية. أما الأطروحة الثانية التي تمحورت حول **المعيرة المتعددة للغة جد ملهجنة ومتشظية: التهيئة المعجمية للأمازيغية** [*la normalisation polynomique d'une langue fortement dialectisée et fragmentée: l'aménagement lexical du berbère.*] ، فهي مقاربة نقدية لتهيئة معجم الأمازيغية. واهتمت الأطروحة الأخيرة المعنونة بـ: **عناصر الوصف الصوتي والصرفي**

لتماشيق، لهجة مالية معيارية في أفق استعمالها بالمدرسة في سياق ثنائي اللغة [Éléments *de description phonologique et morphologique du tamasheq, dialecte standard du Mali en vue de son utilisation à l'école dans un contexte bilingue*]، بوصف فونولوجي وصرفي للهجة گاو التارگية لأغراض ديداكتيكية وفي سياق تعليمي ثنائي اللغة.

وفي الأخير، تتقدم إدارة وهيئة تحرير مجلة أسيناگ بجزيل الشكر لكل الباحثين الذين ساهموا في إخراج هذا العدد؛ ويتعلق الأمر بكل من: محمد أغالي زاكرا، ومحمد أو بنعل، وعبد القادر أيت الغازي، وبلعيد بودريس، وعبد العزيز بودلال، وعبد الخالق جيد، ومحمد الزروالي، وخالد عنسار، وعبد العزيز الضعيفي، ومارتن كوسمان، ومينة لفقيوي، وكارلس مورسيا، والعربي موموش، ودانييلا ميرولا.

هيئة التحرير

جوانب من تاريخ وآثار مدينة بني ملال ومجال تادلا*

حليمة الناجي(1) وإبراهيم بدوي(2)
(1) آثارية/قسم جرد وتوثيق التراث – مديرية التراث، وزارة الثقافة والشباب والرياضة –قطاع الثقافة، الرباط
(2) آثاري/دار الثقافة – وزارة الثقافة والشباب والرياضة –قطاع الثقافة، سلا الجديدة

Tadla, vaste zone à laquelle est associée la ville de Béni Mellal, est mentionnée dans les plus importantes sources historiques et géographiques relatives au Maroc. Ce territoire riche et hospitalier bénéficie d'importantes potentialités naturelles et géographiques qui ont contribué à l'occupation et à l'installation humaine sur ses terres depuis les temps anciens. Cela a favorisé la coexistence et la cohabitation de populations et de tribus d'origines et de cultures différentes. Elles ont, également, à côté du facteur humain et culturel, conféré à cette région un rôle important dans l'histoire du Maroc, en particulier, au Moyen Âge. Cette contribution retrace les différentes périodes historiques qu'a connues la région à travers les témoignages documentés.

ارتبطت مدينة بني ملال الحالية تاريخيا بمنطقة تادلا. وقد ورد ذكر هذه الأخيرة في أبرز المصادر التاريخية والجغرافية التي تناولت تاريخ المغرب منذ الفتح الإسلامي إلى حدود أوائل القرن التاسع عشر. "وتادلا اسم يطلق على منطقة شاسعة تقع وسط المغرب الأقصى، وتتكون من الهضاب والسهول الممتدة شرق سهل الشاوية وحول المجرى الأعلى لنهر أم الربيع، ومن السفوح الغربية للأطلس المتوسط من وادي العبيد جنوبا إلى منابع نهر ملوية"[1]. وقد كانت تادلا على مر العصور موطنا للعديد من القبائل والتجمعات السكانية المختلفة. حيث تقطن بالهضاب القبائل ذات الأصل العربي وهي: ورديغة، وبنو خيران، وبنو زمور، والسماعلة، وبنو عامر، وبنو موسى بوادي زم وأبي الجعد ودار ولد زيدوح. وفي المنطقة الوسطى لوادي أم الربيع (وادي وانسيفن قديما) كانت تعيش قبائل أيت الربع، وهم مزيج

* هذا المقال هو في الأصل بحث أنجز من طرف الباحثين حليمة الناجي وإبراهيم بدوي، محافظي آثار بالمندوبية الإقليمية لوزارة الثقافة ببني ملال سنة 2000. وهو عمل بيبليوغرافي وميداني. والصور التي لا تحمل مرجعا هي بعدستيهما.

[1] أحمد التادلي الصومعي، **كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى**، تحقيق علي الجاوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1996، ص9-10.

عربي– أمازيغي، وتتألف من كطاية، وسمكت وبني ملال. أما في السفوح الغربية لجبال الأطلس المتوسط، فاستقرت قبائل آيت سري، وآيت عطا نومالو، وآيت بوزيد، وآيت عياض وآيت اعتاب. في حين نجد القبائل الأمازيغية الصنهاجية في الجبال والزناتية بالسهول، إلى جانب قبيلة جشم العربية المتكونة أساسا من بني جابر وزرارة، بالإضافة إلى قبيلة بني سعد.

اختلف الباحثون حول طوبونيم "تادلا"، فالملاحظ أن اسم تادلا يتقارب في اللفظ مع كلمة أخرى كان لها مدلولها التاريخي في المنطقة وهي "تادلا" أو "الدلا". ويفترض الأستاذ محمد حجي أن اللفظين (تادلا والدلا) كانا مترادفين لمسمى واحد، ويستدل على ذلك بكون المؤرخ والشاعر عبدالعزيز الفشتالي –المعاصر للزاوية الدلائية– قد استعمل "الدلا" للدلالة على منطقة تادلا[2]. كما أن كلمة "تادلا" تعني في الأمازيغية المحلية حزمة من الزرع المحصود بواسطة المنجل، وتعني حزمة بصفة عامة. ولعل في ذلك ما يدل على الازدهار الفلاحي والزراعي الذي عرفته المنطقة عبر الفترات التاريخية بشهادة العديد من المؤرخين أمثال صاحب **الاستبصار** والشريف الإدريسي. فقد جاء على لسان هذا الأخير:"... والبلد كله كثير الخيرات والأرزاق، وأحاطت به القبائل من كل الجهات"[3]. في حين يؤكد مؤلف **الاستبصار** أن المنطقة تشتهر بزراعة القطن[4]. كما عرفت بأنشطتها الحرفية، وتدل الرواية الشفوية على أن بني ملال كانت إلى حدود القرن 19م تتوفر على ثلاث دور للدباغة، ناهيك عما كان يمارس منها داخل المنازل، وتم بناء دار موحدة للدباغة منذ فترة الحماية الفرنسية[5]. وتكمن أهمية منطقة تادلا السياسية والتجارية كذلك في كونها شكلت نقطة عبور للتجار والجيوش بين شمال المغرب وجنوبه.

---

[2] يقول عبد العزيز الفشتالي: "وعقد (أي المنصور الذهبي) للمولى زيدان أصغرهم على الدلا، وعقد له على أعمالها وشفعها له ببلاد أدخسان". أنظر محمد حجي، **الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1409هـ/1988م، ص27. مع العلم أن زيدان كان والي منطقة تادلا في عهد السعديين.

[3] الشريف الإدريسي، **المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، تحقيق وترجمة محمد حاج صادق، بلجيكا 1983، ص93؛ نظر أحمد عمالك، "ملامح من تاريخ قصبة تادلا"، **تادلا: التاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1993، ص89.

يقول الإدريسي: "ويزرع بها وبأرضها كثير القطن ولكنه بمدينة تادلا يزرع أكثر مما يزرع بمدينة داي. ومن مدينة تادلا يخرج القطن كثيرا ويسافر به إلى كل الجهات". ص93.

[4] **الاستبصار في عجائب الأمصار**، لكاتب مراكشي مجهول، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985م، ص200.

[5] Naji, H. "La tannerie traditionnelle de Béni-Mellal : la mémoire dans la peau", *Le Jardin des Hespérides*, N° 9, 2018, p.40-45.

يتميز مناخ المنطقة بطابع القارية والجفاف، وتتنوع تضاريسها، فنجد السهول والهضاب والجبال، كما يتنوع الغطاء النباتي والتربة، حيث نجد "الأحراش" على طول منطقة الدير و"المرجة" بالهضاب، ثم "الحمري" و"التيرس" السوداء. كما أن وجود المنطقة في الدير يتيح لها الاستفادة من مياه العديد من المجاري والعيون مثل عين أسردون، وعين وتامكنونت، وعين القصابي، وعين سيدي بويعقوب، وعين فم أودي، وعين داي، وعين أم ربيع، إلى جانب وادي أم الربيع، وهو أهم نهر في المنطقة. وتكمن أهمية هذه الثروة المائية بالإضافة إلى السقي والشرب، في استغلالها في تحريك أرحية طحن الحبوب وعصر الزيتون[6].

لا شك أن كل هذه المعطيات الطبيعية والجغرافية ساعدت على الاستقرار البشري في مجال تادلا منذ أقدم العصور، وتعايش السكان على اختلاف أصولهم وفروعهم وثقافتهم وعقائدهم من عرب وأمازيغ ويهود ومسيحيين. كما جعلت –كل هذه الخصوصيات– المنطقة تؤدي أدوارا طلائعية في تاريخ المغرب خاصة الفترة الوسيطية منها.

1. من عصور ما قبل التاريخ إلى مجيء الأدارسة

عرفت منطقة تادلا خلال الأزمنة الجيولوجية وجود وحيش مهم. ومما يدل على ذلك هيكل الديناصور الذي تم اكتشافه بمنطقة تيلوكيت الجبلية بإقليم أزيلال. هذا الهيكل معروض بمتحف علوم الأرض التابع لوزارة الطاقة والمعادن بالرباط. إلى جانب الكثير من العظام وأسنان الحيوانات، كالفيلة والخنازير والدببة وغيرها. يخبرنا بهذا الغنى الباليونتولوجي مجموعة من المرشدين السياحيين الجبليين، وتطلعنا عليه كذلك اكتشافات الصدفة[7].

تحدث الرحالة شارل دوفوكو (Charles de Foucauld) في رحلاته الاستكشافية في جبال الأطلس المتوسط المتاخمة لمنطقة تادلا، عن العديد من الكهوف والمغارات، خاصة تلك التي تمتد من بني ملال إلى فم العنصر[8]. إضافة إلى أن بعض المناطق الجبلية تتوفر على نقوش ورسومات صخرية كتلك التي توجد بتراب جماعة فم أودي[9]، وبدمنات (تيزي ن

---

[6] محمد البشير بوسلام، **تاريخ قبيلة بني ملال، 1854–1916، جوانب من تاريخ دير الأطلس المتوسط ومنطقة تادلا**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1991، **ص**26–29.

[7] Naji, H. "Aven des ours (idpcm:81B99E)", "Ifri-n-Majrioul (grotte de l'hyène: idpcm: 24D056)", … (*http://www.idpc.ma*).

[8] De Foucauld, Ch. *Reconnaissance au Maroc*, 1883-84, Société d'édition géographique, maritime et coloniale, Paris, 1888, p.61-62.

[9] تمت معاينة الموقع من طرف إبراهيم بدوي، علما أن هذه النقوش لم تدرس بعد.

تلغست) وبأزيلال (تبانت وجبل رات)[10]. ويمكن اعتبار هذين العنصرين (الكهوف والمغارات والنقوش الصخرية) إشارتين قويتين على الاستقرار البشري بالمنطقة في أزمنة ما قبل التاريخ. ولعل الأبحاث والتحريات والحفريات ستكشف عن مخلفات وآثار هذا الاستقرار وأنماط العيش إذاك بهذه الربوع.

وفي موضوع الاستقرار، أشار گوتيي (Gautier) إلى أن وجود نهر بهذه الأهمية والعظمة (أم الربيع) لاشك أنه مرتبط بنشأة حاضرة تاريخية مهمة أيضا على جنباته، ويرجِّح أن تكون هذه مدينة داي[11].

2. عصر الأدارسة

قامت كنزة الأوْرَبية، والدة إدريس الثاني بتقسيم المغرب بين أبنائه (أحفادها). واختلفت المصادر التاريخية حول من استأثر بمنطقة تادلا، حيث يذهب صاحب **روض القرطاس** إلى أنها كانت من نصيب ابنه أحمد[12]، بينما يورد البكري في كتابه **المسالك والممالك** أن يحيى ابن إدريس هو الذي اختص بداي وما حولها من البلاد[13]، وذلك ابتداء من سنة 213 هـ/829م. وقد عمل الأدراسة على تأسيس إمارة بتادلا حتى يتسنى لهم نشر الدعوة الإسلامية، لاسيما بمناطق الأطلس المتوسط، فقد أشار ابن أبي زرع الفاسي إلى أن إدريس الأول "سار إلى بلاد تادلا ففتح معاقلها وحصونها، وكان أكثر هذه البلاد على دين النصرانية ودين اليهودية والإسلام بها قليل..."[14].غير أننا لا نتوفر على معلومات ضافية

---

[10] بوشعيب العكرود، "كتابات جبل رات، معلمة تاريخية تحتاج إلى إنقاذ"، **جريدة ملفات تادلة**، العدد 28/27، مارس/أبريل 2000، ص7.

- Ministère d'Etat chargé des Affaires Culturelles, *Catalogue des sites rupestres du sud marocain*, Rabat, 1977, Planches 86-94.

[11]-Gautier, E.-F. "Medinat-ou-Dai", *Hespéris Tamuda*, 4, 1926, p.7.

[12] نفس المصدر، ص51.

[13] أبو عبيد البكري، **المسالك والممالك**، حققه وقدم له: أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الجزء الأول، الدار العربية للكتاب، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، 1992، 1349، ص806.

[14] علي بن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1979، ص20.

حول هذه الإمارة[15]. ومما يؤكد توغلهم داخل جبال الأطلس المتوسط دور السكة التي أقاموها في كل من مناطق وازقور، وامريرت، واومهنا[16].

وازكـــور

« وازكور ، مدينة ترجع الى أواخر العصر الوسيط ، وهي مندثرة حاليا . وقد تحدثت عنها النصوص العربية القديمة مرات عديدة . وتفيدنا الوثائق المسكوكة بانها كانت توجد قبل سنة 197 ه ويشير البكري (155 – 294 ه)، إلى أن الرباضية وهم أصلا من قرطبة ربما عمروها خلال عهد إدريس الثاني (بعد سنة 202 ه) وهم بنو موسى .

ويحدد كولات موقعها على وادي زكور ، رافد الضفة اليسرى لواد أم الربيع ، على بعد نحو ثلاثة كيلومترات جنوب شرقي خنيفرة ، أي عند حدود فازاز القديم وتادلة .

وفي هذا الموقع بالفعل ، يعثر المرء على وازكور هذه باتباع الاتجاه الذي أخبر عنه البكري من أغمات إلى فاس ».

(« مدونـــة الدراهـــم الادريسيـــة والمعاصرة »
أوستاش – اصدار بنك المغرب).

وازكور 198 ه. (مجموعة بنك المغرب . الرباط . كليشه أودول).

مصطفى القصري، "النقود المسكوكة في عهد الأدارسة"، **مذكرات من التراث المغربي**، ج2، الرباط، 1984، ص79.

ثم أصبحت تادلا، منذ القرن العاشر الميلادي إلى القرن الحادي عشر، تابعة لإمارة بني يفرن الزناتية، الذين كانت عاصمتهم شالة[17].

---

[15] محمد زنيبر، "تادلا في العصر الوسيط"، **تادلا: التاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا**، مرجع سابق، ص34.

[16] للمزيد من التفاصيل حول هذه الدور أنظر:

- Eustache, D. "Les ateliers monétaires", *Hespéris Tamuda*, Vol. 11, 1970, p.95-102.

وعندما حل الأدراسة بمنطقة تادلا وجدوا فيها عدة تجمعات بشرية من بينها داي، التي عم إشعاعها الفكري والديني كل المراكز التادلية كقرية فشتالة وتاكزيرت "ومحمدية تادلا وعين الحوت (...) وقلعة تاكرارت (...) وقرية نضير المعروفة حاليا بأولاد عبد الله"[18].

ولم يبق من مدينة داي في الوقت الحالي إلا ما حفظته الذاكرة من أسماء لعين وواد يحملان نفس الاسم. فما سبب تسميتها ب"داي"؟ ومن بناها؟ وما موقعها، والحدود التي كانت تمتد عليها؟

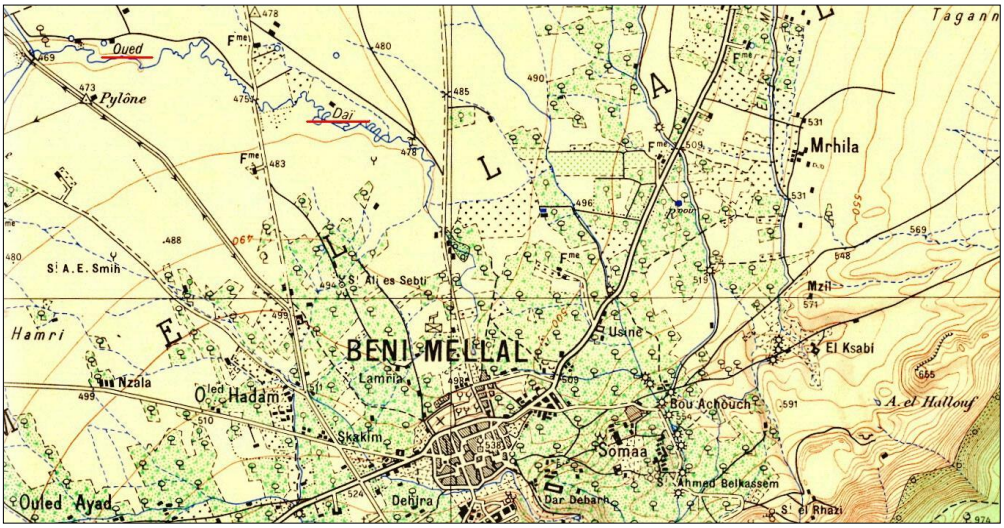

بني ملال، واد داي (خريطة المغرب، سلم 1:50.000، ورقة: NI-29-VI-2c)

بخصوص التسمية، أصل "داي" قد يكون أمازيغيا بحكم تقاربها مع لفظة "أوداي" التي تعني اليهودي بالأمازيغية. وإذا كان ذلك صحيحا، فهذا يعني أن اليهود كانوا يقطنون بهذه المنطقة بنسبة مهمة. وبالفعل فقد وجد الأدارسة لدى حلولهم بمنطقة تادلا سكانها يدينون

[17] محمد بلعتيق، إمارة بني أبي العافية: مساهمة في دراسة تاريخ وآثار المغرب الوسيط الأعلى، دراسات وأبحاث أثرية مغربية، عدد 11، وزارة الثقافة والاتصال –قطاع الثقافة–، المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، الرباط، 2018، ص97-99.

[18] محمد حجي، "داي أو الصومعة، مركز ثقافي ببلاد تادلا"، **تادلا: التاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا**، مرجع سابق، ص21-22.

بالنصرانية واليهودية كما سبق الذكر[19]، ومما يؤكد هذه الفكرة أيضا وجود ملاح ومقبرة لليهود ببني ملال[20].

وهناك من يربط اسم "داي" بالداء، لما عرفت به المنطقة من كثرة الأمراض الناتجة عن تعدد العيون والشلالات والمستنقعات. وهذا ما ورد عند الحسن اليوسي في كتابه **المحاضرات**، والعباس بن إبراهيم في كتابه **الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام**[21].

يظهر إذن أن مدينة داي مقبرة تحت البنايات الحديثة لمدينة بني ملال الحالية، أو لعلها تتواجد في إحدى ضواحيها. غير أن گوتيي، اعتمادا على الرواية الشفوية التي جمعها الرائد طاريت (Tarrit)، يحدد موقع داي في المنطقة الواقعة ما بين وادي درنة ووادي داي، ويضيف أن هذا الموقع عرف في العصور الوسطى تجمعات سكنية مهمة استمرت إلى الوقت الراهن، من بينها تاكزيرت، وفشتالة، وفم العنصر، وأدوز، وبني ملال. كما أن المنطقة تتميز بأشجار الزيتون الكثيفة، ووفرة المياه الداعية إلى الاستقرار والرفاه[22].

كل هذا يجعل الإحاطة بمختلف أوجه الحضارة والعمران بهذه المدينة أمرا غير متاح بعد، في انتظار إجراء تحريات ميدانية دقيقة أو حفريات أركيولوجية. ومن ثَمَّ، فإن البحث لم يستطع لحد الآن أن يكشف عن ظروف إنشاء هذه المدينة ولا المساحة التي كانت تشغلها بالتحديد. وكل ما هو معروف لدينا أنها كانت قائمة قبل إنشاء دولة الأدارسة، وكانت هي قاعدة المنطقة في عهدها، وأنها كانت مزدهرة اقتصاديا بفضل توفر زراعة القطن ووفرة المياه...، وتجاريا لوجودها على مفترق طرق ومسالك متعددة. هذا بالإضافة إلى وجود معدن النحاس، كما أن سكانها كانوا يتشكلون أساسا من البربر واليهود[23].

---

[19] أنظره في مكان سابق من هذا المقال.

[20] أنظر: – المصطفى بن خليفة عربوش، **بني ملال، حاضرة تادلا/أزيلال: التاريخ والتراث**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1435هـ/2014م، ص245-250.

- De Foucauld, Ch. *op.cit*, p.63 ; Gautier, E.-F. *op.cit*, p.9-10.

[21] أنظر محمد حجي، مرجع سابق، ص20. في هذا الإطار يقول الحسن اليوسي:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بسهب الشنين أو بسهب بني ورى

وهل تعبرن نهر العبيد ركائبي وهل تتركن **دايـاً** وأدواءهـا ورى

[22] Gautier, E.-F. *op.cit*, p.18.

[23] أنظر، الشريف الإدريسي، مصدر سابق، ص75.

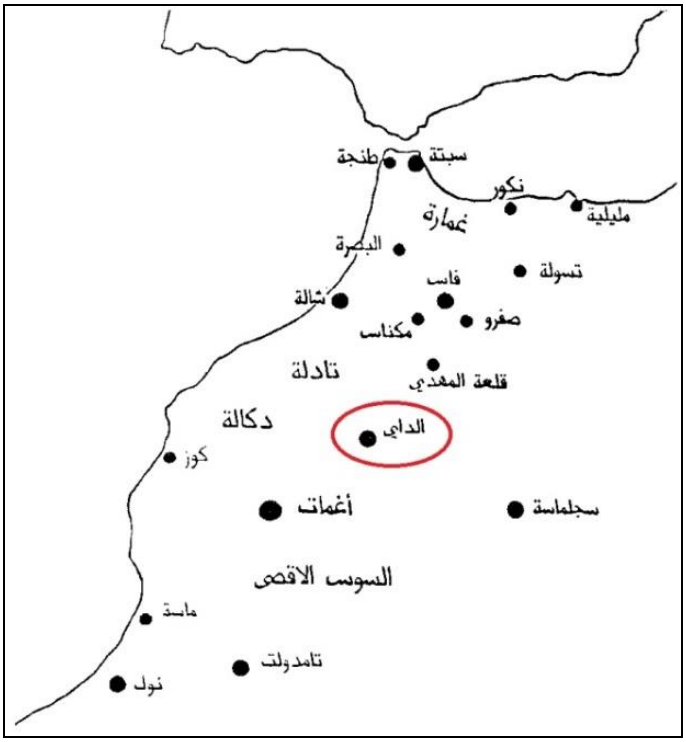

موقـع داي (محمد زنيبر، "زينب النفزاوية"، **مذكرات من التراث المغربي**، ج2، الرباط، 1984، ص139).

3. عصر المرابطين

كانت مدينة داي في العصر المرابطي بارزة على مسرح الأحداث والوقائع، وبصمت تاريخ منطقة تادلا على وجه الخصوص، وتاريخ المغرب الإسلامي عموما.

فعندما حاصر المرابطون مدينة أغمات بعد قدومهم من الصحراء، فر الأمير المغراوي لقوط إلى منطقة تادلا ولجأ إلى حمى بني يفرن[24].

[24] يقول ابن أبي زرع في هذه الواقعة: "فلما رأى لقوط ما لا طاقة له به أسلمها (أي أغمات) له وفر عنها ليلا هو وجميع حشمه إلى ناحية تادلا، فنزل في حمى بني يفرن أربابها. فأقام عبد الله بن ياسين بمدينة أغمات نحو الشهرين حتى استراح المرابطون، ثم خرج بهم إلى غزو تادلا، ففتحها وقتل من وجد بها من بني يفرن ملوكها، وظفر بلقوط المغراوي فقتله، ثم سار إلى بلاد تامسنا ففتحها (...)" (علي بن أبي زرع، مصدر سابق، ص129).

وبعد استيلاء المرابطين على منطقة تادلا، أصبحت هذه الأخيرة تابعة للأمير تميم بن يوسف بن تاشفين ضمن مجال واسع كان يشمل أيضا أغمات ومراكش وبلاد السوس وسائر بلاد المصامدة وتامسنا. وبعد تخريبهم لمدينة داي، عمل المرابطون على تجديدها أو شيدوا عوضا عنها أو بالقرب منها حصنا آخر[25] فهل هو قلعة تاكرارت؟ أم هو حصن آخر كان يوجد بالقرب من الصومعة (صومعة سيدي أحمد بن قاسم) التي ما تزال صامدة لحد الآن بالحي الذي يحمل نفس الاسم (حي الصمعة بمدينة بني ملال)؟

فحسب گوتيي (Gautier) الذي اعتمد على الرواية الشفوية التي جمعها الرائد طاريت (Tarrit)، فإن مدينة داي كانت مترامية الأطراف، حيث بلغ قطرها حوالي 60 كلم. وحسب رأيه، لم يبق مما يشهد على هذه المدينة سوى خرائب تاكرارت وصومعة سيدي أحمد بن قاسم [26].

في حين يؤكد كل من محمد حجي[27] ومحمد بن البشير بوسلام[28] على كون حصن تاكرارت وقصبة داي مؤسستين مرابطيتين مستقلتين عن بعضهما.

يبدو مما سبق أن القراءة الأخيرة أقرب إلى المنطق. فبعد تاكرارت عن الصومعة بحوالي 12 كلم من جهة، وصغر مساحة مدينة داي من جهة أخرى[29]، يجعلنا نرجح فكرة استقلالية تاكرارت عن مدينة داي. بالإضافة إلى اندثار معالم وحدود داي، الشيء الذي يصعب معه الجزم في هذه المسألة. وحدها الحفريات الأثرية والتحريات الميدانية كفيلة بتوضيح الرؤية وحل هذه الإشكالية.

إلا أن هذا لا يمنع من تصور وجود حصن داي بجوار الصومعة المرابطية التي لازالت قائمة لحد الآن. وما يدعم هذه المقولة حسن اختيار موقع استراتيجي بين السهل والجبل حيث وفرة العيون والمجاري المائية. كما أن الحي الذي توجد به الصومعة استمد تسميته من هذه الأخيرة، مما يوحي بقدمه مقارنة مع باقي أحياء مدينة بني ملال الحالية.

---

[25] لعل داي هو الموقع الذي يقصده صاحب الاستبصار عند حديثه عن تادلا قائلا: "وهي مدينة قديمة أزلية، فيها آثار للأول، بنى الملثمون فيها حصنا منيعا، وهو الآن معمور وفيه الأسواق والجامع (...)."(**الاستبصار في عجائب الأمصار**، مصدر سابق، ص200).

[26] Gautier, E.-F. *op.cit*, p.7-8.

[27] محمد حجي، مرجع سابق، ص20.

[28] محمد البشير بوسلام، مرجع سابق، ص59.

[29] الشريف الإدريسي، مصدر سابق، ص75.

ومهما يكن من أمر، تبقى هذه الصومعة وآثار حصن تاكرارت الشاهدين الوحيدين، لحد الآن، على الفترة المرابطية بمنطقة بني ملال.

والصومعة، في حالتها الأولى قبل الترميم، مربعة الشكل (4,60 x 4,60 متر)، وقد فقد الجزء العلوي منها. وهي تتكون من جدار خارجي، ونواة وسطى يتدرج حولها سلم من الأدراج، وتتخلل الصومعة نوافذ وسقوف مزدوجة من الأخشاب والآجُر تغطي الممرات. وهي مبنية بالأحجار والتراب الأحمر الممزوج بفتات الصخور والجير[30].

ومعلوم أن حالة الصومعة المتردية والخطر الذي شكله ذلك على المارة وسكان الحي، إضافة إلى أهميتها التاريخية والأثرية والهندسية، جعلها تخضع لعملية الترميم عام 2003[31].

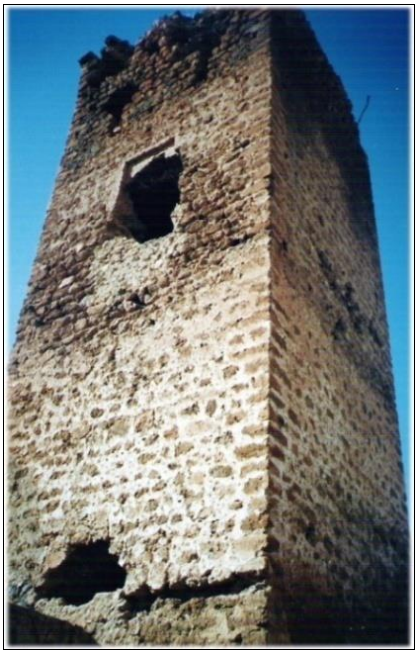

الصومعة قبل الترميم

الصومعة بعد الترميم

[30] المعلمة مرتبة طبقا للفصل 10 من المرسوم رقم 0790-57-2 بتاريخ 23 رجب 1377 هـ/الموافق لـ 13 فبراير 1958م المنشور بالجريدة الرسمية رقم 2368 بتاريخ 1958/03/14م، صفحة 467.

[31] مندوبية جهة تادلة/أزيلال (وزارة الثقافة)، **تقرير حول نهاية أشغال ترميم الصومعة المرابطية**، بني ملال، 2003.

وتوجد تاكرارت على بعد حوالي 12 كلم شمال مدينة بني ملال على بعد كيلومترين من الضفة اليسرى لوادي درنة أحد أهم روافد أم الربيع[32].

ولتسمية تاكرارت الأمازيغي معنيان: المحلة المحصنة التي جاء ذكرها في المصادر التاريخية[33]، والقافلة[34].

وقد وصف صاحب **الاستبصار**، الذي عاش في عهد الدولة الموحدية، تاكرارت بأن "هذه المدينة عليها سور كبير وأبراج عظيمة وأحدث فيها الأمر العالي –أيد الله دوامه–[35] بحائر عظيمة في نهاية من الاتساع، وجلب لها ماء نهرها، وأمر بغرسها زيتونا وكروما"[36] وهذا ما أكده فعلا الرائد طاريت (Tarrit) الذي اعتمد عليه گوتيي (Gautier)، بعثوره على بقايا لتزويد تاكرارت بقنوات مائية[37] انطلاقا من وادي درنة، أحد روافد أم الربيع.

ولم يصمد من تاكرارت في الوقت الحاضر إلا جزء صغير من سورها وبعض قواعد الأبراج، بالإضافة إلى قطع من الخزف والزليج والآجر المتناثرة في الحقول المجاورة.

---

[32] Gautier, E.-F. *op.cit*, p. 8.

[33] **الاستبصار في غرائب الأمصار**، مصدر سابق، ص187-188.

[34]- مصطفى عربوش، **من تاريخ منطقة إقليم تادلة وبني ملال**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1989، ص122.

- أبو العباس بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954، ج 7، ص48.

- محمد حجي، مرجع سابق، ص22.

[35] لا شك أن صاحب الاستبصار يتحدث عن يعقوب المنصور الموحدي الذي عاصره ولم يترك مناسبة دون التنويه بالدولة الموحدية ومآثرها وأعلامها وملوكها.

[36] الاستبصار، مصدر سابق، ص187-188.

[37] Gautier, E.-F. op.cit, p.8.

بعض الأجزاء المتبقية من قلعة تاكرارت

4. عصر الموحدين والمرينيين والوطاسيين

1.4. العصر الموحدي

بعد سنتين من تولي عبد المومن بن علي الگومي للحكم عام 524هـ-1130م، بسط نفوذه على منطقة تادلا. وكانت هذه أول غزوة يقوم بها منذ توليه الخلافة[38]، مما يدل على أهمية هذه المنطقة.

وعلى عكس الخطة العسكرية التي اتبعها المرابطون، نهج الموحدون خطة مغايرة تجلت في إحكام السيطرة على المناطق السهلية انطلاقا من الجبال. وقد وضح هذا الطرح أبو بكر بن هلي الصنهاجي، المعروف بالبيدق في كتابه **أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين** بقوله: "ثم هبطنا بموضع يقال له تاكرارت متاع داوود بن عائشة ثم خرج منا جمع

[38] الناصري، مصدر سابق، ج 2، ص102.

يقول علي بن أبي زرع، مصدر سابق، ص186: "فكان أول غزوة غزاها (عبد المومن) في خلافته غزوة تادلا، خرج لها من تينمل يوم الخميس 24 لربيع الأول من سنة ست وعشرين وخمسمائة (13 يناير 1132م) في ثلاثين ألفا من الموحدين حتى وصل تادلا، فغنمها وسبى أهلها وانصرف".

فأكل تاكرارت فأقبل بغنائهما ثم رحلنا منها لموضع يقال له داي"[39]. ومعلوم أن بقايا أسوار تاكرارت توجد الآن بأراضي سهلية في منطقة الدير المحاذية لجبال الأطلس المتوسط.

ولم يكشف البحث لحد الآن عن وجود دلائل وآثار موحدية بمنطقة تادلا. ولعل ما يفسر ذلك هو عدم الاستقرار والصراع اللذين شهدتهما المنطقة إبان حكم هذه الدولة. ومما زاد من حدة ذلك وصول قبائل بني هلال من إفريقية وحلول جزء منها بتادلا، ويتعلق الأمر بعرب بني جابر، أكبر فروع بني جشم، هؤلاء الذين استوطنوا تامسنا الكبرى. وكان ذلك في عهد يعقوب المنصور الموحدي، الذي حاول تهدئة الوضع بإقدامه على تعيين عمه أبي الربيع واليا على المنطقة، لكن سرعان ما اغتاله نظرا لطمعه في الحكم. وقد يكون مثل هذا الصراع بين الأسر الحاكمة حول الملك[40] سببا آخر في اندلا ع النزاعات داخل المنطقة.

بعد هذه الفترة، لم تتحدث المصادر التاريخية عن منطقة تادلا إلى غاية اعتلاء الدولة المرينية الحكم بالمغرب.

2.4. عصر المرينيين والوطاسيين

لما استتب الأمر للسلطان المريني أبي بكر بن عبدالحق، خرج إلى منطقة تادلا واستطاع أن يخمد تحركات عرب بني جابر وأن يحد من قوتهم بالمنطقة[41].

كما أخضع السلطان المريني يعقوب منطقة تادلا سنة 666هـ/1267م-1268م. وأغار على الخلط، وهم أصلا من قبائل جشم (من قبائل بني هلال) التي كانت موالية للموحدين[42]. كما عمل هذا السلطان على استمالة قبائل بني جابر وتقريبهم إليه، وذلك بإشراكهم في الجهاد والعبور إلى الأندلس تحت قيادة أبي زيان بن يعقوب المنصور المريني[43]. ويذكر الناصري أن عامل المرينيين على مراكش، في عهد السلطان أبي سا لم بن أبي الحسن المريني، وهو الحسن بن عمر ثار والتجأ إلى تادلا وتحالف مع بني جابر، لكن السلطان المريني

[39] أُنظر محمد البشير بوسلام، مرجع سابق، ص47.

[40] **دائرة المعارف الإسلامية**، المجلد الرابع، ص459.

[41] الناصري، مصدر سابق، الجزء 3، ص18.

[42] نفسه، الجزء 3، ص26؛ **دائرة المعارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص459.

[43] الناصري، مصدر سابق، الجزء 3، ص60.

أمر وزيره الحسن بن يوسف بمطاردته، فاستطاع اعتقاله صحبة زعيم بني جابر الحسن بن علي الورديغي[44].

وهذا ما يُبرز الدور الذي لعبته قبائل بني هلال بالمغرب عامة، وبني جابر خاصة، بمنطقة تادلا وما شكلته من خطورة بالغة، فقد كانت بمثابة الكفة الراجحة في الحكم، خاصة في عهد الموحدين والمرينيين. وهذا ما جعل كل أسرة من الأسر الحاكمة تضع من أولوياتها التحكم في هذه القبائل بالقوة والبطش تارة، وبالاستمالة والتقريب تارة أخرى.

وفيما يتصل بمجال تادلا خلال العصر المريني وآثارهم به، فيصعب الجزم بصحته، خاصة في الوقت الراهن. إذ يمكن الحديث بالأحرى عن الآثار المعاصرة للعهد المريني أكثر من الحديث عن تلك التي تحمل البصمات والخصائص المعمارية والحضارية المرينية. ولعل ذلك راجع إلى الازدهار الاقتصادي الذي عرفته المنطقة في هذه الفترة الزمنية نتيجة توفر موارد العيش والاستقرار، ونظرا للموقع الاستراتيجي بين شمال المغرب وجنوبه، وازدهار الفلاحة وتطور الحرف والصنائع، مما جعل التجارة تحقق أرباحا طائلة، سواء تعلق الأمر بتجارة القوافل أو المبادلات التجارية مع المناطق المجاورة. ويمكن تأكيد ذلك من خلال نموذج فشتالة (أو تافزة حاضرة تادلا آنذاك) التي ورد وصفها عند بعض المؤرخين، وفي مقدمتهم الحسن الوزان الذي زار المنطقة في سنة 915هـ/1510م، وأكد أنها كانت تحكم على شكل "جمهورية"[45]. ولعل هذا النوع من الاستقلال الذي كانت تتمتع به فشتالة ناتج عن الازدهار الاقتصادي الذي كانت تعرفه. وبشهادة الحسن الوزان نفسه[46]، فإن "سكان تفزة كثيرون أثرياء، وفيها نحو مائتي دار لليهود، كلهم تجار أو صناع. يقصد تفزة عدد وافر من التجار الغرباء ليشتروا منها بعض المعاطف السود (...) ويباع بتفزة على الخصوص أدوات مصنوعة بفاس، كالأقمشة والسكاكين والسيوف والسروج" وغيرها من السلع التي كانت تروج إما عن طريق المبادلة بالبضائع المحلية كالرقيق والخيل والفيلة والجلد... أو نقدا بالقيمة الذهبية (قطع غير مسكوكة تشبه المثاقيل)، مع الإشارة إلى انعدام العملة الفضية بفشتالة آنذاك. أما تفزة فقد وصفها الحسن الوزان بأن لها سورا مبنيا بنوع من الحجر الكلسي المدعو عند أهل البلدة

[44] الناصري، مصدر سابق، الجزء 4، ص32.

[45] الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، الجزء الأول، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط، 1400 هـ-1980م، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ص140.

[46] الحسن الوزان، نفسه، ص139-140.

بتفزة، ومن هناك جاءت تسمية المدينة. وفيهاأيضا عدد وافر من المساجد والأئمة والقضاة[47].

دشن المرينيون حكمهم على المغرب بالسيطرة على القرى والقوافل التجارية العابرة للمغرب. وفي هذا الإطار، جاء تدخلهم في فشتالة التي كانت تمثل أهم مركز تجاري على الطريق الرابط بين فاس ومراكش، في عهد أبي سعيد عثمان[48]. وقال الحسن الوزان إنه عاين حصار جيوش السلطان المريني لتفزة[49]. ويقول أوغست كور (A. Cour) إن فشتالة هي عاصمة تادلا التي دخلها أوائل السعديين سنة 952هـ/1545م، وطردوا منها أواخر المرينيين، وأنه لما انهزم السلطان المريني، وألقي عليه القبض على ضفاف وادي درنة، فتح حاكم فشتالة أبواب مدينته على مصراعيها، فاقتفت أثره كل مراكز إقليم تدلا[50]. كما وصف الحسن الوزان لجوء مجموعة من أعيان فشتالة إلى السلطان الوطاسي بفاس ليساعدهم على إقرار الأمن بها، فأمدهم بجيش كبير: 2000 فارس و700 من الرماة بقيادة الزرانكي الذي لم يتمكن من دخول فشتالة إلا بعد صراع مرير، نظرا لتحالف سكان المدينة مع عرب بني جابر[51].

ولازالت أجزاء مهمة من مآثر مدينة فشتالة صامدة لحد الآن في وجه العوامل الطبيعية والبشرية، وهي بتقنية التراب المدكوك (أو التابوت). ومن هذه المآثر التي تنسبها الرواية الشفوية إلى السلطان الأكحل (أبو الحسن المريني)، نجد مسجدا يسميه العامة بمسجد المولى سليمان، وأسوارا عالية ذات أبراج وأبواب بالإضافة إلى العديد من اللقى الأثرية التي يتم العثور عليها من حين لآخر من طرف السكان، وأبرزها القطع الخزفية والنقدية وبعض الأجزاء من قنوات الشبكة المائية[52].

---

[47] الحسن الوزان، نفسه، ص139-140.

[48] إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، الجزء الثاني، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2000، ص14.

[49] الحسن الوزان، مصدر سابق، ج1، ص177-183.

- Gautier, E.-F. *op.cit*, p.17.

[50] Cour, A. *L'établissement des dynasties des chérifs au Maroc*, Paris, 1940, pp.71-72.

[51] الحسن الوزان، مصدر سابق، ج1، ص177-178-179.

[52] زيارة ميدانية قام بها كاتبا المقال.

جزء من السور الشرقي لقصبة فشتالة

(محمد شكري[53]، **تقرير حول موقع فشتالة**، الصورة11، ص9)

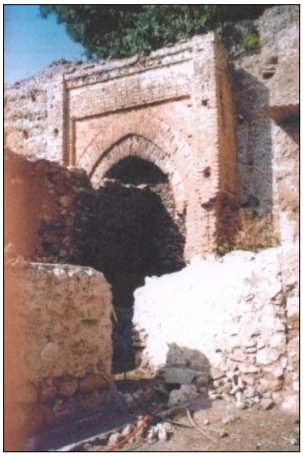

المدخل الرئيسي لمسجد مولاي سليمان (فشتالة)

(نفسه، الصورة5، ص4)

محراب مسجد مـولاي سليمان

(نفسه، مرفقات)

يشار كذلك إلى انتشار الزوايا وأهميتها بمدينة فشتالة، التي كانت مركزا للعلم والتصوف منذ القرن 6هـ/12م. ومن أهم علمائها في تلك الفترة: عبدالله بن موسى الفشتالي (ق7هـ/13م) وأحمد الفشتالي (ق8هـ/14م) والذي كان من شعراء القصر المريني[54].

[53] محافظ/مفتش المباني التاريخية بالمديرية الجهوية لوزارة الثقافة والاتصال –قطاع الثقافة ببني ملال.

[54] مصطفى عربوش، **أحمد بن أبي القاسم، شيخ زاوية الصومعة ومعه زوايا المنطقة**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1998، ص31.

ومن ناحية أخرى، وعلى مستوى اللفظ، يطرح التقارب الموجود بين تفزة، وأفزا، وفزاز إشكالا تاريخيا وجغرافيا.

فإذا كانت تفزة هي فشتالة، كما سبق، فإن محمد بن البشير بوسلام يؤكد على أن أفزا هي تاگزيرت الحالية، معتمدا في ذلك على استقراء ما ورد عن الحسن الوزان الذي يؤكد على أنه يمر بين أفزا وتفزة نهر يدعى درنة ينبع من الأطلس ويمر بين التلال قبل أن يسيل في السهل وقبل أن يصب في نهر أم الربيع[55]، وأن أفزا مدينة صغيرة توجد على بعد نحو ميلين من تفزة[56]. أما بخصوص فازاز، فإن الأبحاث والتحريات الميدانية أبانت عن اكتشاف مدينة إسلامية بجبال فازاز بالأطلس المتوسط، تقع على ضفاف بحيرة تومليلين ونهر شبوكة على بعد حوالي 15 كلم من مدينة خنيفرة. ومن خلال اللقى الأثرية، وخاصة النقود، يتضح أن هذه المدينة قد شهدت حكم المرابطين والموحدين وربما المرينيين[57].

5. عصر السعديين

ارتبط ظهور الدولة السعدية أساسا بضعف الحكم الوطاسي، وتراجع مناطق نفوذه وتمركزه بالخصوص حول مدينة فاس من جهة، ومن جهة أخرى اكتساح البرتغال للشواطئ المغربية.

وبعد أن استتب الأمر للسعديين بمراكش، حاولوا الزحف نحو الشمال (فاس). وفي طريقهم، اصطدموا بالوطاسيين في منطقة تادلا، فدارت بين الطرفين معركة بالمكان المسمى "أبي عقبة"[58] على مقربة من وادي العبيد سنة 943-944هـ/1536-1537م كان النصر فيها حليف السعديين. وأدت هذه المعركة إلى تقسيم المغرب إلى منطقتين يفصل بينهما

---

[55] الحسن الوزان، مصدر سابق، ص183. "يدعو مارمول هذه المدينة (تبزة)، ويقول إنها في عصره (1543) عانت كثيرا من ويلات الحرب، ويفترض وجودها في موقع تغزيرت عند خروج نهر درنة إلى السهل" (الحسن الوزان، مصدر سابق، إحالة 95، ص183).

[56] الحسن الوزان، مصدر سابق، ص183.

[57] أحمد صالح الطاهري، "فازاز"، **معلمة المغرب**، الجزء 19، ص6389.

"اكتشاف مدينة أثرية بجبال الأطلس المتوسط"، **جريدة العلم**، 1996/09/29، ص5.

- جوهرة أشيبان، "حول اكتشاف أكبر مدينة أثرية في المغرب بجبال فازاز"، مجلة تاريخ المغرب، العددان 7 و8، ماي 1988، ص8-9.

-"Khénifra, une autre cité enfouie", *le Matin du Sahara et du Maghreb*, 5/10/1996, p.10.

-"Des chercheurs marocains découvrent dans la région de Khénifra une cité datant du XII siècle", *Al-Bayane*, 6/10/1996.

[58] محمد الصغير الإفراني، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تحقيق عبد اللطيف الشاذلي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م، ص56.

وادي العبيد: منطقة نفوذ السعديين الممتدة من تادلا إلى السوس، ومنطقة حكم الوطاسيين من تادلا إلى المغرب الأوسط[59].

وبحكم وجود مدينة فشتالة على الطريق الرئيسية، فقد كانت أول ما استرعى انتباه السعديين لدى حلولهم بمنطقة تادلا[60]. فحاولوا الاستيلاء عليها في جيش مكون من عشرة آلاف فارس لاختراق أسوار فشتالة. لكنهم لم يتمكنوا من ذلك وانسحبوا منهزمين. وكان ذلك سنة 952هـ/1545م التي وقعت فيها معركة بين السعديين والوطاسيين على ضفاف نهر درنة وانهزم فيها الوطاسيون، مما اضطر حاكم فشتالة إلى الاستسلام.

واستتبابا للأمن والاستقرار، عين أحمد المنصور الذهبي إبنه زيدان واليا على تادلا ونواحيها، ومحمد الشيخ المامون على فاس والغرب، وأبا فارس على مراكش وضواحيها[61]. إلا أنه بعد وفاة المنصور دخل أبناؤه في صراعات مريرة حول الحكم، أدت إلى اقتسام البلاد إلى إمارتين: من تادلا إلى تازة لزيدان، ومن تادلا إلى سوس لأبي فارس[62].

ومن الآثار التي خلفها السعديون في مجال تادلا: زاوية أبي عثمان وقصبة الزيدانية.

تأسست زاوية أبي عثمان على يد الشيخ الصوفي العلامة أبي عثمان سعيد ابن أحمد ابن موسى الملقب أمسناو (أي العالم بالأمازيغية)، وهو أحد تلامذة الشيخ عبدالعزيز التباع أشهر مريدي الشيخ محمد بن سليمان الجازولي[63]. وقد كانت هذه الزاوية في عهده مركز علم ودين وصلاح. وتتلمذ على يده العلامة الشيخ أحمد بن أبي القاسم بن محمد بن سالم بن عبدالعزيز الشعبي الهروي التادلي[64]، والذي عرفت معه الزاوية أوجها. ولد أحمد التادلي الصومعي في بلدة الصومعة، ونشأ في أسرة متدينة وفي وسط متصوف. وقد اختلف في سنة ولادته، حيث يرى ليفي بروفنصال (L. Provençal) وكارل بروكلمان (K. Brocklman)

---

[59] محمد الصغير الإفراني، نفس المصدر، ص57.

[60] إدريس أبو إدريس، "تادلا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، إشكالية الالتقاء والتمازج"، **تادلا: التاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا**، مرجع سابق، ص76.

[61] عبد الرحمان بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، الجزء الثالث، الرباط 1931، ص68.

[62] إدريس أبو إدريس، مرجع سابق، ص76.

[63] محمد حجي، مرجع سابق، ص23.

[64] أحمد التادلي الصومعي، **كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى**، تحقيق علي الجاوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1996. (انظر مقدمة التحقيق، ص16)؛ محمد حجي، **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التاريخ (2)، الجزء الثاني، مطبعة فضالة، 1398هـ-1978م، ص504-506.

ومحمد حجي أنه ولد سنة 920هـ/1514م[65]. في حين يؤكد علي الجاوي، محقق كتاب **المعزى** (**لأحمد** التادلي الصومعي)، أن هذه الولادة كانت عام941-942 هـ/1534-1535م[66].إلا أن محمد البشير بوسلام يرجح أن تاريخ الميلاد "إما أنه كان سنة 914هـ/1508م أو في 904هـ/1498م"[67]. وتعلم أحمد التادلي الصومعي في طفولته القراءة والقرآن في زاوية الصومعة على يدي الشيخ أبي عثمان سعيد، وكان يربط اتصالات دائمة بكبار مشايخ التصوف في تادلا. ولما فرغ من دراسته بالزاوية العثمانية قصد فاس لاستكمال وتلقي علوم الدين واللغة. فكان أن حصل على ثقافة متنوعة وعالية في العلوم الدينية والأدب واللغة والتاريخ[68]. ثم عاد بعد مسيرته العلمية إلى بلدته الصومعة حيث اشتغل بالتدريس ونشر العلم والتأليف وتلقين مبادئ التصوف للمريدين[69]. ومن بين أهم مؤلفاته: **كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى**. وكانت حصيلة كل ذلك في أواخر حياته أن تجمع في مكتبته مؤلفات كثيرة في التصوف والمناقب والتاريخ والأرجوزات والأدعية والأذكار وغيرها[70]. وبعد وفاته سنة 1013هـ/1604م، دفن بزاويته[71] التي تم تجديدها، وغدت اليوم محجا ومزارا مهما للعديد من سكان المناطق المجاورة. بينما تراجع اهتمام الناس بالقبة العثمانية التي تم إهمالها فأصبحت عرضة للخراب والتهميش[72].

وكان قد حصل اختلاف في وجهات النظر بين سيدي أحمد بن قاسم الصومعي قبل وفاته بسنة وبين الأمير زيدان حول الصياغة اللغوية لعنوان كتاب **المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى** لمؤلفه أحمد بن أبي القاسم. وقد احتكما وتشبث كلاهما برأيه، مما أدى إلى نفي العلامة والشيخ التادلي إلى مراكش من طرف أحمد المنصور الذهبي[73]. وبعد وفاة السلطان سنة 1012هـ/1603م، عاد أحمد بن أبي القاسم إلى بلدته الصومعة (ببني ملال) وظل بها إلى أن توفي في السنة الموالية. ومعلوم أن الصومعة كانت مقر إمارة حكم الأمير زيدان لبضع

---

[65] أحمد التادلي الصومعي، مصدر سابق، (أنظر مقدمة التحقيق، ص17).

[66] نفسه، ص17.

[67] محمد البشير بوسلام، مرجع سابق، ص62.

[68] نفسه، ص18.

[69] نفسه، ص18-19.

[70] عن مؤلفاته، أنظر أحمد التادلي الصومعي، مصدر سابق، (مقدمة التحقيق)، ص22-25.

[71] نفس المصدر، (أنظر مقدمة التحقيق، ص25). الزاوية مرتبة طبقا للفصل 10 من المرسوم رقم 0790-57-2 بتاريخ 23 رجب 1377هـ/الموافق ل13 فبراير 1958 المنشور بالجريدة الرسمية رقم 2368 بتاريخ 1958/03/14م، ص467.

[72] وهي مرتبة طبقا لنفس الفصل من نفس المرسوم الذي بمقتضاه تم ترتيب زاوية سيدي أحمد بن قاسم (أنظر الإحالة 72).

[73] محمد البشير بوسلام، مرجع سابق، ص62-63.

سنوات بعد توليته واليا على تادلا، قبل بناء مقر إقامته الجديد بالقصبة الزيدانية التي انتقل إليها فيما بعد. ورغم هذا الانتقال، بقيت الصومعة تحتفظ بأهميتها الدينية والعلمية، وكانت علاقة أشياخها وطيدة مع الأمراء السعديين في القصبة الزيدانية[74].

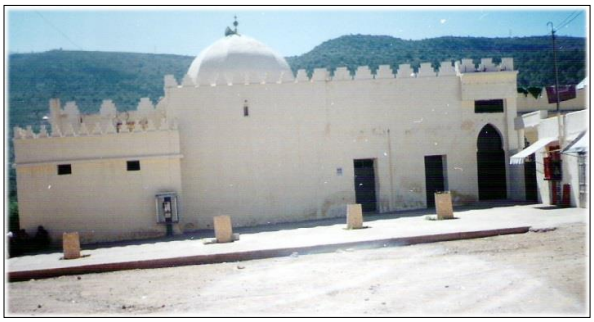

قبة سيدي بوعثمان

زاوية سيدي أحمد بن قاسم
(شيخ الصومعة)

وقد نسبت الزيدانية إلى مؤسسها الأمير زيدان بن أحمد المنصور وتعد أجمل ما خلفه السعديون بمنطقة تادلا. وتوجد بين مدينتي بني ملال وقصبة تادلة على الضفة اليسرى لنهر أم الربيع (بجماعة أولاد عبد الله). ولازالت آثار هذه القصبة التاريخية تشهد اليوم على عظمة وفنية البناء، حيث الأسوار العالية وبقايا حمامات وأقواس وبعض القطع من الفسيفساء والفخار والزليج[75]. وهي قيد الترتيب في عداد الآثار الوطنية نظرا لقيمتها التاريخية والأثرية والعمرانية.

[74] محمد البشير بوسلام، مرجع سابق، ص62.

[75] قمنا بمعاينة الموقع.

بعض أسوار قصبة الزيدانية

جانب من سطح السقالة (قصبة الزيدانية)

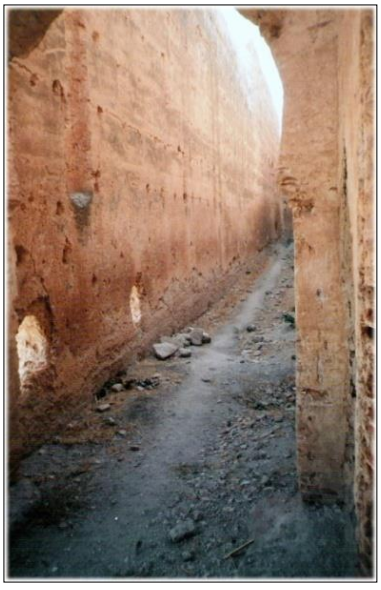

مدخل مقوس وممر داخلي (قصبة الزيدانية)

6. عصر الزاوية الدلائية

ظهرت عدة اضطرابات وفتن بعد وفاة أحمد المنصور الذهبي عام 1012هـ/1603م. فقد بايع أهل فاس زيدان الذي كان عاملا على تادلا، وبايع أهل مراكش أبا فارس. والتقى جيشا السلطانين الأخوين على ضفة نهر أم الربيع في معركة انهزم فيها زيدان وفر إلى تلمسان[76]. وتعتبر أواخر الدولة السعدية فترة حالكة استغل الفرصة إثرها مجموعة من أصحاب الزوايا كالمجاهد العياشي السلاوي وأبي حسون السملالي والدلائيين[77].

ولفظ الدلاء عربي، جمع دلو، وهو إناء يستقى به. وقد استعمله بهذا المعنى الحسن اليوسي ومحمد المرابط الدلائي[78]. ويتساءل محمد حجي[79] عن سبب إطلاق هذا الاسم العربي الصرف على بقعة موجودة في وسط أمازيغي وفي منطقة جبلية أغلب سكانها من الأمازيغيين (زيان). وانطلاقا من تقارب لفظي "دلا" و"تادلا" يفترض أن الاسمين كانا مترادفين لمسمى واحد، ويستدل على ذلك بكتابات عبد العزيز الفشتالي الذي أطلق لفظ "الدلا" على تادلا[80]. وبعد أن استقرت الزاوية الدلائية أصبحت تعرف بـ "الدلاء" بينما بقيت السهول المتخامة لها تعرف بـ "تادلا". ونجد المؤرخ أبا القاسم الزياني "يبربر" لفظ "الدلا" فيكتبه "يدلا"[81].

وقد عاصرت الزاوية الدلائية العصر الذهبي للسعديين وكذا فترة تراجعهم. والدلائيون من قبيلة مجاط أحد فروع لمتونة الصنهاجية[82]، استوطن أجدادهم جبل الدلاء خلال القرن 14م[83]. والملاحظ أن الزاوية الدلائية عرفت مرحلتين في تاريخها الديني والسياسي والاجتماعي والعمراني: الزاوية الدلائية القديمة والزاوية الدلائية الجديدة.

أ–الزاوية الدلائية القديمة: يعتبر أبو بكر بن محمد بن سعيد مؤسس الزاوية الدلائية حوالي سنة 974هـ/1566م بالجنوب الغربي للأطلس المتوسط، بعد أن تخرج على يد أكابر

---

[76] محمد حجي، **الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1409هـ/1988م، ص20.

[77] محمد حجي، مرجع سابق، ص21.

[78] محمد حجي، مرجع سابق، ص27.

[79] محمد حجي، مرجع سابق، ص27.

[80] كما سبق الذكر في مقدمة هذا المقال.

[81] محمد حجي، مرجع سابق، ص27.

[82] محمد حجي، مرجع سابق، ص28.

[83] محمد حجي،"الزاوية الدلائية"، **مذكرات من التراث المغربي**، الجزء الثالث، الرباط، 1985، ص238.

شيوخ الشاذلية. وقد قام أبو بكر ببناء الدور والمساجد والمدارس والدكاكين في الفضاء المحيط بالزاوية، حتى أصبحت هذه الأخيرة عبارة عن مدينة كثيرة السكان والعمران[84]. وقد أشرفت الزاوية الدلائية على تعليم أبناء المنطقة، واستقطبت المريدين والطلبة من جهات أخرى (مراكش، وسوس، والأطلس الكبير...)[85]. وكان الشيخ أبو بكر ثريا حيث كان يمتلك أراضي شاسعة ورؤوس أغنام كثيرة، الشيء الذي سهل عملية تمويل الزاوية من هذه المحاصيل، والنفقة على الطلبة والعلماء. ومدارس الزاوية كثيرة وخالية من الزخارف. وكان المسجد الأعظم يحتوي على مكتبة تضم 10 آلاف كتاب. وهو ما جعل من الزاوية الدلائية المركز الثقافي الأول في المغرب بعد تراجع دور فاس ومراكش في هذا الميدان[86]. وفي المجال السياسي التفت قبائل زيان حول أبي بكر وأبنائه، فشكل ذلك قوة مهمة لحفظ النظام والأمن بالمنطقة، دون أي طمع في الحكم[87].

ب – الزاوية الدلائية الجديدة: آل أمر الزاوية الدلائية إلى محمد الحاج بعد وفاة أبيه محمد بن أبي بكر سنة 1046هـ/1636م. ومعه أدركت القبائل الأطلسية طموح الزاوية الدلائية السياسي، فالتفت حولها وساندتها، ومما يؤكد ذلك امتناع محمد الحاج عن مبايعة محمد الشيخ الأصغر السعدي، الذي شن عدة غارات على الدلائيين انهزم على إثرها جيش مراكش السعدي. وتمكن محمد الحاج من بسط نفوذه على شمال المغرب بعد القضاء على المجاهد العياشي. فأصبحت الرقعة الممتدة من مجرى نهر أم الربيع إلى البحر الأبيض المتوسط خاضعة لسلطة الدلائيين[88].

وكانت الزاوية الدلائية القديمة تشهد توافداً ملحوظاً من حاشية محمد الحاج وجنوده وأتباعه ومريديه، بالرغم من صعوبة ارتياد الجبل لزيارة الزاوية واللقاء بأميرها. مما أدى بهذا الأخير إلى أن يبني مقرا جديدا بسفح جبل الدلاء، وهو الموقع الذي توجد عليه زاوية آيت إسحاق على الطريق الرابطة بين قصبة تادلة وخنيفرة. وكان ذلك سنة 1048هـ/1638م. وضم المقر الجديد قصرا فسيحا محصنا بأسوار عالية أُحيطت به القبائل القوية بالمنطقة:

[84] محمد حجي، نفسه، ص238.

[85] محمد حجي، نفسه، ص239.

[86] محمد حجي، نفسه، ص239.

[87] محمد حجي، نفسه، ص241.

[88] محمد حجي، نفسه، ص241-242.

مجاط، وآيت إيمور، وبني مطير، وكروان وآيت إسحاق. وأصبح الاسم الجديد لهذه الزاوية هو قصبة الدلاء أو مدينة أزغار أو زاوية محمد الحاج أو الزاوية الدلائية الجديدة[89].

بلغت هذه الزاوية من الصيت الواسع والنفوذ الروحي والفكري والسياسي الكبير، ما جعل زعيمها محمد الحاج الدلائي يبادر بتأسيس دولة جديدة خلفا للدولة السعدية التي بدأت تؤول للتدهور والسقوط. وقد استتب لهذا الزعيم الأمر، بعدما هزم السلطان محمد الشيخ بن زيدان السعدي في معركة أبي عقبة[90] سنة 1048هـ/1638[91]، وتمهد الأمر لأبي عبدالله محمد الحاج إلى أن ضم مدينتي فاس ومكناس وأحوازهما وكافة القطر التادلي[92].

وكانت الزاوية الدلائية تحمل في طياتها أسباب تفككها، وذلك بقبولها اقتسام المغرب مع أمراء الزوايا الآخرين، بالإضافة إلى ثورة الخضر غيلان أكبر مساعدي المجاهد العياشي، حيث التقى جيشا غيلان ومحمد الحاج في معركة دارت بالقرب من شاطئ مولاي بوسلهام أواخر سنة 1070 هـ/1660م، انهزم فيها الدلائيون، إلى جانب ثورة سكان الرباط وسلا والقبائل المجاورة، وأخيرا بداية نشوء الدولة العلوية[93].

7. عصر العلويين

دام النفوذ السياسي للدلائيين حوالي 35 سنة لينتهي بفترة الثورات وعدم الاستقرار نظرا لوجود زوايا أخرى منافسة، وكان شيوخها طامعين في الحكم، بالإضافة إلى نشوء الدولة العلوية التي بدأت تتوسع انطلاقا من سجلماسة بالجنوب الشرقي[94].

ففي سنة 1079هـ-1668م، استطاع المولى الرشيد أن يتغلب على الدلائيين في معركة "بطن الرمان"، فدمر زاويتهم ونفى زعماءهم إلى تلمسان ثم إلى فاس[95]. وكان ذلك بمثابة

---

[89] محمد حجي، نفسه، ص242.

[90] وهو نفس المكان الذي انتصر فيه السعديون من قبل على الوطاسيين.

[91] محمد الصغير اليفرني، مصدر سابق، ص401؛ **دائرة المعارف الإسلامية**، م.س، ص459.

[92] محمد الصغير الإفراني، مصدر سابق، ص401.

[93] محمد حجي، مرجع سابق، ص246.

[94] محمد حجي، مرجع سابق، ص246.

[95] محمد الصغير اليفرني، مصدر سابق، ص404؛ ليفي بروفنصال، **مؤرخو الشرفاء**، تعريب عبد القادر الخلادي، دار المغرب للتأليف والنشر، الرباط، 1397هـ-1977م، ص213.

نهاية عهد الدلائيين. لكنهم سرعان ما أكدوا وجودهم في المجال العلمي والفكري والديني وأصبحوا يحتلون الصدارة في هذه المجالات بالعاصمة العلمية فاس[96].

وأثناء تولي المولى إسماعيل الحكم، ثار عليه ابن أخيه أحمد بن محرز وخرج عن طاعته، فدارت بينهما معركة في المكان المسمى: أبي عقبة على وادي العبيد، وذلك سنة 1085 هـ/1676م، حيث انهزم ابن محرز[97].

وفي سنة 1088هـ/1677م، قامت ثورة أحمد بن عبدالله الدلائي، فتصدى لها المولى إسماعيل سنة 1678م[98].

وقد أدت هذه الثورات والفتن بالمولى إسماعيل إلى نهج سياسة بناء مجموعة من القلاع والحصون لمراقبة وصد انتفاضات القبائل الجبلية، وكذلك خوفا "من عودة أمازيغيي صنهاجة الذين دعموا الدلائيين للمطالبة بحكم تادلا"[99].

انطلاقا مما سبق، أمر المولى إسماعيل ببناء قصبة تادلا، على الضفة اليمنى لوادي أم الربيع، التي صارت حلقة من سلسلة القصبات التي تم بناؤها من أجل تطويق قبائل الجبال ومنعها من ارتياد مراعي السهول، وكذا لتحصيل الضرائب ومراقبة الطريق التجارية التي تمر عبر تادلا. وأقامت بالقصبة حامية عسكرية تسهر على تأمين الطريق السلطانية. وقد تم تدعيم قصبة تادلا بالعديد من الحصون والقلاع في كل من مناطق إغرم العلام، واويزغت، وفم أودي، وبني ملال، وفشتالة[100].

---

[96] محمد حجي، مرجع سابق، ص264-293.

[97] الناصري، مصدر سابق، الجزء7، ص49-50.

[98] الناصري، نفسه، ص53.

[99] محمد البشير بوسلام، مرجع سابق، ص50.

[100] أحمد عمالك، "ملامح من تاريخ قصبة تادلة"، **تادلا: التاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا**، مرجع سابق، ص91.

قصبة آيت إيكو (إغرم العلام)

وفي عام 1111هـ-1699م، قسم المولى إسماعيل البلاد إلى ولايات، وجعل على رأس كل ولاية أحد أبنائه. فكانت تادلا من نصيب أحمد الذي استقر بالقصبة التي بناها والده صحبة حامية مكونة من ثلاثة آلاف من العبيد. وبنى بها قصبة جديدة ومسجدا وقصرا لإقامته. وقد مكث أحمد بن إسماعيل في تادلا حتى موت أبيه. وهذا ما يدل على أهمية هذه المنطقة من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية وخطورتها من الناحية البشرية[101].

بالنظر لهذا الارث التاريخي لمجال تادلا، صُنِّفت قصبة تادلة في عداد الآثار الوطنية[102]، وتتكون مرافقها حالياً من[103]:

- سور ذو تصميم غير منتظم، يتخلله عشرون برجا مربعة الشكل وثلاثة أبواب رئيسية.
- خزان الماء (الباستيون)، يكمن دوره في تأمين توفير الماء الشروب في حالة الطوارئ.
- مسجد المولى إسماعيل، وتوجد صومعته خارج المسجد، وهي مكونة من نواة داخلية ممتلئة، يتم الصعود حولها عبر اثنتي عشرة دورة من الأدراج تؤدي إلى الجزء العلوي للصومعة. وكان يحيط بهذا المسجد سور لم يتبق منه حاليا إلا بعض الأجزاء، وهي مبنية بالطابية الغنية بالجير.
- مسجد أحمد الذهبي، بناه ابن المولى إسماعيل أحمد الذهبي، وهو أكبر من مسجد أبيه.

[101] محمد البشير بوسلام، مرجع سابق، ص51.

[102] طبقا للفصل الوحيد من ظهير 22 ربيع الأول 1334هـ الموافق لـ: 28 يناير 1916 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 172 بتاريخ 7 فبراير 1916، ص42.

[103] أُنظر التصميم.

– المخازن: تتكون من عدة مستودعات.

– الإسطبل، يوجد بمحاذاة القصر، ويتكون من مجموعة من الغرف المقببة. وهو عبارة عن رواق مدعم بخمسة أقواس.

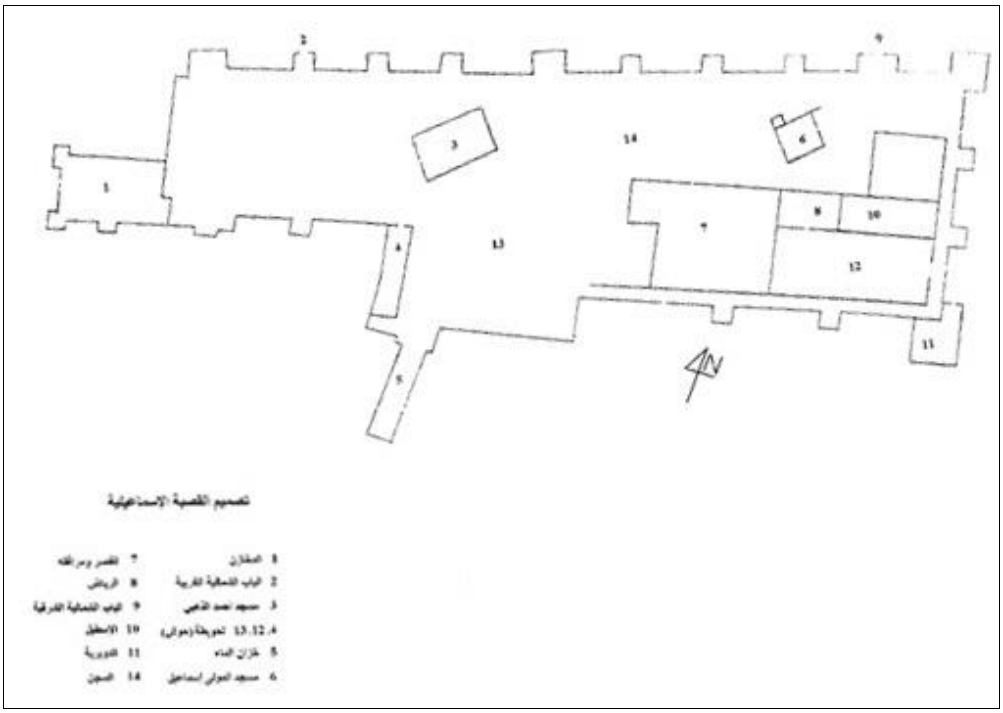

تصميم القصبة الإسماعيلية[104]

– القصر ومرافقه، وقد تم ترميم مدخله الرئيسي سنة 1932، ويتشكل من أعمدة وتيجان ومزين بزخارف نباتية وهندسية. يتكون هذا القصر من سبع غرف، الرئيسية منها توجد في الجهة الشرقية، وتنفتح على ساحة القصر، التي تحيط بها أروقة مقوسة من الجوانب الأربعة.

– الدويرية، خاصة بالأشغال المنزلية، تتوسطها ساحة واسعة محاطة بمجموعة من الغرف التي يسكنها الخدم، وأخرى ذات استعمالات متعددة.

[104] Choukri, M. *Qasba Tadla : étude des monuments historiques*, Rabat, 1992, fig.17.

– الرياض، ساحته مبنية بأعمدة من الآجور، وهو يتكون من غرفتين في الشرق وغرفة أخرى في الجهة الغربية.

– السجن، يوجد تحت أرضية جزء من القصبة.

– القنطرة، وهي التي تضمن سلامة المرور عبر وادي أم الربيع، وتتم مراقبتها وحراستها انطلاقا من أبراج القصبة. وهي مرتبة طبقا لنفس الفصل من نفس الظهير الذي بموجبه تم ترتيب قصبة تادلا[105].

وحسب تصنيف بروكان (Barrucand)[106]، فإن قصبة تادلة تنتمي إلى صنف القصبات التي تتكون من مسجد ومخازن ومساكن مختلفة (قصبة مديونة، وقصبة بولعوان)، وهي أكثر أهمية من قصبة بولعوان من الناحية الهندسية والمعمارية (مسجد واحد، ودار السلطان، وغرف تحت الأرض ومخازن).

والملاحظ أن الفضاء الداخلي للقصبة تشغله حاليا بنايات عشوائية، وتقطنها عائلات من أفراد القوات المسلحة الملكية. وقد ساهم هذا الوضع في تخريب وإتلاف معالم هذه القصبة التاريخية.

[105] أنظر إحالة 103.

[106] للمزيد من التفاصيل، أنظر:

Barrucand, M. "Remarques sur l'architecture militaire alaouite au Maroc", *Revue des Etudes Islamiques*, tome XLVIII, fasc. 2, 1980, p.177-206.

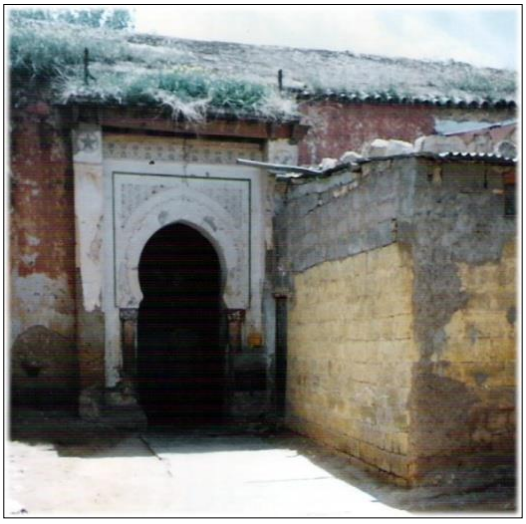

مدخل قصر الأمير أحمد بن المولى إسماعيل
(القصبة الإسماعيلية)

صومعة مسجد الأمير أحمد بن المولى إسماعيل
(القصبة الإسماعيلية)

سور القصبة الإسماعيلية من الداخل

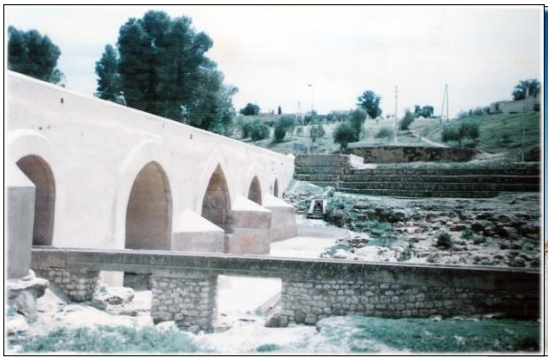

قنطرة المولى إسماعيل (القصبة الإسماعيلية)

وفي سنة 1688م، أمر السلطان المولى إسماعيل ببناء القصبة البلكوشية بالقرب من بلدة الصومعة، حفاظا على الأمن بالمنطقة ودرءا للفتن والانتفاضات، وذلك إلى جانب قصبة تادلا. ففي الوقت الذي كان يقتصر فيه دير بني ملال على تجمع حضري واحد، وهو

الصومعة، أصبح يتوفر على تجمع ثان وهو القصبة البلكوشية. ومن أدلة ذلك ورود ذكرهما في وثائق المعاملات المحلية ومراسلات المعمر الفرنسي[107].

وفي سنة 1179-1180هـ/1765-1766م، أوقع السلطان محمد بن عبدالله بقبائل آيت إيمور وقام بترحيلهم إلى جبل سلفاط قرب فاس[108]، وأسكن مكانهم مؤقتا قبائل سمكت، وكطاية ومجاط، الذين نقلهم بدورهم فيما بعد إلى الغرب تأديبا لهم[109]. كما خرب زاوية أبي الجعد وسجن شيخها محمد العربي الشرقاوي[110].

وقام كذلك محمد بن عبدالله بعزل بعض القواد الثائرين بالمنطقة أمثال الرضي الورديغي، الذي استبدله بالقائد محمد بن أحمد الدكالي[111]. ولمّا لم تهدأ الأمور، تم عزل هذا الأخير وتعويضه بصالح بن الرضي الورديغي[112] الذي كسر شوكة هاته القبائل. كما جدد حملاته عليها فيما بعد[113].

وفي سنة 1222هـ/1807م، قضى المولى سليمان على ثورات بني موسى وآيت اعتاب وارفالة وبني عياط[114]. وفي سنة 1224هـ/1809م، شن حملة تأديبية ضد قبائل ورديغة وآيت اسري[115]. وهو الذي بنى مسجد أبي الجعد، الذي لازال يحمل اسم جامع المولى سليمان[116]. كما بنى الجسر الموجود على نهر أم الربيع[117].

وفي سنة 1265هـ/1848م، نفى السلطان المولى عبدالرحمان بن هشام من جديد قبائل آيت ايمور إلى ضفاف وادي نفيس بالحوز[118]. وبعد ذلك -أي في سنة 1270هـ/1853م- انتقم من قبائل بني موسى الذين قتلوا واليه أحمد بن زيدوح[119].

---

[107] أحمد عمالك، مرجع سابق، ص92.

[108] الناصري، مصدر سابق، الجزء 8، ص28.

[109] الناصري، مصدر سابق، الجزء 8، ص50.

[110] الناصري، مصدر سابق، الجزء 8، ص59-60؛ **دائرة المعارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص460.

[111] الناصري، مصدر سابق، الجزء 8، ص30.

[112] الناصري، مصدر سابق، الجزء 8، ص39.

[113] محمد بوسلام، مرجع سابق، ص53.

[114] الناصري، مصدر سابق، الجزء 8، ص113.

[115] الناصري، مصدر سابق، الجزء 8، ص114.

[116] الناصري، مصدر سابق، الجزء 8، ص173.

[117] الناصري، مصدر سابق، الجزء 8، ص173؛ **دائرة المعارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص460.

[118] الناصري، مصدر سابق، الجزء 9، ص10.

وقام السلطان الحسن الأول (1873/1894م) بعدة حركات في المنطقة، تمكن على إثرها من إخضاع قبائل ظيان، وبني مكيلد، وشقيرين، وآيتسخمان، وآيت اسري، وذلك سنة 1305هـ-1888م[120]، وكذا قبائل بني عمير، بني موسى وآيت عتاب[121].

وابتداءا من القرن التاسع عشر، ضاقت القصبة البلكوشية بالسكان والعمران. فتشكلت بضواحيها العديد من التجمعات البشرية داخل قصور محصنة بالأسوار والأبواب. ومن بين هاته القصور: قصر بوجوج بيبان، وقصر ولد بلخير، وقصر بن حمو، وقصر الفقراء، وقصر الأبيض[122]. وقد بدأ ذكر القصبة البلكوشية (القصبة الكبيرة) يضمحل مع مطلع القرن العشرين، واستُبدال اسمها بآخر هو قصبة بني ملال. حيث إنه بعد دخول المعمر الفرنسي إلى المنطقة سنة 1916 وجدها عبارة عن قصبة محصنة من كل الجهات ومنفتحة على الخارج بواسطة العديد من الأبواب[123]. وشهدت سنة 1934 تحطيم هذه الأسوار والأبواب من طرف الفرنسيين، وذلك لتوسيع المدينة. ومن أهم هذه الأبواب: باب امغيلة، وباب أولاد سعيد، وباب تادلا، وباب أولاد حمدان، وباب آيت اليزيد، وباب مراكش[124]. ومعلوم أنه لم يتبق من أسوار القصبة البلكوشية (أو قصبة بني ملال فيما بعد) إلا جزء يوجد حاليا بمنزل البريني. في حين لا يوجد أي أثر لأبواب القصبة، اللهم الأسماء المتداولة والتي تدل عليها.

---

[119] توجد بتراب إقليم الفقيه بن صالح (جهة بني ملال-خنيفرة) جماعة قروية تدعى دار ولد زيدوح؛ ولا نستبعد أن يتواجد بهذه الناحية بقايا مقر إقامة هذا الوالي.

[120] الناصري، مصدر سابق، الجزء 9، ص199. حول حملات السلطان الحسن الأول بتادلا سنة 1883م، أنظر:

- De Foucauld, Ch. *op.cit*, p.65-67.

[121] الناصري، مصدر سابق، الجزء 9، ص164 وص168.

[122] محمد بوسلام، مرجع سابق، ص63.

[123] محمد بوسلام، مرجع سابق، ص65.

[124] محمد بوسلام، مرجع سابق، ص71.

الجزء المتبقي من أسوار قصبة بني ملال

8. من أواخر القرن 19 إلى الاحتلال الفرنسي

يعتبر كتاب الرحالة الفرنسي شارل دوفوكو (Ch.- de Foucauld) أهم مصدر يتناول تاريخ منطقة تادلا في أواخر القرن 19م[125]. ففي سنة 1883م، زار هذه المنطقة، وحسبما جاء في وصفه، فقد كانت قصبة تادلة مقرا لسكنى ممثلي المخزن، ويحكمها قائد من كيش آيت الربع[126]. في حين يقطن عامة الناس بالضواحي التي تجزأت إلى قسمين: القسم الأول يوجد في شرقي القصبة، تسكنه عائلات من الأغنياء واليهود ومنازله مبنية بالطابية، وتتكون من طابقين. أما القسم الثاني فتسكنه الأسر الفقيرة داخل خيام وأخصاص، ونظرا لهذا التوسع العمراني الكبير، أصبح اسم قصبة تادلة يطلق على المدينة ككل بما فيها القلعة والضواحي[127].

[125] De Foucauld, Ch. *op.cit*, p.42-76.

[126] De Foucauld, Ch. *op.cit*, p.58.

كيش آيت الربع: حامية عسكرية عوضت تلك المتلاشية التي كانت موجودة في قصبة تادلا (محمد البشير بوسلام، مرجع سابق، ص54).

[127] De Foucauld, Ch. *op.cit*, p.58.

- أحمد عمالك، مرجع سابق، ص94.

أما فيما يخص قصبة بني ملال فقد وصفها دوفوكو بكونها "مدينة صغيرة" تحيط بها الأشجار والبساتين من كل ناحية، ما عدا الجهة الجنوبية حيث المرتفعات الجبلية. ويضيف دوفوكو واصفا المنازل داخل القصبة بأنها مبنية بالحجر المدكوك ولا تتعدى الطابق الواحد. أما الجوانب العمرانية الأخرى، فيلخصها في وجود صومعة وحيدة وسط البساتين الكثيفة بزاوية سيدي أحمد بن القاسم. ولا توجد بالمدينة إلا "قصبة قديمة ذات أسوار عريضة ومرتفعة، لم يبق منها إلا الأطلال"[128]، وتضم داخلها سوقا. والمدينة، يستطرد الرحالة، نظيفة ومزدهرة، بها أزقة واسعة ومنازل صلبة البناء وحديثته. ويوجد على رأس قصبة بني ملال قائدان عينهما السلطان الحسن الأول[129]. بالإضافة إلى كل ذلك، كانت هناك بعض الزوايا بقصبة بني ملال من أهمها: الزاوية التيجانية، والزاوية القادرية والزاوية الكتانية[130].

ومن خلال وصف دوفوكو الدقيق، نلاحظ أنه لم يشر إلى أسوار قصبة بني ملال التي ظلت قائمة إلى غاية سنة 1934[131]. حيث هدمها المعمر الفرنسي. وهذا يعني أن هذه الأسوار لم يعاينها دوفوكو سنة 1884 لعلها لم تكن موجودة آنذاك، وبذلك يحتمل أن يكون بناؤها قد تم بعد ذلك. بخلاف الأسوار العريضة والعالية التي وردت في وصفه، والتي تنتمي لا محالة إلى القصبة البلكوشية.

عاشت منطقة تادلا فترات تاريخية من المد والجزر، وشهدت صراعات وحروبا سواء بين القبائل من جهة، أو بين القبائل والمخزن من جهة أخرى، إلى أن اقتحمت السلطات الاستعمارية أراضي المنطقة[132].

استولت الجيوش الفرنسية بزعامة الكولونيل مانجان (Charles Mangin) على قصبة تادلة في أبريل سنة 1913م، واتخذها قاعدة للسيطرة على باقي ربوع الإقليم وإخضاع قبائل الجبال ومنها تصدت للانتفاضة التي انطلقت من بني ملال سنة 1915م، ثم زحفت على بني ملال التي تم إخضاعها سنة 1916م[133].

---

[128] De Foucauld, Ch. *op.cit*, p.63.

[129] De Foucauld, Ch. *op.cit*, p.64.

[130] محمد البشير بوسلام، مرجع سابق، ص66.

-De Foucauld, Ch. *op.cit*, p.66.

[131] محمد البشير بوسلام، مرجع سابق، ص66 والإحالة 127، ص66.

[132] محمد البشير بوسلام، مرجع سابق، ص50-54 وص162-164.

[133] أحمد عمالك، مرجع سابق، ص94-95.

وقد تدخلت قوات فرنسا بواسطة حاميات وثكنات عسكرية مرابطة بكل من ناحية البروج، ودار ولد زيدوح، وقصبة تادلة، وإغرم العلام وبني ملال، وكذلك بالمناطق الجبلية[134].

وحاول المستعمر الفرنسي فيما بعد السيطرة على قصبة بني ملال لتكسير شوكة مقاومي الجبال. فأعد العدة وهيأ التجهيزات الضرورية واتصل بذوي النفوذ السياسي والديني لضمان مساندتهم، فاكتسح بني ملال سنة 1916م، بعد أن تمكن من إخضاع كل من قبائل أولاد عياد، ثم أولاد امبارك، ثم أولاد موسى[135].

وقد تصدى الملاليون للمستعمر سواء داخل القصبة أو في مناطق أخرى، وشاركوا إخوانهم في الدفاع عن وادي زم سنة 1912م ؛ كما تحالفوا مع آيت ويرا، وآيت سخمان، وآيت عطا، لعرقلة احتلال قصبة تادلة سنة 1913م[136]. كما تضامن الملاليون مع جيرانهم العرب والأمازيغ بالمنطقة لمنع وصول الفرنسيين إلى بني ملال سنة 1915م[137].

وكان من نتائج التحالفات أن منيت سلطات الغزو بعدة هزائم في مجموعة من الربوع. وكمثال على ذلك انهزامها سنة 1913م بقيادة موحا أوسعيد في معركة القصيبة[138]، هذه المدينة التي لن يتم إخضاعها إلا سنة 1923م، كما هزم المقاوم الكبير موحا اوحمو الزياني القوات الاستعمارية سنة 1914م بمعركة الهري (خنيفرة)[139].

وقد ساهمت قبائل آيت اعتاب في المعارك التي دارت بعد ذلك بالقصيبة، كما شاركت أيضا في المعارك الدائرة بأزيلال سنة 1916م[140]، بالإضافة إلى خوضها لمعركة بوصالح بشرق آيت اعتاب بتاريخ 2 دجنبر من نفس السنة[141].

---

[134] محمد العروصي، "التدخل العسكري بتادلا والمناطق الجبلية (1916-1912)"، **تادلا: التاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا**، مرجع سابق، ص115.

[135] محمد البشير بوسلام، مرجع سابق، ص176 وص223.

[136] محمد البشير بوسلام، مرجع سابق، ص165.

[137] نفسه، نفس الصفحة.

[138] أنظر عيسى العربي، **مقاومة سكان أزيلال للاحتلال الفرنسي في مرحلة غزو المغرب مابين سنوات 1912م-1933م**، المطبعة الأولى، مطبعة عين أسردون، بني ملال، 2008، ص632-636.

[139] عيسى العربي، مرجع سابق، ص14، ص640 وص649.

[140] محمد بكراوي، "مساهمة منطقة تادلا لمناهضة الاستعمار الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى"، **تادلا: التاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا**، مرجع سابق، ص123- 24؛ عيسى العربي، مرجع سابق، ص14.

[141] عيسى العربي، مرجع سابق، ص127-130.

كما شن رجال المقاومة هجومات عنيفة ضد المستعمر، منها هجوم 1921م، الذي نظمه وقاده كل من موحا اوسعيد اليراوي والحسين اوتمكا السخماني[142] وكشوم المازيغي. ومن هؤلاء المقاومين الكبار كذلك علي إمهواش[143]، وأحمد الحنصالي[144] وغيرهم كثير. وقد أدت وفاة البعض من هؤلاء المقاومين الكبار وكبر سن العديد منهم إلى تسهيل مأمورية المعمر الفرنسي وإحكام قبضته على المنطقة[145].

وإلى جانب حاملي السلاح هؤلاء، أنجبت منطقة تادلا مجاهدين من نوع آخر، يتعلق الأمر بقادة الكفاح السياسي والإعلامي على الصعيدين الوطني والدولي أمثال محمد العتابي[146].

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل دخول المستعمر الفرنسي، بنيت مجموعة من القصور (إغرمان) المحصنة ذات طابع حمائي وموقع استراتيجي. وتجسد هذه الأبراج المحصنة ذلك الصراع والتطاحن الذي كان قائما بين قبائل المنطقة حول الماء والأراضي وغير ذلك. ثم استعملت أثناء فترة الاستعمار كمقرات ومخابئ للمقاومة والعمل المسلح. وكمثال على هذه القصور بمنطقة تادلا: دار الحنصالي (ناحية القصيبة)[147]. كما استخدم المستعمر هذه البنايات لحبس وسجن مقاومي المنطقة، وأبرز مثال على ذلك قصر سرمر بمشيخة فرياطة قيادة تاكزيرت، ناهيك عن العديد من هذه القصور المنتشرة بمختلف ربوع المنطقة ونذكر منها: قصر أوربيع الذي نقشت في بابه سنة 1916[148]، وقصر أولاد امبارك، وقصر الدروة، وقصر عين أسردون الذي أعيد بناؤه في فترة الاستعمار بما يسمى بالكلفة، وقد خُرِّب جزء منه، ثم رُمِّم سنة

---

[142] عيسى العربي، مرجع سابق، ص507-513.

[143] عيسى العربي، مرجع سابق، ص637-641.

[144] عيسى العربي، مرجع سابق، ص496.

[145]- محمد بوسلام، "بني ملال"، **معلمة المغرب**، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء 5، 1992، ص1577.

[146] محمد بكراوي، مرجع سابق، ص123-124. أنظر ترجمة "محمد العتابي" بمعلمة المغرب (محمد حجي، العتابي محمد، **معلمة المغرب**، ج18، 2003، ص5975-5976)؛ عيسى العربي، مرجع سابق، ص165-168.

[147] قمنا بمعاينة الموقع في إطار بعثة إقليمية ضمت كلا من مندوبية وزارة الثقافة في شخصي كاتبي المقال ومندوبية وزارة السياحة ببني ملال ومركز التنمية الغابوية بالقصيبة (Centre de Développement Forestier/El Ksiba).

[148] وهي السنة التي احتل فيها الفرنسيون مدينة بني ملال (محمد البشير بوسلام، **تاريخ قبيلة بني ملال، 1854-1916، جوانب من تاريخ دير الأطلس المتوسط ومنطقة تادلا**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، /1991، مرجع سابق، ص64 وص166).

1977[149]. ولعل القاسم المشترك بين هذه الأبراج أو القصور تمركزها بكثرة في منطقة الدير، وتوفرها على أربعة أبراج، فضلا عن وظيفتها الاحتمائية من العدو[150].

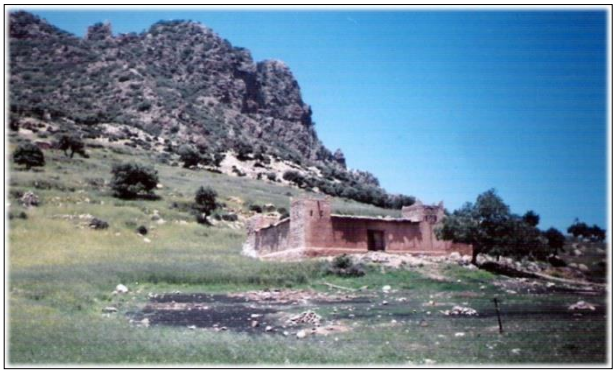

دار الحنصالي (ناحية القصيبة)

برج/قصر عين أسردون قبل تهيئته

البرج بعد التهيئة والصيانة

[149] مصطفى عربوش، **من تاريخ منطقة إقليم تادلة وبني ملال**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1989م، ص90.

[150] بخصوص هذه التحصينات، أنظر محمد البشير بوسلام، مرجع سابق، ص130-131؛

- De Foucauld, Ch. *op.cit*, p.66.

خاتمـة

من الواضح أن المجال التادلي أدّى أدوارا طلائعية في تاريخ المغرب، خاصة في الفترة الوسيطية، وذلك بفضل موقعه الاستراتيجي الذي يوجد على الطريق الرابط بين العاصمتين التقليديتين للمغرب: فاس ومراكش، وكونه ملتقى وممرا للقوافل التجارية. فضلا عما يزخر به من معطيات وثروات طبيعية: سهل، ودير، ومجاري مائية، وعيون، وتربة خصبة، بالإضافة إلى دور العنصر البشري الذي تفاعل مع الأحداث التاريخية وطبعها بطابعه وطبعه الجبلي والسهلي، ووسم التراث الحضاري الذي تمخض عن ذلك بازدواجية انتمائه وجذوره الأمازيغية والعربية، وتعايشه مع عناصر بشرية وثقافية أخرى كاليهود، وهو ما أضفى على هذا التراث مسحة خاصة ومتميزة من العادات والأعراف.

وتكمن أهمية المنطقة أيضا في العناية والاهتمام الخاص الذي أولته لها مختلف الدول التي تعاقبت على حكم المغرب. وقد اتضح ذلك بجلاء في عهد السعديين لما عين السلطان أحمد المنصور الذهبي ابنه زيدان واليا على تادلا، وفي عهد العلويين حينما عين السلطان المولى إسماعيل ابنه أحمد الذهبي واليا عليها كذلك. كما تتجلى هذه الأهمية في حجم وقيمة وحِدَّة المعارك والاصطدامات التي وقعت في عين المكان.

وكان للزوايا، إلى جانب ذلك، دور فعال في المجال الاجتماعي والديني والسياسي، سواء من حيث تعددها (الدلاء، والصومعة، والزاوية الشرقاوية، وزاوية سيدي علي بن إبراهيم، وابزو....) ومساندتها للسلطة الحاكمة، أو من حيث المنافسة التي كانت تشكلها ضد هذه الأخيرة حينما تكون لها طموحات سياسية وعسكرية[151].

كل ذلك أكسب المنطقة موروثا تاريخيا وتراثا متميزا ومنفردا، يجب صيانته ومراجعته وملء ثغراته وإعادة تصوره وكتابته كتابة علمية ومكتملة؛ بعضه لازال شاخصا وبعضه الآخر في طريقه إلى الاندثار أو مندثر. ومن المواقع الأثرية التي اندثرت عن آخرها، نذكر مدينة داي التي ورد ذكرها ووصفها في العديد من الكتابات كما سبق. فهل ستفصح التحريات والحفريات الأركيولوجية يوما ما عن لغز هذه المدينة وتكشف عن جوانب من آثارها الدفينة، لا محالة، تحت أنقاض بني ملال الحالية أو في ضواحيها؟

كما فقدت قصبة بني ملال الأسوار التاريخية التي كانت تحصنها من جميع الجوانب. وإذا كانت النصوص التاريخية تنسب هدمها إلى المستعمر الفرنسي سنة 1934، فإن ذلك يبدو

[151] محمد البشير بوسلام، **مرجع سابق**، ص20.

غريبا، فجُلُّ المدن التاريخية المغربية احتفظت بأسوارها رغم تعرضها للاحتلال الأجنبي فهل هناك أسباب أخرى؟

ولازال بمدينة بني ملال جزء صغير صامد من سور القصبة، الكائن بمنزل البربيني، بالإضافة إلى بعض الأبواب المعمارية التاريخية والعديد من السقايات العمومية وبعض المباني الأخرى ذات قيمة تاريخية وهندسية وفنية كالمنازل والفنادق. وتواجه كل هذه المآثر صعوبات تتجلى في احتلالها من طرف السكان وتشويه معالمها وتبليط واجهاتها بالجير أو الإسمنت أو غير ذلك.

ومدينة تاگرارت (قصبة أو قلعة) التي تنتشر أشلاؤها تحت التراب وعلى سطح الأرض، لم يصمد منها إلا جزء صغير من السور وبعض قواعد الأبراج، ومخلفات نظام لجلب المياه من وادي درنة. وتجعل هذه المؤشرات موقع تاگرارت جديرا بتخصيص برنامج من الأبحاث والتحريات كخطوة أولى لبعثات مكتفة من الحفريات والاستبارات. كما أن العديد من المواقع الأخرى بمنطقة تادلا تحتاج إلى تأريخ علمي دقيق (موقعا فشتالة والزيدانية بصفة خاصة). وكعمل أولي لابد من إنجاز عمليات الرفع الهندسي وتتبع التصميم العام والمفصل للموقع، وبعد ذلك إنجاز دراسات واستبارات وأبحاث.

ولا يخفى على أحد ما تتعرض له الآثار والمواقع التاريخية من إهمال وتهميش، بل وتخريب وتشويه أحيانا، وذلك نظرا لعدم صيانتها وعدم إعادة توظيفها وتهيئتها. وتعتبر قصبة تادلة الإسماعلية أبرز مثال على ذلك، رغم أنها مصنفة في عداد الآثار الوطنية.

ولعل من باب التعريف بالأماكن-الذاكرة، نقترح بناء نصب تذكاري بالموقع التاريخي: "أبي عقبة" أو "بوعكبة" كما يسمى حاليا، والموجود على مقربة من وادي العبيد، والذي شهد معارك متعددة ومهمة، كتلك التي دارت رحاها بين الوطاسيين والسعديين سنة 1537/1536م وكان النصر فيها حليف السعديين، وتلك التي جمعت محمد الشيخ ابن زيدان السعدي بمحمد الحاج الدلائي سنة 1538م وانتهت بابتعاد هذا الأخير، ثم المعركة التي واجهت المولى إسماعيل العلوي بأحمد بن محرز سنة 1676م والتي أسفرت عن انتصار المولى إسماعيل. بالإضافة إلى ذلك لابد من الالتفات إلى الذخائر التراثية التي تزخر بها المناطق الجبلية بجهة تادلا-أزيلال من استكشاف المغارات والكهوف الكثيرة والمتعددة وسبر أغوارها وتتبع أشكال التراث الشفوي والتعبيري وتوثيقهما.

بيبليوغرافيـا

1. المصـادر

أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954.

أبو القاسم الزياني، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا..**، حققه وعلق عليه عبد الكريم الفيلالي، 1147هـ/1734م/1249هـ/1833م، دار النشر المعرفة، الرباط، 1412هـ/1991م.

أبو عبيد البكري، **المسالك والممالك**، حققه وقدم له: أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الجزء الأول، الدار العربية للكتاب، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، 1992.

أحمد التادلي الصومعي، **كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى**، تحقيق علي الجاوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، سلسلة الأطروحات والرسائل رقم6، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، 1996.

الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، الجزء الأول، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتآليف والترجمة والنشر، الرباط، مطبعة ووراقة البلاد-الرباط، 1400 هـ-1980م.

الشريف الإدريسي، **المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، تحقيق وترجمة محمد حاج صادق، بلجيكا، 1983.

عبد الرحمان بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، الجزء الثالث، الرباط، 1931.

علي بن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1979.

ليفي بروفنصال، **مؤرخو الشرفاء**، تعريب عبد القادر الخلادي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1397 هـ/1977م.

مارمول كاربخال، **إفريقيا**، الجزء الأول، ترجمه عن الفرنسية: محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، أحمد بنجلون، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، بدون تاريخ.

مجهول، **الاستبصار في عجائب الأمصار**، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985.

محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تحقيق عبد اللطيف الشادلي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م.

- Foucauld, Ch. *Reconnaissance au Maroc, 1883-84, Société d'Editions Géographiques, Maritimes et Coloniales*, Paris, 1888.

2. المراجع

إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، الجزء الثاني، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2000.

أحمد صالح الطاهري، "فازاز"، **معلمة المغرب**، الجزء 19، ص6389.

دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الرابع (تادلا)، دار الفكر، ص459-460.

المصطفى بن خليفة عربوش، **بني ملال، حاضرة تادلا/أزيلال: التاريخ والتراث**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1435هـ/2014م.

عيسى العربي، **مقاومة سكان أزيلال للاحتلال الفرنسي في مرحلة غزو المغرب مابين سنوات 1912م-1933م**، مطبعة عين أسردون، بني ملال، 2008.

محمد البشير بوسلام، **تاريخ قبيلة بني ملال، 1854-1916، جوانب من تاريخ دير الأطلس المتوسط ومنطقة تادلا**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1991.

محمد بلعتيق، **إمارة بني أبي العافية: مساهمة في دراسة تاريخ وآثار المغرب الوسيط الأعلى**، دراسات وأبحاث أثرية مغربية، عدد 11، وزارة الثقافة والاتصال –قطاع الثقافة–، المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، الرباط، 2018.

محمد حجي، **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التاريخ (2)، الجزء الثاني، مطبعة فضالة، 1398هـ/1978م.

محمد حجي، **الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1409هـ/1988م.

محمد شكري، **تقرير حول موقع فشتالة**، المديرية الجهوية لوزارة الثقافة والاتصال –قطاع الثقافة ببني ملال.

مصطفى عربوش، **أحمد بن أبي القاسم، شيخ زاوية الصومعة ومعه زوايا المنطقة**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1419هـ-1998.

مصطفى عربوش، **من تاريخ منطقة إقليم تادلة وبني ملال**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1989م.

مندوبية جهة تادلة/أزيلال (وزارة الثقافة)، **تقرير حول نهاية أشغال ترميم الصومعة المرابطية**، بني ملال، 2003.

Cour, A., L'établissement *des dynasties des chérifs au Maroc*, Paris, 1904.

Choukri, M., *Qasba Tadla : Étude des monuments historiques*, Mémoire de fin d'études de 2ème année du IIème cycle de l'Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine (INSAP), Rabat, 1992 (deux volumes).

3. المقالات

أحمد عمالك، "ملامح من تاريخ قصبة تادلا"، **تادلا: التاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993، ص87-98.

إدريس أبو إدريس، "تادلا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر إشكالية الالتقاء والتمازج"، **تادلا: التاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993، ص37-85.

مجهول، "اكتشاف مدينة أثرية بجبال الأطلس المتوسط"، **جريدة العلم**، عدد صادر بتاريخ 1996/09/29، ص5.

بوشعيب العكرود، "كتابات جبل رات، معلمة تاريخية تحتاج إلى إنقاذ"، **جريدة ملفات تادلة**، (تصدر ببني ملال)، العدد 27-28، مارس-أبريل، 2000، ص7.

جوهرة أشيبان، "حول اكتشاف أكبر مدينة أثرية في المغرب بجبال فازاز"، **مجلة تاريخ المغرب**، العددان 7 و8، ماي 1998، ص8-9.

محمد البشير بوسلام، "بني ملال"، **معلمة المغرب**، منشورات الجمعية المغربية للتآليف والترجمة والنشر، الجزء الخامس، 1992، ص1576-1577.

محمد العروصي، "التدخل العسكري بتادلا"، **تادلا: التاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993، ص113-122.

محمد بكراوي، "مساهمة منطقة تادلا لمناهضة الاستعمار الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى"، **تادلا: التاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993، ص123-128.

محمد حجي، "الزاوية الدلائية"، **مذكرات من التراث المغربي**، الجزء الثالث، الطبع والتجليد: Altamira. S.A. Madrid، الرباط، 1985م، ص238-242.

محمد حجي، "داي أو الصومعة، مركز ثقافي ببلاد تادلا"، **تادلا: التاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993، ص19-24.

محمد حجي، "العتابي محمد"، **معلمة المغرب**، ج18، مطابع سلا، 2003، ص5975-5976.

محمد زنيبر، "تادلا في العصر الوسيط"، **تادلا: التاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993، ص25-35.

محمد زنيبر، "زينب النفزاوية"، **مذكرات من التراث المغربي**، الجزء 2، الطبع والتجليد: Altamira. S.A. Madrid، الرباط، 1984، ص138–143.

مصطفى القصري، "النقود المسكوكة في عهد الأدارسة"، **مذكرات من التراث المغربي**، الجزء 2، الرباط، 1984، ص76–85.

Gautier, E.-F., "Medinat- ou–Dai", *HespérisTamuda*, 6, 1926, p.5-25.

Naji, H., "La tannerie traditionnelle de Béni-Mellal : la mémoire dans la peau", *Le Jardin des Hespérides*, N° 9, 2018, p.40-45.

4. منظومات رقمية ومواقع إلكترونية

http://www.idpc.ma

الحركة النسائية الأمازيغية بالمغرب
محاولة لفهم تمفصل الخصوصية الجنسية والثقافية

خالد أوعسو
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، الدار البيضاء- سطات

L'article vise à identifier l'une des composantes du mouvement féminin, qui, pendant une courte période, a pu combiner le volet culturel et sexuel du fait de la double souffrance des femmes amazighes. Sur cette base, l'article tente d'aborder premièrement les cadres théoriques qui expliquent la naissance du mouvement avant de passer à l'analyse du contexte comme élément de départ afin de comprendre les origines et les compétences qui caractérisent le mouvement des femmes dans sa dimension amazighe, sans négliger les différents champs de travail qui donnent spécificité à cette dynamique et qui se traduit à travers les symboles, la langue et le droit coutumier.

ليس غريبا أن يتحول الحراك المغربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى إحدى القضايا التي سرعان ما ارتفعت إلى دائرة التفكير النظري والتحليل السوسيو-سياسي والتاريخي، ولعل مرد ذلك - في جزء منه- إلى هشاشة مستويات "الإصلاح" الذي عرفته البلاد، والذي يجعل دائرة الانفلات والعودة إلى وضعية الاحتقان صفة موازية لواقع "الاستمرارية" الذي ينقض نفسه في كل وقت وحين، من خلال حركات احتجاجية قصيرة أو ممتدة في الزمن، مركزية أو هامشية بالمعنى الجغرافي، "وطنية" أو ذات مضمون "هوياتي" تعيد النظر في أسس الوطنية، ومن ثمَّ في مسلمات بناء الدولة والمجتمع.

ليس صدفة إذن أن تخرج العديد من الاحتجاجات من رحم المجتمع، حيث تشكل الحركات الهوياتية ذات الطابع الثقافي والجنسي تعبيرا عن وضعية تعطل البناء المؤسسي والإصلاح الاقتصادي والسياسي والثقافي، وهو ما يسهل استخلاصه من خلال الأدبيات والمواقف المعبر عنها[1].

[1] تكفي الإشارة إلى التقارير التي تقدمها المؤسسات الدولية، وكذا التقارير الموازية للمنظمات غير الحكومية المغربية.

وإذا كان ظاهرا أن موضوعة الحراك شكلت إحدى القضايا التي تأسست عليها كثير من الأطروحات، فتحولت إلى موضوع العديد من المقالات والأعمال الأكاديمية (استاتي، 2006) التي بَأرَت اهتمامها في حركات بعينها بغرض إيجاد مداخل لفهم بعض الإصلاحات التي بوشرت مع تنامي موجات الاحتجاج، فإن الإضافة التي نسعى إلى رسم معالمها تكمن في إبراز الخصوصية التي تميز الحراك الأمازيغي في بعده الأنثوي باعتباره حراكا يركب مطالب ثقافية–جنسية، لكن ضمن سياق عام هدفه بناء دولة الحق والقانون.

وفي هذا الإطار، ستحاول هذه الورقة الوقوف عند أحد تجليات الحركة النسائية المغربية، ويتعلق الأمر بالحركة الامازيغية بصيغة المؤنث، وهو حراك تجسد في مختلف واجهات الفعل المدني والسياسي سواء تعلق الأمر بالمنظمات الأهلية وبعض الأحزاب السياسية[2]، أو بالنساء المنتميات أو بغيرهن من اللواتي أفرزهن واقع الصراع الاجتماعي[3] وحملهن إلى دائرة الفعل الاحتجاجي الذي يتخذ غالبا صيغة فعل منظم ذي أشكال متعددة، وله أهداف ذات منحى سياسي.

ولبلوغ هذه الغاية سيتم التركيز أساسا على منظمتين نسائيتين هما جمعية "تنهنان" (تأسست سنة 2004) وجمعية "صوت المرأة الأمازيغية" (تأسست سنة 2009)، إلى جانب بعض الفاعلات اللواتي ينشطن في تيارات مختلفة (حركات نخبوية كاتحاد الطلبة، أو منظمات حقوقية)، ويتقاسمن، عموما، نفس "الخطاب".

1. الحراك الأمازيغي من الميلاد إلى الامتداد

أ. تحديدات أولية: عرف العالم تغيرات كان أحد مظاهره تنامي الحركات الاجتماعية التي أضحت اليوم مؤشرا على درجات الاحتقان أو الاستقرار التي تطول العديد من الدول.

تاريخيا، يرجع الفضل إلى لورنز فون شطاين الذي قارب الحركة الاجتماعية من خلال دراسته لأشكال التعبير ذات المنحى الاشتراكي والشيوعي في المجتمع الفرنسي (Ibrahimi, 2011 El)، وذلك قبل أن يتم تطوير المفهوم مع مجموعة من المفكرين أمثال تورين(Touraine,1973) وروشي ((Rocher, 2002 الذي رأى في الحركة الاجتماعية فعلا منظما، يتخذ عدة أشكال وله غايات محددة.

[2] كما هو حال البرلمانية فاطمة تاباعمرانت.

[3] مثال ذلك سيليا الزياني إحدى الفاعلات النسائيات الأمازيغيات في حراك الريف.

من هذا المنطلق برز إلى العلن – في الحالة المغربية– فعل نسائي أمازيغي عبَّر، في الواقع، عن الدينامية التي راكمتها الحركة الأمازيغية. وقد اصطلح على تسميتها تارة بالتنظيمات النسائية الأمازيغية، وتارة أخرى بالحركة النسائية الأمازيغية. ويُقصد بها جمعيات وفعاليات مستقلة وتنظيمات "عرفية" تتمركز أساسا بالجامعات. والقاسم المشترك بين كل هذه التعبيرات هو الدفاع عن المرأة الأمازيغية والمطالبة بإدماجها في الحياة العامة من خلال الإقرار بخصوصيتها الثقافية، وذلك اعتمادا، بالأساس، على مرجعية كونية غايتها بناء دولة الحق والقانون.

إن ما وجب تأكيده في هذا المقام هو أن الفعل النسائي الأمازيغي شأنه شأن أي فعل مطلبي احتجاجي يتسم بنوع من التنظيم، شكَّل موضوع "مطارحات نظرية" حاولت فهم المحددات المتحكمة في ميلاد "الحركات الاجتماعية" عموما. وفي هذا الإطار وجبت الإشارة إلى وجود بعض المقاربات المفسرة لنشأة الفعل الأمازيغي بالمغرب التي يمكن استلهامها عند الحديث عن الحركة الأمازيغية بصيغة المؤنث، والتي تُرجمت في صيغة أعمال أكاديمية حاولت أن تقارب أطرا نظرية من حيث تطبيقاتها الإجرائية في علاقة مع المجتمع المغربي، مع تأكيد صعوبة حصر الأسس المفسرة في عناصر بعينها دون الاعتداد بعاملين هامين : يتعلق الأول بتعقد الأطر المفسرة نظرا للطبيعة المركبة والتفاعلية لمجمل هذه العناصر إلى درجة يستعصي معها الإقرار باستقلالية أي منها مقارنة بالمحددات الأخرى ؛ ويرتبط الثاني بالعناصر الخارجية والإنسانية المفسرة للفعل الحركي، مادام الإنسان يعيش داخل وسط محكوم بديناميات مختلفة داخلية وخارجية، سياسية–ثقافية، تاريخية–استشرافية.... وعلى الرغم من هذه الإكراهات ذات الطبيعة المنهجية والمعرفية سأقف عند بعض المقاربات المفسرة لنشأة الفعل الأمازيغي بالمغرب.

1.1. المقاربة التاريخية أو الحق في المصالحة: تتأسس هذه المقاربة على العلاقة القائمة بين المطالب الأمازيغية والخصوصية التاريخية للمغرب؛ ذلك أن الانتقالات الكبرى التي ميزت هذا التاريخ ساهمت في خلق شعور بالانتماء إلى فضاء حضاري مفارق للحقيقة السوسيو–ثقافية المغربية. وفي هذا السياق، تذهب العديد من الدراسات إلى الحديث عن حضور فعلي للأمازيغية لغة وثقافة تعايشت مع مختلف اللغات التي توافدت على المغرب، لكن مع تأكيد ارتباط هذا التعايش بالنخب السياسية الحاكمة دون أن يتعداه إلى معيش المغاربة اليومي. إلا أن هذه الوضعية سرعان ما ستتغير مع الحضور العربي الإسلامي الذي ترتبت عنه نتائج هامة ذات بعدين اثنين؛ يتعلق الأول بالترابط الحاصل بين فعل الأسلمة والتعريب؛ فدخول الإسلام إلى المغرب رافقته موجات تعريب وتهجير قبائل، وهو ما أدى إلى

بناء ازدواجية لغوية في العديد من المناطق لكون القيام بالشعائر وفهم النص الديني استلزم معرفة العربية، ويرتبط البعد الآخر بالتغيرات التي طالت تعبيرات الهوية المتعلقة بأسماء الأماكن، وبالنظام العرفي، وهو ما سيتم تعميقه مع الوجود الاستعماري الذي سيعمد بدوره إلى الانتصار لمنظومة لغوية وقيمية ترافقت مع تفكيك البنى الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي شكلت جوهر الحضارة الأمازيغية (Bougniche, 1997)، وقد أدى هذا الأمر إلى طمس تدريجي، لكنه قصدي، لمعالم الحضارة الأمازيغية، وهو ما تم الحفاظ عليه مع حصول المغرب على الاستقلال (Aboulkacem, 2005) (El Qadery, 1995). وسيفضي هذا الوضع لاحقا إلى طرح قضية الهوية من طرف نخب متعلمة قادها وضعها الاعتباري إلى ملامسة إشكالات التعدد الثقافي بالمغرب (Lehtinen, 2003).

2.1. إخفاق النموذج السياسي للوطنية: ينطلق هذا التصور من تأكيد أهمية الوطنية مشروعا جديدا ارتبط بالدول في طور الانتقال نحو التصنيع، حيث أضحت الحاجة ماسة إلى ممتلك رمزي يصلب الإحساس بالانتماء المشترك ضدا على التعدد الثقافي الذي يعج به الواقع. وعلى هذا الأساس، تبلورت نظريات تفسيرية لا ترى في الوطنية تعبيرا عن وعي تاريخي لأمة من الأمم (Aboulkacem, 2005: 11)، بل تراها بناء تدريجيا لأنساق ثقافية وذهنية اتخذت المؤسسات وسائط للهدم وإعادة البناء بما يخدم نموذجا أحاديا مفارقا يتأسس على اللغة الواحدة، والدين الواحد... من هذا المنطلق، اعتُبرت الوطنية " تموقعا في العالم " تترابط عن طريقها جماعة، عبر متخيل يمنحها الإحساس بوحدة الانتماء، ولأن الأمر يتعلق بمجال جغرافي وسياق تاريخي لازم وجود الدولة؛ فقد تحولت الوطنية إلى بناء نظري إيديولوجي يضفي/ لا يضفي شرعية سياسية من عدمها (Aboulkacem, 2005: 18-20) (Lehtinen, 2003: 54). وعلى هذا الأساس ذهب أبو القاسم الخطير إلى أن الظهير الاستعماري شكل المحطة الأبرز في بناء خطاب يتخذ الدين والعروبة محددا في رسم معالم الوطنية الجديدة، إذ عمدت النخب الحضرية إلى هندسة خطاب يقوم على إسلام معرب حصر تاريخ المغرب في الحضور العربي مع ما ترتب عن ذلك من تجاهل للتاريخ الثقافي والحضاري المحلي(Aboulkacem, 2005 : 24-29)، وهو ما سيتم تعميقه بعد الاستقلال، حيث ترجم هذا التصور من خلال الدساتير والقوانين التي رأت في العربية لغة رسمية، الشيء الذي جعلها تستفيد، إلى جانب الفرنسية (لغة الاقتصاد)، من جميع فرص التطور والانتشار

داخل المدرسة والإعلام. وفي المقابل أقبرت الأمازيغية واعتبرت "مجرد لهجة" اختار ناطقوها "الانخراط الطوعي" في المنظومة الحضارية العربية[4].

3.1. نظرية الحرمان النسبي: تؤسس هذه النظرية تصورها للفعل الاحتجاجي عامة انطلاقا من الجوانب السيكو-اجتماعية للسلوك وفق الدور الذي تلعبه التمثلات والانتظارات والطموحات في ميلاد الحركات الاجتماعية، على هذا الأساس اتجه كثير من الباحثين إلى محاولة فهم كيفيات تفاعل الإرادات الفردية باعتبارها الشرط الموضوعي لانطلاق الفعل الجماعي (Forum des Alternatives Maroc, 2014: 35)، هكذا رأى بلومر Blumer في هذا الأخير سيرورة معقدة، حيث كل فرد منتج لحافز ومستجيب له في الآن ذاته. ثم إن انتشار الدافع يصعب تصوره في غياب عنصرين على قدر كبير من الأهمية: يتعلق الأول بوجود حالة قلق وعدم رضى عام اتجاه أوضاع معينة، أما العنصر الآخر فيرتبط بوجود إطار مساعد للعمل الجماعي (Rahmouni, 2012: 3)، وفي السياق نفسه أعطى كل من تورنر Turner وكيليان Kellian وكور Gurr المحيط الاجتماعي، أهمية كبيرة.. وهكذا يتضح أن الفعل الجماعي هو ترجمة لأوضاع اجتماعية عبرت عن نفسها من خلال قضية اتخذت مجموعة أشكال يسعى من خلالها الفاعلون إلى الدفاع عن مطلب أو مقاومة تغيير (Fillieule, Péchu, 1993:50-60) (Rachik, 2016 :10-11).

تكمن أهمية هذه المقاربة في ربطها بين الحركات الاجتماعية والاستعدادات الكامنة لدى الأفراد التي تجعلهم قادرين على تحويلها إلى فعل جماعي، خاصة إذا كان الواقع يحمل في طياته عدم رضى من قبلهم. من هذا المنطلق، اعتبرت دليلة أرزقي أن المجتمعات التي خبرت الظاهرة الاستعمارية اتسمت بوجود مشاكل نفسية اتخذت طابعا صراعيا تعدى الجانب الفردي ليرتبط بالعلاقات الاجتماعية، وذلك نتيجة جملة متغيرات ترافقت مع الظاهرة الاستعمارية، لعل أبرزها التفكيك الذي خضعت له البنى الاجتماعية ومعها منظومة القيم. فقد أنتج هذا الوضع، حسب الباحثة، نظما قيمية متباينة: فهناك النموذج الحداثي الغربي، والنموذج العربي الإسلامي المحافظ، والنموذج الأمازيغي المرتبط بمعيش ساكنة مهمة داخل الجزائر اليومي. وما يميز هذا الوضع هو غياب الامتداد والحسم داخل المدرسة؛ فقيم الأسرة في أغلب الأحيان تتعارض مع قيم المدرسة ومع القيم السائدة في الشارع وهو ما نتجت عنه اهتزازات نفسية ومعاناة في كثير من الأحيان (Arezki, 2004 :21-27).

[4] يظهر ذلك جليا من خلال تقديم ثلاث لهجات أمازيغية في الإعلام الرسمي واعتبار الأمازيغية مجرد مادة للاستئناس في التعليم (التقرير السنوي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة بخصوص الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية سنوات 2004 إلى 2016).

وفي الحالة المغربية لا يمنع ضعف الدراسات، فيما يتعلق بتأثير العوامل السيكو-اجتماعية، من افتراض أن التهميش الذي طال الثقافة الأمازيغية، باعتبارها ثقافة متجذرة في النسيج الاجتماعي الوطني (عكس الجزائر، حيث الأمازيغية محصورة في منطقة القبائل شرق البلاد)، قد أدى إلى ميلاد إحساس بالإحباط خاصة مع تنامي أحكام ذات حمولة سلبية اتجاهها، وهو ما أدى إلى التشكل التدريجي للهوية التي تأخذ بعدين: بعد علاقي يرتبط أساسا بالتفاعلات القائمة بين الأفراد، وبعد ذاتي مرتبط بالإحساس بالانتماء إلى جماعة مرجعية (Arezki, 2004 :26-27). وعلى هذا الأساس، فالهوية المتسمة بغنى مستمر نتيجة تفاعل عوامل ذاتية وموضوعية، تطرح عموما في مقابل الآخر (Gallisot, 1987)، الشيء الذي يجعلها في صلب الصراع المجتمعي. وضمن هذا الإطار، يصعب تصور ميلاد الفعل الأمازيغي خارج دائرة الآثار الناتجة عن التصدعات والجروح والتشظي الذي يعصف بالهوية المغربية.

4.1. التحديث أو جدلية المادي والرمزي: من المعلوم أن التحديث التدريجي الذي عرفه المغرب، والذي تزامن أساسا مع الوجود الاستعماري وضمن لنفسه استمرارية مع حصول البلاد على استقلالها قد ترتبت عنه جملة من النتائج. ولذلك يصعب فهم القوانين والاختيارات الثقافية والإيديولوجية دون ربطها بمجمل تحولات المغرب المعاصر، وفي هذا السياق يمكن الوقوف عند جملة من العناصر التي ساهمت في ميلاد حركية المطالب الأمازيغية.

– التحولات السوسيو-اقتصادية والقانونية والمؤسسية: يتعلق الأمر بالمشاريع الضخمة التي دشنها الاستعمار والمرتبطة بالبنيات التحتية، والتي توازت مع استثمارات مهمة في الجانب الصحي نتج عنه انخفاض نسبة الوفيات، وهو ما أثر على مؤشرات النمو الديمغرافي بشكل ضاعف أعداد الشباب الذين سيُلحقون بمختلف وحدات الإنتاج، خاصة تلك الموجودة بالمدن الكبرى التي عرفت توغلا غير مسبوق للرأسمال الفرنسي، وهو ما نجمت عنه تغيرات مجالية نتيجة الهجرة التي اتجهت صوب المناطق النشيط اقتصادها. وبموازاة ذلك تم خلق مناطق للاستيطان والاستحواذ على أراضي فلاحية خصبة، وهو ما أزّم أوضاع البادية المغربية وهدم الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم عليها الثقافة والهوية الأمازيغيتان (أوعسو، 2017: 96–98). فضرب الرأسمال المادي (الأرض أساسا) أفضى إلى تفكيك المرتكزات الثقافية التي رافقت نمط الإنتاج السائد؛ وهكذا تغيرت القوانين وعُصف بالنظام المؤسسي التقليدي لصالح قيم جديدة، بل إن الاستقلالية النسبية والنظام العرفي الذي كان

الإطار السيادي والتشريعي في القبائل هُدم تدريجيا لصالح نظم بديلة ارتبطت بالمؤسسات العصرية.

– التحولات الثقافية والقيمية: يتعلق الأمر هنا بالنموذج الثقافي الذي بدأ يترسخ تدريجيا مدعوما بوجود الدولة المركزية العصرية. فإنشاء مدارس حديثة ووجود مؤسسات إدارية وخلق قنوات إعلامية لنشر الثقافة السائدة عبر وسائط لغوية معترف بها أدى إلى إضعاف اللغة والثقافة المحليتين بكل الحمولة القيمية والرمزية التي تتمتعان بها؛ وذلك لصالح منظومة ثقافية وذهنية وافدة باتت تمتد وتترسخ يوما بعد يوم (Rachik :202-2011). وما يهم من خلال كل ما سبق هو تأكيد عنصرين في غاية الأهمية: يرتبط الأول بالعلاقة القائمة بين مسلسل التحديث الذي انطلق مع الاستعمار واستمر بعد إلغاء معاهدة الحماية، مع ما رافق ذلك من آثار سلبية عصفت بالبنى الاجتماعية التي شكلت النموذج الثقافي وأساس المعيش اليومي للمناطق الأمازيغية. ويتعلق الآخر بما نتج عن هذه التحولات من حركية مجالية في اتجاه المدن، ومن أدوار جديدة ارتبطت بالمدرسة التي أصبحت رمزا للتعميم والتوحيد، ومن ثمة المؤسسة الأكثر فعالية في عملية التنشئة الاجتماعية نظرا لوظيفتها المتمثلة في بناء النظام اللغوي والثقافي السائد تقعيدا ونشرا (لتفاصيل أكثر، راجع Bourdieu, 2001). وقد أدت هذه الحصيلة العامة إلى طرح قضية الهوية الأمازيغية، خاصة بالنسبة للمرأة التي أصبحت "الضحية" الأولى لهذه التغيرات اعتبارا للإكراهات التي تصادفها "لمواكبة" مجمل هذه التحولات.

5.1. تفاعل المحيط الداخلي و المحيط الخارجي: إلى جانب العناصر السالفة يمكن الإشارة إلى أهمية المحيطين الداخلي والخارجي في بناء الوعي الهوياتي، ذلك أن ميلاد أي فعل جماعي يصعب فهمه دون ربطه بالفرص المتاحة، بهذا المعنى يرى إزنجر Eisinger أن الاحتجاج له كل فرص النجاح داخل الأنظمة التي تمزج بين عناصر الانغلاق (المحافظة) والانفتاح (Eisinger, 1973: 11-28)، ولعل الأمر ينطبق على الوضعية المغربية، فبقدر ما توجد إكراهات على مستوى الانتقال نحو الديمقراطية بقدر ما تسير مجموعة من الخطوات في اتجاه وضع أسس دولة الحق والقانون، وتجب الإشارة في هذا الإطار إلى التأثير الذي مارسه المحيط الخارجي في رسم معالم العديد من التحولات التي عرفها المغرب. وفي هذا السياق يرى أحد نشطاء الحركة الأمازيغية أن العالم تغير خلال العقود الأخيرة، ومرد ذلك إلى تحولات ذهنية وجيوسياسية عاصفة؛ فهيمنة خطاب حقوق الإنسان أدى إلى تنامي دائرة الخطاب المطلبي الساعي إلى تأمين الحقوق بما في ذلك اللغوية والثقافية وحقوق المرأة، كما أن الهزيمة

العربية خلال حرب 1967، والانهيار الذي عرفه الاتحاد السوفياتي، وإسقاط النظام العراقي السابق أدى إلى اتساع دائرة الخطاب الداعم للحقوق الثقافية والهوياتية وتراجع خطاب القومية العربية وكذا الخطابات الثورية التي تقرن تحول الأوضاع بالتغيير الذي عليه أن يطول الأنظمة السياسية. وهذا ما فسح المجال أمام طرح قضايا تم اعتبارها إلى عهد قريب قضايا مؤجلة باسم الوحدة العربية أو الثورة الوطنية. وقد جعل هذا الوضع الدولي العام الكثير من الدول، وضمنها المغرب، على الانفتاح على قوى مجتمعية جديدة تأخذ على عاتقها طرح قضايا شائكة خاصة بعد اتساع دائرة الاحتجاج ذي الطبيعة المطلبية. وموازة لذلك، كان لتنامي عدد الخريجين دور كبير في تطور الوعي خاصة أمام الإمكانات التي تتيحها العلوم الإنسانية، الأمر الذي يفسر اتساع دائرة البحث والنقاش الأكاديمي بخصوص قضايا فرضتها التحولات التي عصفت بالمجتمع المغربي. وفي هذا السياق ستتحول قضايا الأمازيغية – المرأة – حقوق الإنسان... إلى قضايا مألوفة داخل الوسط الثقافي الوطني. ولأن الأمر يتعلق بسيرورة طبيعية في تطور المجتمع المغربي، فقد رافقت ذلك كله صراعات ومقاومات كانت نتيجتها خلق شروط طرح هذه القضايا للتداول السياسي (Alternatives 2014:49-65).

يتضح مما سبق أن تحولات المحيطين الداخلي والخارجي قد ساهمت في خلق كل العناصر الداعمة لميلاد فعل نسائي ذي نزوع أمازيغي تمكن من الربط بين هويتين مختلفتين ومتقاطعتين في الوقت نفسه، وعلى أكثر من مستوى.

وبغض النظر عن قيمة هذه الأطر النظرية فالأكيد أن الفعل النسائي الأمازيغي هو نتاج كل هذه العناصر المركبة والتي تجد سندها في عنصرين هامين:

- **وجود خصوصية**: لاشك أن الثقافة المغربية ليست أحادية بل متعددة، وهو تعدد يمكن لمسه من خلال مختلف جوانب الإنتاج الثقافي، سواء تعلق الأمر باللغة الأمازيغية التي مازالت حاضرة على مستوى الأغاني والكتابة والتواصل اليومي...، أو بالإنتاج المادي بكل مظاهره الإبداعية التي تعبر عن هذه الخصوصية الثقافية من صناعة تقليدية ومظاهر اللباس والمعمار وغير ذلك، أو بالنظم الاجتماعية حيث تحتفظ مناطق مغربية بأعرافها المحلية في تدبير النزاعات وأمور الرعي والري...إن هذا الواقع السوسيو–ثقافي ألهم الحركة النسائية الأمازيغية، خاصة مع تنامي الدراسات الأكاديمية واتساع مجال اهتمامها، وهو ما مكنها من كشف جوانب مجهولة من الحضارة الأمازيغية، ولعل خلق مؤسسة ملكية تعنى بتقعيد الأمازيغية وإدماجها في

الحياة العامة[5]، وكذا الاعتراف الدستوري بالأمازيغية لغة رسمية[6] إلى جانب العربية دليل على واقع الخصوصية التي تميز المجتمع المغربي.

- **وجود طلب اجتماعي**: لا يتعلق الأمر هنا بالإقرار بوجود خصوصية ثقافية وهوياتية، وإنما بوجود انتظارات مجتمعية خاصة في المناطق التي مازالت محافظة على إرثها الأمازيغي. ويتجلى هذا الطلب الاجتماعي من خلال خلق العديد من الجمعيات التنموية داخل المداشر والدواوير التي تعاني نقصا حادا في كل مستلزمات التنمية من بنيات تحتية ومرافق صحية...، ولأن هذا الوضع لا ينفصل عن ترسبات تاريخية وسياسية ارتبطت أساسا بالعلاقة القائمة بين التهميش الاقتصادي والاجتماعي والإقصاء الثقافي، فقد برزت العديد من الجمعيات التي أخذت على عاتقها إعادة اعتبار المنتج المحلي وكذا الخصوصية الثقافية كما يتضح من الأنشطة والخدمات المقدمة للساكنة المحلية بما في ذلك حمل هذه الإطارات أسماء أمازيغية (أحمد الدغرني، 1998: 3 4-50).

ب. في سياق الميلاد: يصعب استيعاب ما تم الوقوف عنده ما لم يؤخذ بعين الاعتبار التنامي المضطرد للجمعيات الأمازيغية وحجم المكتسبات التي تحققت فيما يتعلق بقضايا المرأة [7]وكذا بمطالب تدريس الأمازيغية وإدماجها في الإعلام العمومي[8]، ذلك أن العمل الجمعوي الأمازيغي الذي عرف انطلاقته الفعلية في مرحلة الستينيات سيعرف اتساعا من حيث الكم والكيف، وذلك بانضمام نخب من مختلف المشارب الفكرية والمواقع السوسيو مهنية ومن مناطق مختلفة بما في ذلك المدن الكبرى (أحمد عصيد، 2009: 30-33)، (El Ibrahimi : 104-126). وقد نتج عن هذا التنامي صياغة مرجعيات مطلبية متعاقد حولها منذ سنة 1991 مع ميثاق أكادير الذي وقعته ست جمعيات، وذلك قبل أن يتطور العمل الجمعوي ليرتب أولوياته وقراءاته للوضع العام موازاة مع موجات الانفتاح الرسمي اتجاه الأمازيغية، وستكون

[5] حيث تأسس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001.

[6] دستور 2011.

[7] نشير بخصوص المرأة إلى أن التعديلات الأخيرة التي طالت مدونة الأسرة من خلال الإقرار بتقاسم التركة المكتسبة خلال الزواج شكلت أحد مطالب الحركة الأمازيغية والتي تجد سندها في العرف المسمى " تامازّالت" أي حق الكد والسعاية.

[8] حيث تم إدماج تقديم الأخبار بالأمازيغية في البث التلفزي منذ 1994.

إحدى نتائج هذا التطور بلورة بيان من أجل الاعتراف بأمازيغية المغرب سنة 2001 والذي شكل تحولا في مسير الفعل الأمازيغي بالمغرب[9].

إن هذا الزخم الذي بلغ مداه مع بداية القرن الحالي سيفضي إلى تأسيس لجان نسائية على صعيد العديد من الجمعيات الأمازيغية الوطنية، وذلك قبل إنضاج الكثير من الأفكار والخبرات النسائية لتتحول إلى منظمات مستقلة متخصصة في قضايا المرأة الأمازيغية. وهذا التحول قد فرضه، من جهة، واقع التشعب الذي أصبح يسم " النضال " الأمازيغي والنسائي معا، الشيء الذي يستدعي نوعا من التخصص، ومن جهة أخرى بروز طموحات نسائية، خاصة بعد توسع هوامش المبادرات المدنية نتيجة موجات الانفتاح التي عرفها المغرب خلال العقدين الأخيرين، دون إغفال أولويات العديد من الشركاء الخارجيين في دعمهم للمبادرات التي تعطي الأسبقية لقضايا النوع الاجتماعي والتعدد الثقافي[10].

ج. **الولادة الفعلية: مخاض الميلاد:** أكيد أن أي ميلاد يعكس تضاربا بين "رؤى" مختلفة، لأنه ليس محطة تنظيمية فقط، بل هو جزء من بناء مشروعية ما دام أي تأسيس يضمر جوانب رمزية صراعية خفية تمنح شرعية السبق من عدمها لأسماء أو إطارات دون غيرها، وبالتالي تعطي معنى لتاريخ حركة ما. وعلى هذا الأساس يتقاسم سؤال الميلاد، عموما، سردين مختلفين:

- تصور أول يعتبر أن لجان المرأة التي بدأت تتشكل منذ 2002 داخل منظمة الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة لعبت دورا في الترويج لفكرة خلق إطارات نسائية مستقلة، خاصة وأن العديد من أطر هذه المنظمة كن منخرطات في منظمات حقوقية (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان خاصة)، وعليه فقد طرحت الفكرة وتم التداول بشأنها في الندوة الدولية التي نظمتها الشبكة سنة 2003[11]، حيث خُصِّص يوم لقضايا المرأة والأمازيغية والأحوال الشخصية. وقد عرف هذا

[9] أولا لأن محمد شفيق صاحب "البيان" شخصية تحظى بإجماع من طرف الحركة الأمازيغية وكذا من الجهات الرسمية (كان أستاذا بالمدرسة المولوية، وتم تعيينه أول عميد للمعهد)، وثانيا لأن هذه الوثيقة وقعتها العديد من الجمعيات النسائية والحقوقية والفاعلين الحزبيين والنقابيين، الأمر الذي شكل نقطة تحول سرعان ما سيعقبها رسميا الإعلان عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001 بوصفه مؤسسة رسمية تعنى بإدماج الأمازيغية.

[10] معطيات تم استقاؤها بناء على مقابلات واستمارات مع فاعلات أمازيغيات إضافة إلى التقارير المالية والأدبية للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة المقدمة للمؤتمرين الثالث والرابع (منظمة غير حكومية أسست سنة 2003 وتضم أزيد من 20 فرعا).

[11] يتعلق الأمر بندوة الهجرة، المواطنة وحقوق الإنسان أيام 16-17-18 أكتوبر2003 بالرباط بشراكة مع جمعية المغاربة لحقوق الإنسان، واتحاد النساء المغربيات بهولندا.

اللقاء حضور أطر نسائية، وهو ما شكل فاتحة وعي جديد بدأ ينضج قبل أن يترجم في صيغة تأسيس جمعيات نسائية أمازيغية مستقلة.

- تصور ثان يعتبر أن تشكل هذا الوعي بدأ تدريجيا مع الدينامية التي أعقبت "بيان" محمد شفيق، حيث بدأت تتبلور تصورات قاسمها المشترك إعطاء دينامية للمطالب الأمازيغية على جميع الواجهات، وفي هذا الإطار، تم التواصل بين بعض الفاعلات من داخل الحركة الأمازيغية بغرض خلق إطار نسائي وطني، وقد شكل مقر جمعية أسيد بمكناس (وسط المغرب) والمقربة من محمد شفيق، مكانا لعقد لقاءات بين فعاليات تنتمي لمنطقة الأطلس المتوسط، لكن وجود صراعات بين هذه الأطر النسائية بخصوص التمثيل وتوزيع المهام والمرجعية جعل "حلم" تأسيس إطار نسائي يجمع بين الفاعلات الأمازيغيات بمنطقة الأطلس المتوسط يفشل ويتم تعويضه بخلق إطارات نسائية محلية بمطالب وطنية[12]. وهكذا تم خلق أول جمعية نسائية سنة 2004 بمنطقة خنيفرة تحمل اسم "تاوكرات" لتعقبها في نفس السنة ميلاد جمعية "تِنْهِنان" بمنطقة الخميسات، بالمقابل ستعمد نساء الشبكة الأمازيغية بدورهن إلى خلق إطار وطني "صوت المرأة الأمازيغية" سنة 2009 (بالرباط)، وذلك قبل أن تعرف وتيرة ميلاد الجمعيات النسائية الأمازيغية تناميا ملحوظا.

من خلال ما سبق يلاحظ الآتي:

- لعبت العلاقات الشخصية دورا رئيسا في هذا الميلاد، ذلك أن المبادِرات في تأسيس الجمعيات النسائية الأمازيغية كانت تربطهن علاقات من داخل الحركة الأمازيغية وذلك قبل أن يتم الانتقال إلى بناء شرعية جديدة ارتبطت هذه المرة بخلق إطارات نسائية أمازيغية.
- لعبت الحركة الأمازيغية دورا رياديا في التأسيس التنظيمي للجمعيات الأمازيغية النسائية من حيث الدعم (وضع المقرات رهن الإشارة والدعم اللوجستيكي...)، والخبرات.

[12] مقابلة مع رئيسة جمعية تنهنان.

- إن الولادة التنظيمية للإطارات النسائية الأمازيغية حديثة العهد إذ لا تتعدى في أغلبها عقدا ونصف من الزمن[13]، إضافة إلى كونها انطلقت من المدن المتوسطة والكبرى (لتفاصيل أكثر Boukous, 1977 : 72-130).

هكذا إذن شكلت المنظمات النسائية الأمازيغية تعبيرا عن مخاض مجتمعي تبلور بطريقة مسترسلة قبل أن يصل إلى مرحلة النضج والتنظيم، ثم إطلاق المبادرات، ولعل الترابط الحاصل بين واقع التهميش والإقصاء والانتماء الجنسي والثقافي يبدو جليا وبشكل مضاعف في حالة المرأة الأمازيغية. إن هذه الطبيعة المركبة التي تقرن الخصوصية الجنسية بالخصوصية الثقافية واللغوية هي التي تفسر حضور هذا الزوج (أمازيغية – امرأة) ضمن مجالات الاشتغال[14] سواء تلك المرتبطة بالخطاب المطلبي أو بالاحتجاج الميداني.

2. في خرائط الحركة النسائية الأمازيغية:

أ. الأصول والكفايات: لعل ما يميز حركية الفعل النسائي الأمازيغي هو تغطيته للمناطق المجالية الكبرى بالمغرب (الشمال – الوسط – الجنوب)، لكن مع تأكيد كثافة الفعل المنجز بالجنوب خاصة (منطقة سوس)، لاعتبارات لها علاقة أساسا بوجود تراكم على مستوى خبرات الجمعيات بهذه المناطق (El Ibrahimi 2011: 32-92 ؛ أحمد الدغرني 1998: 34-50)، حيث إن الجمعيات الأمازيغية الأولى التي رأت النور في الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات ارتبطت بهذه المناطق، إلى جانب عوامل جغرافية وتاريخية. فانعزال المناطق سالفة الذكر، وتنامي مؤشرات الهجرتين الداخلية والخارجية، خاصة بالنسبة للذكور، جعل قضية الهوية الثقافية والمرأة تطرحان بحدة (Boukous 1977 : 50-90).

وفي هذا الإطار، لابد من التأكيد على صعوبة تتبع جانب الأصول والكفايات الفاعلة داخل حقل الحراك النسائي الأمازيغي، لكن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى معطى تعدد المشارب الفكرية والثقافية، وهنا نسجل لخريجي مسالك الآداب والعلوم الإنسانية[15] وجودا

---

[13] تجد هذه الولادة أسسها في معطيين: يتعلق الأول بكون المدينة ليست فقط مجالا جغرافيا للاستقرار وتلبية الحاجيات بل هي مركز مؤسسات البحث وفضاء السجال الفكري والسياسي واستقطاب النخب، الأمر الذي يجعل وتيرة الصراع تبدو جلية داخل المدينة– مقارنة بالمداشر– لثقلها الديمغرافي، أما الجانب الثاني فيتجلى أساسا في كون المدينة مجالا جغرافيا يخترقه الاغتراب الثقافي الأكثر بروزا، فتوفرها على بنيات مؤسسية إدارية، واقتصادية، وأكاديمية، وساكنة متنوعة الأصول يحولها إلى فضاء يعكس موازين القوى الثقافية السائدة داخل المجتمع، وهو ما يجعل ناطقي الأمازيغية يشعرون باغتراب أشد مقارنة مع مناطقهم الأصلية، حيث واقع الانسجام اللغوي والثقافي.

[14] القانون الأساسي لجمعية " صوت المرأة الأمازيغية".

[15] مثال ذلك رئيسة جمعية " تينهنان" (إجازة في الأدب العربي)، وأيضا رئيسة جمعية " تاوكرات" (خريجة الأدب الفرنسي)،

قويا وكذا كليات الحقوق اعتبارا لارتباط هذه المجالات المعرفية بقضايا اللغة والتنوع الثقافي والحقوق الهوياتية[16]. عموما، نحن أمام متعلمات، وهو ما يعني أن دينامية المطالب النسائية في بعدها الأمازيغي ارتبطت أساسا بنخب مثقفة. وإلى جانب هذا المعطى يمكن الإشارة إلى هيمنة الفئة العمرية الشابة المتراوحة أعمارهن بين 25 و 45 سنة[17]، ولعل هذه الهيمنة تجد سندها، إضافة إلى قابلية هذه الفئة لاستيعاب أي خطاب تغييري يتقاطع مع انتظاراتها المنفتحة على المستقبل، في كون أغلبيتهن متحررات من ثقل المؤسسات الاجتماعية التقليدية (الأسرة مثلا)، وحتى المتزوجات منهن (أغلبهن) لا يعشن الانشطارين الفكري والتنظيمي لكون الأزواج أنفسهم يرتبطون بالحركة الأمازيغية[18]، على أن ما تجب الإشارة إليه في هذا السياق هو معطى الخبرات التنظيمية والعلاقية وكذا المعرفية التي روكمت من داخل الجمعيات الأمازيغية على صعيد لجان المرأة[19].إن هذا الشرط الموضوعي والذاتي هو الذي جعل الأطر النسائية الأمازيغية محصلة لعملية بناء متشابكة لقدراتها وكفاياتها، وهو ما ينطبق أيضا على العديد من الأطر النسائية الميدانية التي أفرزها واقع الهشاشة الذي تعانيه مناطق تلك النساء[20].

إن تعدد مسير الكفايات النسائية لا يمنع من إبراز عنصرين في غاية الأهمية: يتعلق الأول بتشكل هذا الوعي الهوياتي في عمومه خارج الأحزاب السياسية والمؤسسات الرسمية، ويرتبط الثاني بمساهمة مغاربة المهجر في هذا الوعي خاصة ما له علاقة بالجوانب المادية واللوجستيكية والعلاقي[21].

والأمر نفسه ينطبق على رئيسة جمعية " صوت المرأة الأمازيغية" (خريجة الأدب الإنجليزي).

[16] معطيات تم جمعها من فاعلات في الحركة الطلابية بكل من الرباط ومكناس.

[17] تبلغ النسبة بين النصف والثلثين (استمارة أنجزت مع فاعلات في لجنة المرأة بالشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة) .

– على سبيل المثال رئيسة "جمعية صوت المرأة الأمازيغية " تمتلك تجربة داخل منظمة أمازيغية سابقة "الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة"، وهي خريجة شعبة الإنجليزية، راكمت خبرة في مجال العمل البنكي، تقطن بالرباط، حيث تتمركز مؤسسات القرار الوطنية والمنظمات الدولية الداعمة وكذا القنوات الإعلامية.

[19] مثال ذلك مكتب جمعية" صوت المرأة الأمازيغية"، حيث خبرت أغلب العضوات تجربة "لجنة المرأة" بالشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة.

[20] مثال ذلك الفنانة البرلمانية فاطمة تاباعمرانت التي تثير جدالا بتدخلاتها في المؤسسة التشريعية بالأمازيغية والتي تنحدر من منطقبة آيت باعمران جنوب المغرب، وكذا الفنانة "سيليا" المعتقلة سابقا والنشيطة في حراك الريف، التي تنحدر من منطقة الحسيمة شمالا.

[21] معطيات تم استقاؤها بناء على مقابلات مع فاعلات أمازيغيات.

ب. مجالات الاشتغال وآلياته: إن طابع الازدواجية الذي يميز الحركة النسائية الأمازيغية جعل مجالات الاشتغال تتسم بالتعدد؛ فإلى جانب القضايا التي تندرج ضمن دائرة اهتمام الحركات النسائية من قبيل المناصفة والمساواة والتمييز الإيجابي، يتميز الفعل النسائي الأمازيغي بإضفاء طابع الهوية الثقافية على مجال اشتغاله[22]، والذي يبدو أنه يخترق بشكل أفقي كل قضايا المرأة، الشيء الذي أضفى نوعا من التميز والرمزية؛ تميز من حيث اتسام كل الأنشطة المرتبطة بالتكوين والتأطير ودعم الاحتجاجات وإنجاز المشاريع وتقديم الاقتراحات باستهداف مناطق هشة حيث العوائق اللغوية تلعب دورها في هذا الوضع، ورمزية بالنظر إلى توظيف الرموز الثقافية والطقوس الاحتفالية كما هو الحال في الحرص على الاحتفال برأس السنة الأمازيغية (13 يناير من كل سنة)[23].

إن مجالات الاشتغال السالفة الذكر تعبر عن نفسها من خلال جملة من العناصر لعل أهمها الجوانب الأدبية المرتبطة بالقوانين الأساسية التي تركز على مستوى الأهداف بإعطاء أهمية للحقوق اللغوية والثقافية للمرأة الأمازيغية، وأيضا من خلال البلاغات والأنشطة التي تركز على قضايا المرأة والهوية الأمازيغية. فالهوية الأنثوية تبدو جلية من خلال التأكيد على تمثيلية المرأة دون غيرها داخل الأجهزة القيادية، أما الهوية الأمازيغية فتظهر من خلال الكتابة وتخليد المناسبات واللباس...، ويتجلى التقاطع بين الهويتين في الأنشطة وأسماء المنظمات.

عموما، لقد نجحت الحركة النسائية الأمازيغية في إقامة رابط بين الانتماء للمرأة والانتماء للأمازيغية، وهو ما يتجسد عمليا من خلال اشتغالها المشترك مع الحركة النسائية من جهة، والحركة الأمازيغية من جهة ثانية[24].

ج. المرجعية والرهانات: لعل القاسم المشترك بين "الحركة" النسائية الأمازيغية هو هذا المزج بين المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، وبين ما هو محلي. على هذا الأساس تقرن المنظمات النسائية مطالبها بالبعد الكوني إيمانا منها بأن الأمر يتعلق بحقوق إنسانية لا ترتبط بزمان أو مكان محددين، بل بالإنسانية جمعاء. "إن نضالنا جزء من النضال العالمي الهادف

---

[22] نظمت جمعية "تنهنان"، على سبيل المثال، أربع دورات للمنتدى الوطني للمرأة القروية سنوات 2007-2011، حيث أعطيت أهمية مركزية لقضايا الهوية الأمازيغية وقد تتخلل هذه الدورات تنظيم ورشات بما في ذلك الكتابة بالحرف الأمازيغي " تيفناغ"، وإلى جانب ذلك عملت الجمعية على تأمين حضورها في تنسيقية الجمعيات الأمازيغية بالوسط منذ تأسيسها مع التوقيع على جميع بلاغاتها ومذكراتها. وبموازاة كل ذلك نظمت أنشطة مشتركة مع الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، كما شاركت في مسيرة 2014 دعما لهيئة المناصفة التي تضم الجمعيات النسائية المغربية.

[23] التقارير الأدبية لكل من جمعية" تنهنان" و" صوت المرأة الأمازيغية".

[24] مقابلة مع رئيسة جمعية تنهنان.

إلى تأمين المساواة وتحقيق الإنصاف بين الرجال والنساء وبين اللغات والثقافات". إن هذا الأفق الكوني لا يمنع من استلهام ما هو محلي، لكن بما لا يتعارض مع ما هو كوني، ومرجع ذلك أن " الثقافة الامازيغية تحبل بالكثير من القيم،...وعليه فالانتماء للوطن هو انتماء لذلك الأفق الكوني، إنه باختصار تمازج بين الماضي والحاضر وفي الآن ذاته تطلع للمستقبل"[25].

إن هذا التمازج بين مرجعية كونية مدونة ومكتوبة، وبين قراءة "ذاتية" للتاريخ يطرح سؤال الحدود بين الأمازيغية وغيرها من اللغات والثقافات، خاصة وأن ميثاق أكادير لسنة 1991 الذي يعتبر إطارا مرجعا للحركة الأمازيغية يتحدث عن الهوية المركبة للشخصية المغربية التي يصعب اختزالها في مكون دون آخر. وفي هذا السياق، ترى إحدى الفاعلات "أن الدفاع عن الأمازيغية لا يعني إقصاء الروافد الأخرى... إن الانتصار للأمازيغية دون غيرها يقتضي التوضيحات التالية: أولا: أن الأمازيغية والمرأة عانتا من الإقصاء والتهميش دون غيرهما، ثانيا: الحديث عن الأمازيغية ليس حديثا عرقيا، بل هو إقرار بواقع سوسيو-ثقافي يتقلص يوما بعد يوم نتيجة السياسات العمومية المتبعة، وأخيرا لأن التطلع إلى المستقبل يقتضي العودة للذات والتصالح معها، وهوما نسعى إليه حينما نفكر محليا بأفق كوني"[26]

وتحقيقا لهذه الغايات، فإن الفعل النسائي الأمازيغي أصبح يضفى مسحة تواصلية عصرية على مختلف أنشطته؛ فإلى جانب التشبيك والمرافعة على الصعيد الدولي، وكذا عقد شراكات مع الكثير من المنظمات خاصة المنتمية إلى دول الاتحاد الأوربي، فإن الوسائط التكنولوجية توظف برمتها في التعريف بالأنشطة أو الدعوة لأشكال احتجاجية أو الدفاع عن مواقف معينة... إلا أن اللافت للانتباه هو خلق إذاعات للدعاية والاستقطاب[27].

وبخصوص الرهانات، أي الغايات والمرامي، التي تسعى الحركة النسائية الأمازيغية إلى تحقيقها فهي أمور يصعب في كثير من الأحيان الإفصاح عنها من داخل الأدبيات المدونة (القوانين الأساسية مثلا)، حيث يتم ترجمتها من داخل الأنشطة والمواقف التي يتم اتخادها. وفي هذا الصدد يمكن طرح السؤال التالي: هل مشكل المرأة ومعها الأمازيغية ثقافي أم سياسي؟ جوابا على هذا السؤال، يمكن التمييز من خلال الخطاب الذي يتم تصريفه بين **الحق** وملامسة **القضية**، فالحق يجد سنده في المطالب المتجهة إلى المؤسسات المعنية، وهي

[25] مقابلة مع قيادية بجمعية نسائية أمازيغية بوسط المغرب.

[26] نفسه.

[28] كما هو الحال بالنسبة إلى "جمعية صوت المرأة الأمازيغية" لتي أنشأت إذاعة خاصة سنة 2015.

مطالب ذات مدى قصير لا تقبل التأجيل مثل تعديل بعض بنود المدونة وإدماج الأمازيغية في التعليم والتقاضي...، أما ما يتعلق بالقضية فيرتبط بالزمن الطويل، وهي قضايا ذات صلة بالذهنيات وبالتحرر الفردي والجماعي وهو ما يتم ترجمته من خلال بعض المواقف من قبيل العلمانية، وحقوق الشعوب الأصلية [28]. إن هذا الفصل المنهجي لا يعدم العلاقة بين الحق والقضية، ذلك ان الدفاع عن بعض المطالب في ظل ما هو قائم لا يمنع الاشتغال من أجل تغيير الأوضاع لصالح كل من المرأة والحقوق اللغوية والثقافية. ولعل في إعطاء أهمية لمسألة تمثيلية المرأة الأمازيغية والمطالبة بفصل الدين عن الشأن العام واعتبار النضال الأمازيغي جزءا من نضال الشعوب الأصلية دليل على كون مساحة الفعل الأمازيغي أضحت تتعدى المطلب الثقافي لصالح أفق سياسي بدأت تجلياته تتضح مع دعوات خلق إطار سياسي يوجد بين المتحمسات له بعض الكوادر النسائية[29].

د. الموارد: تقتضي ملامسة جانب الموارد التمييز بين الذاتي والموضوعي، ويقصد بالذاتي جانب القدرات والكفايات التي تمتلكها الحركة النسائية الأمازيغية، وهو جانب يصعب تتبعه بالنظر إلى الطبيعة "الهلامية" للحركة التي تشمل فاعلات مستقلات ومنتميات إلى إطارات مهنية أو جماهيرية أو حزبية داخل المغرب أو خارجه، لذلك سوف نقصر كلامنا على منظمتين وكذا لجنتين للمرأة داخل أكبر جمعيتين أمازيغيتين بالمغرب[30]. ونشير في هذا الإطار إلى أن نسبة المتعلمات فيها تفوق 85%؛ منهن 53% جامعيات. وتختلف هذه النسبة من منطقة إلى أخرى، حيث تشكل الأطر المتعلمة نسبة أكثر أهمية في منطقة الأطلس المتوسط مقارنة بالجنوب، ولعل ذلك يرتبط بضعف الفعل الأمازيغي وحتى النسائي بهذه المناطق، الأمر الذي فرض الاعتماد على متعلمات راكمن خبرات " نضالية " داخل القطاع الطلابي واستأنسن بخطاب الحركتين: الأمازيغية والنسائية داخل الجامعات المغربية، وتجب الإشارة في هذا المقام إلى التباين بين الأطر وبين الفاعلات الميدانيات، فإذا كان المستوى المعرفي للأطر القيادية يميل لصالح المتعلمات، فإن أكثر من نصف المنخرطات مستواهن التعليمي يتموقع بين الابتدائي والإعدادي، ويشتغلن على مستوى التأطير اليدوي وكذا الاستقطاب، كما يستفدن من تكوينات مختلفة تهم أساسا تحسين وضعيتهن أو إدماجهن

[28] معطيات تم تجميعها انطلاقا من تقارير لأنشطة أو لكلمات أو مداخلات مكتوبة تم تقديمها خلال أنشطة داخلية أو إشعاعية.

[29] على سبيل المثال أمينة بن الشيخ مديرة جريدة " العالم الأمازيغي"، وكذا أمينة زيوال رئيسة "صوت المرأة الأمازيغية".

[31] يتعلق الأمر بكل من جمعية "تنهنان" و"صوت المرأة الأمازيغية" ولجنتي المرأة بكل من جمعية "تامانيوت" و"الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة"

المهني. وتجدر الإشارة إلى أن معارف القياديات، لا تقتصر فقط على الجانب الأكاديمي، بل تتجاوزها إلى المهارات والخبرات التقنية، وهو ما مكن هذه الجمعيات من بناء مشاريع وصياغة تقارير موازية وبناء علاقات....

وبخصوص الجانب الموضوعي، نسجل وجود مقرات مجهزة وكذا مأجورين[31] وداعمين، الأمر الذي منح للمنظمات النسائية كل فرص الاستمرارية، وفيما يتعلق بالدعم، يُلاحظ تباين يعود أساسا إلى مرجعية وتقديرات ومواقف كل إطار، وفي هذا السياق نشير، على سبيل المثال، إلى أن منظمة "صوت المرأة الأمازيغية" تؤمن استمراريتها بالعلاقة مع داعمين أجانب (أوربيين بالخصوص)[32]، عكس منظمة "تنهنان" التي تحصر شركاءها في المؤسسات الرسمية[33] والجماعات الترابية المنتخبة. ولابد من تأكيد هنا على أن قيمة الشركاء وحجم مساهماتهم له تأثير على إشعاع المنظمة الذي يتراوح بين الوطني والمحلي.[34]

3. في تجليات التمفصل:

يبدو أن أسئلة الهوية بشقيها الجنسي والثقافي أضحت صفة ملازمة للحراك النسائي الأمازيغي، ويظهر ذلك جليا من خلال التوظيف المكثف لمجموعة من المكونات التي تختزن داخلها هذا التفاعل بين الخصوصي والكوني. من هذا المنطلق سنقف عند ثلاثة عناصر:

الرموز: من الثابت أن الرموز ليست فعلا محايدا، إذ هي منتجة رسائل وأبعاد تواصلية، وعلى هذا الأساس، تحضر الراية التي لا تحيل فقط إلى مجال جغرافي يقابل مختلف الألوان ويجمع بين الصحراء والبحر والأرض الخصبة، بل أيضا إلى الانخراط في النضال الأمازيغي في بعده الكوني[35]. إن رمزية الراية تتعدى الأفق الوطني الضيق، المقترن بالسيادة بكل تمثلاتها الثقافية التي يؤسسها الدستور وتحافظ عليها المؤسسات. إنها أفق فوق وطني يعلن وحدة الانتماء ضدا على منطق التقسيم الذي صنعه الاستعمار، وضدا على القومية العربية التي

---

[32] نشير في هذا الصدد إلى أن منظمة "تنهنان" كان لها مقر من سنة 2006 إلى 2014 بمدينة الخميسات مع مداومتين، وحاليا هي بصدد البحث عن مقر. أما "صوت المرأة الأمازيغية" فلها مقر بالرباط وتشغل 5 مأجورين ضمنهم 3 ذكور، وتعمل حاليا على ترتيب عملية الحصول على مقر ثان بأكادير جنوبا.

[32] من قبيل السفارة البريطانية، والاتحاد الأوربي، وبعض الوكالات الداعمة للتعاون الدولي بإسبانيا وإيطاليا...

[33] مثل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

[34] فإذا كانت المنظمة الأولى ذات تأثير وطني من حيث الأنشطة، فإن الثانية تقتصر أنشطتها على ما هو محلي.

[35] وهذه الألوان هي الأصفر والأزرق والأخضر، وهي ترمز إلى الوطن الأمازيغي الكبير الذي يمتد من جزر الكناري إلى منطقة سيوة بمصر (تقارير الاحتفال برأس السنة الأمازيغية).

حنطت الانتماء المغربي داخل فضاء ثقافي هوياتي يربطه بالشرق في تناف تام مع المعطيات التاريخية والجغرافية والواقعية. ليس عبثا إذن أن تحمل النساء الراية الأمازيغية، أو يتزيَّن بألوانها في الاحتجاجات وفي الأنشطة الإشعاعية وفي المؤسسة التشريعية. أليست المرأة حاضنة للثقافة وضامنة لاستمراريتها؟ ألم يكن المجتمع المغربي أموسيا؟ إن هذا الحرص على استحضار الراية يؤكد مساهمة المرأة في بناء الحضارة الأمازيغية[36]، ويُثبت، في الآن ذاته، الجزر الذي أصاب وضعيتها نتيجة استيراد إيديولوجيات استنبتت خارج دائرة البيئة المغربية. تقول إحدى الفاعلات الجمعويات: "الراية ليست مجرد ثوب (قطعة قماش)، وبالتأكيد ليست رابطة انتماء مجردة؛ إنها كل القيم الإنسانية من حرية ومساواة، إنها صوت المرأة الأمازيغية التي ولدت ونشأت إنسانة في هذه الأرض... إنها باختصار انتماء حضاري ضدا على كل النزعات الإقصائية المهينة للمرأة"[37]. إن هذا الحضور الرمزي للراية، الذي أضحى عنوانا لهوية سياسية "بديلة"، تنزع نحو إعادة اعتبار لتاريخ محروس ونظام عرفي مطموس، سيجد لنفسه امتدادا من خلال دلالة الأسماء الأمازيغية، فسيليا وتيليلا أسماء لفاعلات اخترن التعبير عن هويتهن الجنسية والثقافية من خلال حمل أسماء تحيل على الماضي بما هو تطلع نحو المستقبل. فتيليلا تعني الحرية، وهذه الأخيرة غائبة آنيا. تقول إحدى القياديات: "لقد عاشت المرأة الأمازيغية حريتها ووصلت إلى أعلى المراتب ودرجة التكريم مكنتها من أن تبلغ منصب الزعامة السياسية... لقد قاومت كل الحضارات التي سعت إلى تبخيس مكانتها، فديهيا – من موقعها زعيمة سياسية– (الكاهنة عند المؤرخين العرب) تصدت للعرب في وقت كانت مجتمعات مشرقية تعمد إلى وأد البنات واعتبار الأنثى وصمة عار"[38]. ومن ثمَّ، فإن تيليلا هي الماضي المطلوب، إنها تعبير عن مصالحة مع وضعية كانت قائمة قبل أن تغتالها إيديولوجيات وافدة عبثت بكل ما هو جميل داخل هذه الأرض. لا غرابة إذن أن تحمل أيقونة حراك الريف اسم سيليا تيمنا باسم ملكة أمازيغية قادت شعبها وجسدت أسمى درجات الارتباط بالأرض. وعلى هذا الأساس تجسد سيليا الزياني القطيعة والاستمرارية؛ القطيعة مع البنيات الثقافية السائدة التي ترى في المرأة مجرد موضوع للرغبة، ولا يمكن أن تتساوى مع الرجل في تقلد بعض المناصب وفي المساواة في الحقوق (الحقوق المدنية...)، فسيليا شابة جامعية تدرس خارج مدينتها الأصلية، تغني بلغتها الأصلية، وهي حاملة لقيم محلية ذات بعد كوني. واستمرارية نابعة من أرض الأجداد، إنها سليلة حضارة قاومت التعصب والدونية؛ فعندما

[36] محمد أرجدال "المرأة الأمازيغية عبر التاريخ"، جريدة الحوار المتمدن الإلكترونية بتاريخ 4-6-2007.

[37] مقابلة مع قيادية "جمعية صوت المرآة الأمازيغية"

[38] مقابلة مع فاعلة أمازيغية بالشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة.

تصدح حنجرتها وتقود التظاهرات وتدعو الساكنة إلى الاحتجاج للمطالبة بالحقوق، وتخوض تجربة الاعتقال ثم الاستمرار في الحركية نفسها[39]، فكأنما تقول لست مستعدة لكي أنسلخ عن هويتي التي أنجبت ديهيا وتانفزاويت باسم وطنية زائفة تسلب من المرأة كرامتها.

ولا تستقسم رمزية الأسماء واقترانها بالراية إلا برمزية اليد، وذلك من خلال رفع شارات النصر عبر إبراز ثلاثة أصابع عوض اثنين. إن العدد ثلاثة يقابل كلا من "أكال"، "أفكان" وأوال" وتعني الأرض والإنسان واللغة[40]. إن الأصبع المسمى وسطى يتموقع بين اللغة والأرض باعتبار الإنسان مبدعَ اللغة وهو من يمنح الأرض معنى، إنه نتاج للأرض ومنتج لها في الآن ذاته من خلال مكوناته الثقافية، ولأن هذه الأرض أمازيغية فإنها أرادت أن تتطابق مع ذاتها وأن تحفظ هويتها اتجاه كل من يحاول سلب حقيقتها.

اللغة: تشكل اللغة، إلى جانب التجليات السابقة، أحد المرتكزات التي تشرعن الفعل النسائي الأمازيغي وتعطيه تميزه. ومن ثمَّ، تعتبر الكتابة بتيفناغ (الحرف الأمازيغي) أحد وسائط التعبير التي تحمل في ذاتها بعدا مطلبيا. فقراءة بسيطة لمضامين اللافتات والمطبوعات والكتابات سواء تلك وُظفت في حراك الريف، أو تلك التي تُستعمل في أنشطة الجمعيات تبين الترابط القائم بين الانتماء إلى قضايا المرأة والانتماء إلى الفضاء الثقافي الأمازيغي في شقه المطلبي، ولأن الأمر يتعلق بتهميش وإقصاء مزدوجين، فإن المرأة الأمازيغية تشكل الطرف الأكثر تضررا. فحينما تتم المطالبة بالمشفى وبدمقرطة اللغة والثقافة في المؤسسات الإدارية والمحاكم، فالمرأة الأمازيغية هي الحاضر الغائب لأنها هي من يتنقل إلى المشفى رفقة أبنائها، وهي من يتواصل مع المؤسسات الإدارية، وحينما تكون طرفا في قضايا يجرمها القانون فإنها تحاكم محاكمة الأجنبي في بلدها. إن التهميش الاقتصادي، وتفشي نسبة الأمية في صفوف النساء، جعلاها عرضة لتمييز مؤسسي، ومرد ذلك أن جزءا غير يسير من النساء المغربيات لا يعرفن غير اللغة الأمازيغية، وهو ما يجعل مطلبهن بالاعتراف بهويتهن مطلبا واقعيا وديمقراطيا. وضمن هذا الأفق صرحت إحدى القياديات في منظمة أهلية أمازيغية " إن هذا المزج بين الجنسي والثقافي يعكس في الواقع الانتماء الذاتي والموضوعي، فنحن جزء من الحركة النسائية الطامحة إلى العدالة والحرية والمساواة، لكن في الوقت نفسه نعتبر المطالب اللغوية والثقافية الأمازيغية جزءا من المطالب الديمقراطية، وهو ما يميزنا عن المنظمات النسائية التي تختزل المرأة في مطالب اقتصادية واجتماعية دون أن تنظر إلى قضية الهوية اللغوية

[39] عائشة بلحاج "حراك الريف. المرأة الريفية في واجهة الحدث، جريدة لكم الإلكترونية، بتاريخ 25 يوليوز 2015.
[40] مقابلة مع فاعلة أمازيغية بالشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة.

والثقافية"[41]. إن حضور اللغة في الخطاب الاحتجاجي حولها إلى إحدى أيقونات النضال الأمازيغي. وفي هذا الإطار، نشير إلى السجال الذي دار في المواقع الاجتماعية بالمغرب بخصوص تواصل أمهات معتقلي الحراك مع أبنائهن، حيث شكلت اللغة أحد مستويات الصراع الأكثر تجليا، فاتهام العائلات لإدارة السجون بمنع الأسر من التواصل مع أبنائها باللغة الأم، ورد القطاع الوصي على ذلك، ودخول المنظمات الحقوقية والمدنية على الخط والمطالبة بتأمين الحماية الفعلية للحقوق اللغوية الأمازيغية باعتبارها حقوقا محمية دستوريا على مستوى الاستنطاق وكتابة المحاضر والمحاكمات، دليل على جوهرية اللغة في النقاش الثقافي والسياسي بالمغرب المعاصر. صحيح أن اللغة جزء من الثقافة، إنها خزانها الذي يعكس كل مكوناتها. ومن هذا المنطلق تحول التواصل باللغة الأمازيغية والكتابة بها إلى إحدى الآليات الفعالة في الحفاظ على دينامية الحراك وتحقيق الإحساس بوحدة الانتماء. كما أن الحديث عن الريف باعتبارها قطعة من الوطن، مجالا جغرافيا وتاريخيا، هو حديث عن خصوصية ثقافية تعلن عن نفسها من خلال اللغة، حيث المرأة هي الحاضنة والحافظة لهذا الإرث الثقافي الوطني لذلك تحرص نشيطات الحراك على الإحالة إلى الريف مجالا ذا خصوصية لتأكيد جوهرية المطالب اللغوية والثقافية، والترابط الحاصل بين إقصاء هذه المطالب وواقع الدونية والتهميش الذي تعيشه المرأة[42]، وفي هذا الإطار نشير إلى أن البعد اللغوي شكل مرتكزا في بناء مشروعية المطالبة بإنشاء مشفى لعلاج السرطان بمدينة الحسيمة بمنطقة الريف، فاضطرار نساء المنطقة إلى التنقل إلى مدينة فاس يطرح صعوبات التواصل مع الطاقم الطبي الذي يجهل أمازيغية الريف.

وإذا ما استحضرنا النضال المدني النسائي في شقه الجمعي، فإن مطلب اللغة يشكل أحد مفاصل الفعل الاحتجاجي الأمازيغي. وفي هذا السياق ترى إحدى الفاعلات في عدم إجبارية تدريس الأمازيغية استهدافا للمرأة الأمازيغية، خاصة تلك التي لا تتكلم غيرها. "فمعلوم أن الطفل أو الطفلة يكتمل تصوره حول العالم منذ وقت مبكر بواسطة اللغة الأم، لكن في الحالة المغربية حينما تلج الفتاة المدرسة تفرض عليه المؤسسة التعليمية لغة مخالفة للغة المحيط الاجتماعي والثقافي، وهو ما يطرح صعوبات المواكبة، ومن ثمة تنامي الهدر المدرسي مع ما يترتب عن ذلك من اتساع دائرة التهميش اتجاه الأجيال اللاحقة، خاصة في صفوف النساء"[43]، وعليه فإن التركيز على التمكين السياسي للمرأة الأمازيغية الغرض منه تأكيد أهمية

[41] مقابلة مع فاعلة أمازيغية "جمعية صوت المرآة الأمازيغية".

[42] عائشة بلحاج، م.س.

[43] مقابلة مع فاعلة أمازيغية "منظمة تامينوت" وتعني "الجديدة" (تأسست نهاية السبعينيات من القرن الماضي).

انخراط النساء في وعي هويتهن من خلال المرافعة أو من خلال العمل الميداني العملي خاصة بالنسبة إلى النساء الممثلات داخل المؤسسات المعنية بالتسيير والتدبير. لذلك فإن حضور المنظمات الأهلية ذات التوجه الأمازيغي في مختلف الوقفات والمسيرات سواء تلك المرتبطة بالحركة النسائية أو بالحركة الأمازيغية، وتخليد الأيام العالمية (8 مارس مثلا)، إضافة إلى الاشتغال على مستوى التكوين والتأطير والمرافعة على المستوى الوطني والدولي والقيام بعمليات التشبيك دليل على علاقة التفاعل القائمة بين مختلف المستويات، وهذا الترابط الذي يثبت أهمية البعد السياسي حوَّل المؤسسات إلى واجهة للصراع السياسي الثقافي[44]، وهو ما يظهر جليا من خلال حالة البرلمانية والفنانة فاطمة تاباعمرانت، فهي تغني بالأمازيغية، وتقرن اسمها دائما بمنطقة آيت باعمران وهي إحدى أهم القبائل المشهود لها بالكفاح الوطني، ترشحت للبرلمان، وقامت بالحملة الانتخابية من خلال تخصيص مساحة كبيرة لقضايا المرأة، وذلك عبر توظيف مكثف للغة والثقافة الأمازيغية (اللباس — شارات النصر– الإنتاج المادي التقليدي...)، وفازت بالانتخابات وطرحت أسئلتها بالأمازيغية داخل قبة البرلمان، وهو ما شكل حدثا استثنائيا. فالأمازيغية معترف بها دستوريا، لكنها مغيبة داخل المؤسسات ولا تعترف بها الإدارات العمومية. فتاباعمرانت القريبة من الجمعيات الأمازيغية وإحدى الفاعلات في نقابة الفنانين بالجنوب المغربي تغني فقط بالأمازيغية وتصرح في أكثر من مناسبة أنها تعبر عن أفكارها بلغتها الأم أكثر من أية لغة أخرى. ففي تدخلاتها داخل البرلمان والسجال الذي رافق كل ذلك —تصرح إحدى الفاعلات – "إعلان عن أسئلة مقلقة، فكأنها تقول أين موقعي، أين مواطنتي امرأةً مغربية سليلة هذه الأرض المعطاء... ولأنها في ذاتها حاملة لشرعية ديمقراطية اعتبارا لصفتها البرلمانية، فإن في انخراطها المساند للمطالب الأمازيغية تصحيح لوضع يرى في المطالب اللغوية والثقافية مطالب غير ذات أولوية مقارنة بالانتظارات الاقتصادية والاجتماعية"[45].

القانون العرفي: لا تكتمل ثلاثية التجليات السابقة دون الوقوف عند أهمية القانون العرفي. ويقصد بهذا الأخير قوانين محلية هي اتفاق والتزام، غايتها تنظيم الحياة العامة داخل الجماعة. إنها مجموع قوانين وضعية لها ارتباط بالسمات والمعطيات التاريخية والاجتماعية الخاصة بالساكنة[46]. ويجسد القانون العرفي بالنسبة إلى الفاعلات الأمازيغيات نمط حياة، إنه

[44] القانون الأساسي وتقارير الأنشطة لجمعية صوت المرآة الأمازيغية، وكذا الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة.

[45] مقابلة مع فاعلة أمازيغية" جمعية تامايونوت".

[46] رشيد الحاحي: "الأمازيغية هي الحل "إنفلاس وإزرفان " والقيم الحديثة، جريدة هسبريس الإلكترونية بتاريخ 29–6–2013.

تعبير عن تطور طبَعِي للمجتمع المغربي بما يتلاءم وخصوصيات مناطقه، وما يميزه هو طابع العقلانية الذي يسم الكثير من مكوناته. وعلى هذا الأساس، تؤكد الدراسات المنجزة حول هذا القانون العرفي فصله بين مجال الإيمان والاعتقاد والمجال العمومي (أرحموش، 2011) ؛ فتدبير الجماعة يتم من قِبل الساكنة المحلية عن طريق مجلس يُختار لهذا الغرض وفق ضوابط خلقية وعرفية تمنع تمثيلية الفقيه داخل هذا الجهاز التنظيمي، الشيء وهو ما صبَغَ القوانين العرفية الأمازيغية بطابع مدني بعيدا عن كل مصدر غير وضعي، ووفق هذا المنطلق بلورت القبائل الأمازيغية أحكاما مدنية وجنائية تمنع قتل القاتل وتقر المساواة بين الرجل والمرأة، بل وتقر بملكية القبائل للغابات وثروات الأراضي والمياه[47].

إن ما يهمنا من خلال هذا الاستعراض السريع لبعض الحقوق والضمانات الواردة في القوانين العرفية الأمازيغية، هو رصد الأسس التي تسند مطالب الحركة النسائية الأمازيغية والتي تستقي مشروعيتها من تاريخ ضارب في الجذور يمتد بأصوله إلى فترات زمنية بعيدة داخل مجال جغرافي اسمه المغرب، وعليه وخلال مختلف المعارك التي تقودها الحركة النسائية والهادفة إلى مساواة الرجل بالمرأة في الحقوق المدنية خاصة تلك المتعلقة بالإرث، والتي لا تكل الجمعيات الأمازيغية من توظيف القانون العرفي في بناء مشروعيتها، وهو ما سيتم الاستجابة له جزئيا انطلاقا من التعديلات التي طالت مدونة الأسرة الصادرة سنة 2004 حينما أكدت إمكانية صياغة وثيقة مستقلة بموازاة عقد الزواج تحدد تدبير الثروة المكتسبة. ضمن هذا الأفق تصر المنظمات الأمازيغية على ضرورة استثمار العرف الأمازيغي وما يزخر به من النظم والقواعد التي لا تتعارض مع روح المواثيق الدولية، والتي تعبر في الآن ذاته عن خصوصية محلية ذات منزع إنساني. ف "تامازّالت"، أو "حق الكد والسعاية" الذي يمنح المرأة نصف الثروة المكتسبة يشكل تكريما للمرأة ضدا على قوانين "شرعية" تعطي للرجل كل شيء بعد حصول الطلاق، ولا تعترف بعمل المرأة وتدبيرها ومساهمتها في مراكمة الثروة والحفاظ عليها، وعليه فما يميز مطالب الحركة النسائية الأمازيغية هو ارتباطها بما هو خصوصي لكن ضمن أفق كوني، وما شعار " لنفكر محليا في قضايا كونية " إلا تأكيد الحاجة إلى مغربة الخطاب النسائي عبر استثمار كل الجوانب الإيجابية في تراثنا وتاريخنا لأن ذلك هو الكفيل بإعادة اعتبار هويتنا بما لا يتعارض مع مطالب كونية ديمقراطية[48].

[47] نفسه، وأيضا التقرير السنوي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة بخصوص الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغيتين سنوات 2004 إلى 2016.

[48] تجميع لمقابلات مع مجموعة من الفاعلات الأمازيغيات.

إن هذه العودة، وعلى الرغم من الطابعين الانتقائي والتأويلي للماضي لا تقتصر على مطلب محدد، بل تمتد إلى مطالب أخرى ذات وقع في النقاش العمومي بخصوص المرأة من قبيل مسألة التعددية الزواجية والتي يتم النظر إليها باعتبارها قضية "وافدة" على البيئة المحلية، والأصل في ذلك أن الأعراف الأمازيغية تمنع على الرجل التعدد وتعطي المرأة حق الانفصال متى رغبت في ذلك. إن هذه القضايا المثارة اليوم بالمغرب ترى فيها الجمعيات الأمازيغية إمكانية تاريخية للتصالح مع الذات وإعلان الانتماء إلى هوية ضاربة في الجدور مستقاة من بيئة محلية عرفت كيف تحفظ استمراريتها، حيث مازالت قبائل كثيرة، خاصة بالجنوب المغربي، تؤمن استمراريتها بطريقة عرفية ضدا على قوانين مكتوبة تبخس المرأة. تقول إحدى الفاعلات: " إن المطالب النسائية قد تبدو غريبة إذا ما تم ربطها فقط بالمواثيق الدولية، لكنها قد تصير مقبولة إذا ما تم تأكيد أصولها المغربية، وذلك بالرجوع إلى القوانين العرفية التي تجسد الجانب التشريعي في العقل المغربي، والذي عمد إلى بناء نظم اجتماعية ترى تساوي الرجل والمرأة. صحيح أنهما يختلفان من الناحية البيولوجية، لكن ذلك يعني التكامل وليس التفاضل بينهما وجعل أحدهما مجرد تابع الآخَرَ"[49]. عموما يبدو القانون العرفي أحد مرتكزات الخطاب النسائي الأمازيغي، وهو ما يتجسد فعليا من خلال المطالب المبلورة والمرجعية المعتمدة، حيث تتم الملاءمة بين الجانب التشريعي المحلي والبعد الكوني من خلال تأكيد ضرورة إعادة اعتبار تراث الشعوب الأصلية، لذلك لا نجد صعوبة في استيعاب مواكبة الجمعيات الأمازيغية اللجان المكلفة بصياغة إعلان عالمي يخص الشعوب الأصلية، بالدرجة نفسها لا نجد أية صعوبة في قراءة التقارير الموازية التي تقدمها الجمعيات الأمازيغية والتي تهم وضعية المرأة من خلال إثبات ضرورة إعادة اعتبار التشريع المحلي في تعديل النصوص المجحفة في حق المرأة.

إن الوقوف على أهمية هذه الجوانب الثلاثة ليس الغرض منه حصر الحراك النسائي الأمازيغي في جوانب مطلبية ذات أفق مدني، بل لإقرار الترابط الحاصل بين الفعل النسائي وتطور القضية الأمازيغية بالمغرب المعاصر. فالتحول الذي عرفته البلاد بالاعتراف الدستوري بالأمازيغية وخلق مؤسسة تعنى بالنهوض بها وإدماجها في النسيج الثقافي الوطني، والصعوبات التي رافقت كل ذلك من قبيل غياب الإلزامية، واقتران دسترتها بالمصادقة على قانون تنظيمي يحدد إجراءات التفعيل، كلها عناصر جعلت الكثير من النشيطات ينزعن نحو خيار الفعل السياسي من خلال مبادرات ترى في تأسيس حزب سياسي مدخلا يرد اعتبار الأمازيغية،

[49] مقابلة مع محامية عضوة في منظمة تاماينوت.

خاصة في ظل بروز قياديات على صعيد العمل الإعلامي والمؤسسي والأكاديمي الخاص بالجمعيات.

استخلاص

يتبين من خلال ما سبق أن الحركة النسائية الأمازيغية استطاعت، رغم جنينيتها، أن تبحث لنفسها عن موقع داخل فضاء الحراك المغربي بمختلف أطيافه مسنودة بواقع الهشاشة والخصوصية السوسيو-ثقافية، وكذا بالتطور الذي عرفته الحركتين: الأمازيغية والنسائية، إضافة إلى الفرص المتاحة سواء تعلق الأمر بالمحيط الداخلي أو الخارجي، وهو ما نتج عنه تنامٍ ملحوظ للجمعيات النسائية الأمازيغية وكذا للحضور النسائي داخل الحركة الأمازيغية، دون إغفال بروز العديد من الفعاليات داخل إطارات حقوقية أو سياسية أو نقابية طلابية. إن هذا الحضور أمّن لنفسه الاستمرارية من خلال كفايات ذاتية وموارد خارجية كما رسم لنفسه حضورا من خلال التنسيق المشترك مع إطارات نسائية وأمازيغية.ثُم إن هذا التمفصل بين الهويتين الجنسية والثقافية ولّد طموحات فردية رأت في التراكم المحقق محطة للانتقال بقضايا المرأة نحو دائرة المشاركة السياسية.

على العموم، وبغض النظر عن الطبيعة الانتقائية للفعل النسائي الأمازيغي للتاريخ والتراث والذاكرة المحلية، فقد نجح نسبيا في تأمين الربط بين الحق في الهوية الأمازيغية، والحقوق الإنسانية للمرأة، الأمر الذي جعل النضال النسائي في بعده الأمازيغي أحد أوجه النزوع المجتمعي نحو الديمقراطية.

المراجع

أرحموش أحمد، (2011)، **القوانين العرفية الأمازيغية**، ج1، مطابع امبريال، الرباط.

استاتي الحبيب، (2016)، **الحركات الاحتجاجية بالمغرب. حالة حركة 20 فبراير**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

أوعسو خالد، (2017)،"الهجرة المغربية إلى فرنسا (1912-1974) أي موقع للشباب"، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية**، عدد 22، ص 93-115.

الدغرني أحمد، (1998)، **العمل الجمعوي الأمازيغي بالمغرب**، مطبعة أمبريال، الرباط.

عصيد أحمد، (2009)، **سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب بين التعاقد السياسي وسياسة الاستيعاب**، منشورات المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، الرباط.

Aboulkacem, E. (2005), *Nationalisme et construction culturelle de la nation au Maroc : processus et réactions*, Thèse de Doctorat, EHSS Paris.

Arezki, D. (2004), *L'identité berbère de la frustration à la violence. La revendication en Kabylie*, Séguier, Paris.

Bougchiche, L. (1997), *Langue et littérature berbère. Des origines à nos jours*, Editions Ibis press.

Boukous, A. (1977), *Langage et cultures populaires au Maroc. Essai de sociolinguistique*.

Eisinger, P. (1973), « the conditions of protest behaviour in Americain cities », *Americain Political Science Review*, N 67, p 11-28.

El Ibrahimi, A. (2011), *Amazighité et contestation au Maroc : Essai d'analyse*, Thèse de Doctorat, Université Hassan II Ain Chock , Faculté Des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales.

El Qadery, M. (1995), *L'Etat nation et les berbères, le cas du Maroc, mythe colonial et négation national*, Thèse de Doctorat, Montpellier.

Fillieule, Olivier. et C. Péchu (1993), *Lutter ensemble les théories de l'action collectiv*e, L'Harmattan, Paris.

Gallissot, R. (1987), « Sous l'identité, le procès d'identification », *l'Homme et la société*, N° 83, p. 12-27.

Lehtinen, T. (2003*), Nation à la marge de l'Etat. La construction identitaire du mouvement culturel amazigh dans l'espace national Marocain et au–delà des frontières étatiques,* Thèse de Doctorat, EHSS Paris.

Rachik, A. (2014), *Les mouvements de protestation au Maroc. De l'émeute à la manifestation*, Forum des Alternatives Maroc, Edition Fanigraph, Rabat.

Rachik, A. (2016), *La société contre l'Etat mouvements sociaux et stratégie de la rue au Maroc*, la croisée des chemins, Casablanca.

Rahmouni, T. « la mobilisation collective », leçons non publiées, faculté de droit, Casablanca. p 3-6.

Rocher, G. (2002), *Introduction à la sociologie générale*. *Le changement social*, Essais, Paris.

Touraine, A. (1973), *La production de la société*, le Seuil, Paris.

الجرائد الإلكترونية

هسبريس بتاريخ 29-6-2013

الحوار المتمدن بتاريخ 4-6-2007

لكم، بتاريخ 25 يوليوز 2015

أدبيات الجمعيات

القوانين الأساسية

التقارير

التمكين التكويني و"مهننة" تدريس الأمازيغية

يشو بنعيسى
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

Cet article vise à questionner le modèle formatif adopté pour la formation des enseignants du primaire, en général, dans le système éducatif marocain, tout en mettant l'accent sur un modèle formatif particulier : celui de la formation des enseignants spécialisés en langue amazighe dans les Centres Régionaux des Métiers de l'Éducation et de la Formation (CRMEF). Ce travail pose les questions suivantes. Est-ce que toutes les conditions requises sont offertes pour que ce modèle de formation permette le développement des compétences professionnelles des enseignants et des enseignantes de l'amazighe ? Jusqu'à quel point ce modèle de formation peut-il contribuer à l'amélioration de leurs prestations professionnelles et répondre aux exigences de la "professionnalisation" dans l'enseignement en général ?

Pour tenter de répondre à ces questions, nous avons adopté une approche qui conjugue, d'une part, l'application du donné théorique qui permet le cadrage du concept de "métier d'enseignant", la confection d'outils permettant l'élaboration des situations de formation et l'activité professionnelle en général, et l'analyse et l'évaluation de ces situations en vue du transfert des compétences et de leur transmission. Il s'agit de la Didactique professionnelle qui met à la disposition des politiques de formation en matière d'éducation un certain nombre de propositions ayant trait à la planification et de l'élaboration de l'ingénierie de la formation. D'autre part, l'utilisation de la technique de l'analyse de contenu des documents organisateurs du dispositif de formation et d'habilitation des enseignants de la langue amazighe, dans les Centres Régionaux des Métiers de l'Éducation et de la Formation.

مقدمة

يشكل "التَميُّز والاختلاف" سمتان بارزتان في سيرورة تدريس اللغة الأمازيغية بالمغرب؛ بحيث لا يمكن للمتتبع لمسار إدراجها في منظومة التربية والتكوين ألا يلاحظ ذلك وهو يقارنها مع تدريس المواد الأخرى. ويرجع هذا التميز والاختلاف، في شق كبير منه، إلى السياق التاريخي العام الذي تم فيه اتخاذ هذا القرار، وما واكب ذلك من تخطيط متسرع لكيفيات أجرأته مع عدم الالتزام، على مستوى التنفيذ، بما تم التخطيط له.

وعلى نفس النهج وبنفس المنطق، على علاَّتِه، أُحدث مسلك متخصص في تدريس اللغة الأمازيغية على مستوى المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، غايته تأهيل أساتذة التعليم الأولي والابتدائي[1]، مع العلم أن ذلك تم هذه المرة ضمن تخطيط وطني عام يروم إعادة النظر في الهندسة البيداغوجية للتكوين والتأهيل التربويين. وهكذا وجدت اللغة الأمازيغية نفسها "تنتقل من منظومة تكوينية سمتها الأساسية هي التكوين المستمر، إلى منظومة تكوينية جديدة قوامها التكوين الأساس والمهني". (يشو 2014: 30)

1. البحث والتكوين معا، من أجل نموذج تكويني كفيل بتطوير الكفايات المهنية للمدرس

إن الانتقال من نموذج التكوين المستمر إلى نموذج آخر يروم التخصص عبر تقوية التكوين الأساس وإتاحة إمكانية التأهيل، لم يصاحبه اجتهاد على مستوى تصور العلاقة التي ينبغي أن تجمع بين هذين المجالين وتُبرِز دورهما في تحقيق التأهيل المهني للمدرسين، الذي يعد من المهام الأساسية المنوطة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين التي أخذت على عاتقها تكوين الأساتذة المتخصصين في اللغة الأمازيغية وتأهيلهم لمزاولة مهنة التدريس، مع مراعاة واستحضار دور ومكانة البحث في تطوير كفاياتهم المهنية خلال هذه المرحلة التأهيل.

[1] للتعرف أكثر على حيثيات إحداث هذه المراكز والغاية منها، راجع: يشو بنعيسى 2014.

1.1. البحث والتكوين، أية علاقة لتطوير الكفايات؟

لقد خضع مجال تكوين المدرسين، عموما، مند عقد ونيف لمجموعة من الإصلاحات على المستوى العالمي، خاصة في الفضاء الأوروبي الذي يتأثر به النظام التربوي المغربي بشكل مباشر؛ وذلك على مستوى بنياته، وبرامجه، والتكوينات التي يُتيحها. وهكذا فقد واكبت تلك الإصلاحات جملة من الأبحاث النظرية التي تسعى إلى تأكيد العلاقة بين البحث والتكوين باعتبارهما مجالين متلازمين وضروريين لكل نموذج تكويني يرمي إلى تطوير الكفايات المهنية للمدرسين.

سنعمل في مساءلتنا للنموذج التكويني المعتمد في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بالمغرب، وخاصة على مستوى تخصص اللغة الأمازيغية، على استثمار نتائج البحث العلمي[2] في مجال الديداكتيك المهنية الذي اعتمدناه إطارا نظريا، وذلك لاعتبارين أساسيين: أولا لكونه إطارا مرجعيا يخول لكل فاعل وممارس القيام بمهامه بنوع من التَّبَصُّر والتفكير المسبق في ماهية الأنشطة التي تتأسس عليها تلك المهام، وثانيا لكون المبادئ والمرتكزات الأساسية التي بُنيت عليها عُدَّة التأهيل الحالي لهذه المراكز تَعْتبر "البعد التَّبصُّري وتحليل الممارسات من أهم روافد التأهيل"، وتستثمر "التكوين الذاتي وتنوع فرص أجرأته"، كما أنها تراعي "التَّمفصُل بين التكوين الأساس والتأهيل المهني والتكوين المستمر".

بتحليلنا للعلاقة القائمة بين مجالي البحث وتكوين المدرسين، وبالنظر إلى طبيعة الروابط التي تجمع هذين المجالين، كما هو فُصِّل في (Perrenoud, Alet, Lessard & Paquet, 2008) أو من خلال ما ورد عند (Simard & Martineau, 2010)، والذي يمكن إجماله في كون "ثقافة البحث التربوي لم تخترق، حتى الآن، لا برامج التكوين الأساس للمدرسين، ولا حتى ثقافتهم، يتبين أن التحدي الذي ينبغي رفعه، إذا قبلناه، يتمثل في إضفاء الطابع المهني على

[2] نشير هنا، بالخصوص، إلى الأبحاث التي أنجزت على مستوى شبكة «OPEN» Observation des Pratiques Enseignantes، وهي شبكة للبحث بجامعة "نانت" الفرنسية، تترأسها الباحثة " Marguerite Altet مارغريت ألطي" وتتكون هذه الشبكة من ثلاثة مختبرات للبحث هي:

- CREN - Centre de Recherche en Education de Nantes (Université de Nantes - UFR Lettres et Langages)

- EFTS - Education, Formation, Travail, Savoirs (université de Toulouse II - Maison de la recherche)

- CREF - Centre de Recherches, Education et Formation (Université Paris Nanterre)

عمل المدرسين، وتحقيق "المهننة"، وهو ما يقتضي تجنب الوقوع في مأزق الاشتغال النظري بمعزل عن التطبيق والممارسة أو الاشتغال التطبيقي بدون معارف نظرية"[3].

وبتحليلنا لهذه العلاقة، سنلاحظ أيضا أن تأسيس نموذج تكويني خاص بالمدرسين، وقائم بذاته، كان وما يزال موضوع نقاش عريض بين الباحثين والمنظرين على حد سواء، خاصة فيما يتعلق بوضع إطار مرجعي للكفايات التي ينبغي أن يتمكن منها المدرس أثناء تكوينه، على اعتبار أن هذا الإطار المرجعي يشكل، سواء في التكوين المستمر أو في التكوين الأساس، نسقا بنيويا من الكفايات الضرورية لمباشرة مهنة أو عمل ما[4].غير أن هذا لم يمنع معارضي هذا الإطار المرجعي من التعبير عن تخوفهم من توحيد الممارسة الفصلية بين المدرسين، وجعلها آلية ومفتقرة إلى الإبداع والابتكار.

إن ما يخفيه هذا النقاش هو أن المدافعين عن ضرورة اعتماد هذا الإطار المرجعي يريدون من خلاله تمكين المدرسين من التعبير عن حاجياتهم أثناء التكوين مقابل متطلبات المهنة التي سيزاولونها. في حين أن الرافضين له إنما يرغبون في جعل المدرس غير متعاقد مع المستفيد من خدماته المهنية، في الوقت الذي يجب عليه أن يُسائل نفسه باستمرار حول مدى تشريفه لالتزاماته، ووعيه بممارسته الصفية.

ومهما يكن الأمر، فإن الإطار المرجعي للكفايات غير كاف لوحده لجعل المدرس قادرا على القيام بالمهام المنوطة به، بل يجب الاهتمام أكثر بقدراته الشخصية التي تنبني وتتأسس عليها "مهنيته"، ومعرفة السيرورة التي تتألف منها عملية بناء كفاياته المهنية الشخصية عموما، وذلك من خلال التوليف بين مساري التكوين والتجربة. وهو ما يستدعي إعادة طرح إشكالية "مهننة" التدريس ومناقشة هذا المفهوم من وجهات نظر مختلفة يمكن التمييز فيها بين نموذجين رئيسيين: يقوم النموذج الأول على "تصور وظيفي معد من قبل سوسيولوجيي المهن، ويركز أكثر على الاعتراف بالمجموعة المهنية وباستقلاليتها؛ ويهتم النموذج الثاني، الذي صنفناه في مجال السيكو-بيداغوجيا، بتطوير القدرات المهنية والممارسة المتبصرة التي من شأنها تمكين الممارسين من بناء إجابات موائمة وناجعة للوضعيات المهنية التي تعترضهم"(Paquay 2012: 2).

وسنحاول من خلال النموذج الثاني ملاحظة الممارسة الفعلية لمهنة التدريس انطلاقا من التكوين المعتمد في تخصص اللغة الأمازيغية بمسلك التعليم الأولي والابتدائي بالمراكز الجهوية

[3] Denis, S. et Stéphane, M. (2010).

[4] Léopold, P. (1994).

لمهن التربية والتكوين،والذي يجب أن يتم ضمنه التعبير عن الكفايات المهنية عبر "التفاعل الدائم بين الشخص والأشياء المحيطة به في العالم" (يشو 2014: 23).

وينبغي لهذه الكفايات أن تَبرُز أكثر مع توالي التجارب الفردية والجماعية التي يعيشها المدرس، أن تُصقَّل بفضل التراكم، على اعتبار أن "الطرائق المختلفة التي يشتغل وفقها المهنيون(...) والتي تشكل في جانب منها تجاربهم الشخصية، يتم تجميعها لتصبح فرصا ومجالات للتفكير الواعي بشأنها" (يشو 2014: 29). وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الجانب هو الذي يهتم به البحث ويتخذه مجالا للاستكشاف والاستقصاء بغاية تطوير التكوين لتحقيق درجة عالية من المهنية.

على هذا المستوى، واستنادا إلى ما أوردناه في النموذج التكويني الثاني المصنف ضمن مجال السيكو-بيداغوجيا والذي يهتم أكثر بتطوير القدرات المهنية والممارسة المتبصرة، يصعب على المتتبع والمهتم بمسألة التكوين في تخصص اللغة الأمازيغية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، أن يتعرف الملامح المهنية والعملية التي ينتظم وفقها اشتغال المكونين والمكونات رغم تضمين جملة من المحددات النظرية في مجزوءات التكوين الخاصة باللغة الأمازيغية[5]، ويبقى عنصر التجربة الشخصية للأستاذ المكون هو المحدد الأساسي الذي ينبني عليه في كثير من الأحيان انتقاء المكونين لولوج عالم التكوين بهذه المراكز.

2.1. ربط البحث والتكوين بالتجربة لتحقيق "مهننة" التدريس

ضمن سيرورة هذه التجارب الفردية والجماعية، يعتبر وقع المرحلة الأولى لمباشرة مهنة التدريس، حسب (Vinatier 2009 : 84)، عاملا محددا في بناء الهوية المهنية للمدرس؛ بحيث تكون هذه المرحلة موسومة بـ"اعتراف مجتمعي، وانطباع شخصاني". وبما أنها مهمة جدا، فإن مناقشة تجربة التخصص في اللغة الأمازيغية، ومحاولة التقرب منها أكثر باعتبارها واقعا قائما سيسمح لنا بمعرفة مستوى تأهيل الأستاذ في اللغة الأمازيغية لمباشرة مهنته، كما سيمكننا من فهم الإواليات والميكانيزمات التي تتحكم في سيرورة بناء حركاته المهنية، خاصة في بداياته الأولى لمزاولة مهنة التدريس التي تعتبر عنصرا محددا لصيرورة شخصيته المهنية.

[5] تم إنتاج هذه المجزوءات على مستوى الوحدة المركزية لتكوين الأطر بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والبحث العلمي في دجنبر 2012. وتندرج " ضمن مشروع عام يروم بناء منهاج تأهيل أساتذة التعليم الابتدائي المتخصصين في تدريس اللغة الأمازيغية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين...انطلاقا من المرجعية المهنية لأساتذة التعليم الابتدائي."

في هذا الإطار، يوضح قرار وزير التربية الوطنية الخاص[6] بتحديد كيفية تنظيم التكوين ونظام الدراسة والتقويم بمسلك تأهيل أساتذة التعليم الأولي والتعليم الابتدائي – تخصص اللغة الأمازيغية – بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، كيفية تنظيم هذا التكوين ويبين الهدف منه؛ إذ تؤكد المادة الأولى منه على أن الأساتذة (ات) المتدربون(ات) في مسلك تعليم أساتذة التعليم الأولي والتعليم الابتدائي "تخصص اللغة الأمازيغية" يتلقون "تأهيلا تربويا لمهنة التدريس بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وتأهيلا عمليا في إطار التداريب الميدانية بالمدارس الابتدائية، وتكوينا تكميليا في المواد الدراسية المبرمجة في سلك التعليم الابتدائي بناء على توصيف للكفايات."

ويهدف هذا التكوين أيضا، كما جاء في المادة الثانية من نفس القرار المشار إليه أعلاه، إلى " تمكين الأساتذة(ات) المتدربون(ات) من الكفايات المتعلقة بالمواد الدراسية المبرمجة في سلك التعليم الابتدائي وتعزيز تشبعهم بأخلاقيات المهنة وتنمية الكفايات المهنية لديهم."

من المعروف أن أي معرفة علمية تكون مبنية وفق نموذج يشكل نواة المبادئ والمسلمات الأساسية التي تمثل نوع المقاربة التي نريد بأن نعالج بها واقعا معينا. وتأسيسا عليه، فإذا كانت مداخل النموذج التكويني الذي أشرنا إليه تعتمد هذا التصور في سيرورة بناء البعد المهني للمدرس، فإن الوثيقة الإطار الخاصة بعدة التأهيل المعتمدة في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بالمغرب، ورغبة منها في توضيح التمفصل القائم بين التكوين الأساس والتأهيل والتكوين المستمر من جهة، وبين هذه الأصناف من التكوين والبحث من جهة أخرى، تقترح ثلاثة مراحل حاسمة لا يمكن الاستغناء في تمكين المدرس من الكفايات المهنية الكفيلة بجعله قادرا على القيام بمهمته.

تتمثل المرحلة الأولى في "الجامعة أو المعهد العالي، حيث يتلقى الطالب تكوينا أساسيا يستجيب لمتطلبات النظام التربوي التي تتمثل في المواصفات المحددة في ملمح ولوج المراكز الجهوية (...) ما سيمكن من فتح قنوات للتشاور والتنسيق بهدف تطوير التكوين الأساس (...) وباستثمار الأبحاث والدراسات المنجزة لتطوير هذا التكوين[7].

[6] قرار وزير التربية الوطنية رقم: 1873.16 صادر في 12 ماي 2016 الخاص بتحديد كيفية تنظيم التكوين ونظام الدراسة والتقويم بمسلك تأهيل أساتذة التعليم الأولي والتعليم الابتدائي –تخصص اللغة الأمازيغية – بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

[7] وزارة التربية الوطنية، عدة تأهيل الأساتذة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، الوثيقة الإطار، الوحدة المركزية لتكوين الأطر، يوليوز، 2012 ص ص. 14-15؛

وتتجلى المرحلة الثانية في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين التي تعتبرها الوثيقة الإطار بمثابة "حلقة وصل بين الجامعات والمؤسسات التعليمية"[8]، بحيث تمكن من توفير ظروف الولوج للمعارف النظرية والتجريبية اللازمة لمزاولة مهنة التدريس.

وترتبط المرحلة الأخيرة بالمؤسسة التعليمية التي وصفتها الوثيقة الإطار ببنية غير مستقرة ومتطورة باستمرار، الأمر الذي يستوجب تحيين دائم لمعارف الممارس لتساير هذا التطور.

ولم تكتف الوثيقة الإطار الخاصة بعدة التأهيل بهذا التحقيب للمراحل التي توضح علاقة التكوين الأساس بالتأهيل، بل وضعت آلية أخرى لا تقل أهمية عن هذه المراحل، ويتعلق الأمر بآلية الاصطحاب الذي يعد "مطلبا تكوينيا وتأهيليا ...بحيث لا يمكن الحديث عن التكوين المَمْهَنَن في منأى عن ممارسة اصطحابية"[9].

إن منطوق الوثائق المؤطرة لعملية تكوين وتأهيل أساتذة اللغة الأمازيغية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، لا يعكس بالضرورة الواقع الفعلي لهذا التكوين داخل هذه المراكز أو بعضا منها تحديدا، والتي لا تلعب دورها كاملا في مد الجسور بين الجامعات والمؤسسات التعليمية بتوفير ظروف الولوج للمعارف النظرية والتطبيقية العملية القمينة بمزاولة مهنة التدريس.

تراهن الوثيقة المؤطرة لعملية تكوين وتأهيل أساتذة اللغة الأمازيغية، في تفعل هذا الشق العملي التطبيقي على أرض الواقع، في المؤسسة التعليمية، أي المدرسة، التي تعتبرها بنية غير مستقرة ومتطورة باستمرار، مما يستدعي تحيين معارف المدرس لتساير هذا التطور على الدوام. ويستلزم هذا الأمر توفير بنيات قادرة على القيام بهذه العملية، وموارد بشرية مؤهلة لتمكين هؤلاء الفاعلين من تلك المعارف، وهو ما لا يتحقق دائما على أرض الواقع؛ حيث لايتجاوز ما يتم القيام به في هذا الإطار تنظيم دورات تكوينية بمبادرات من بعض الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين[10] لفائدة الأساتذة الذين يشتغلون بالمؤسسات التعليمية التابعة لها، ورغم أهمية هذه التكوينات إلا أنها تبقى محدودة ولا تشمل كافة الممارسين. بالإضافة إلى هذا، هناك غياب للموارد البشرية التي يمكنها أن تلعب دور الأستاذ المصاحب الذي تنص الوثيقة الإطار الخاصة بعدة التأهيل على أهميته.

---

[8] نفسه، ص. 15؛

[9] نفسه، ص. 15.

[10] منذ أكثر من أربع سنوات، أكاديمية واحدة فقط من بين 12 أكاديمية جهوية للتربية والتكوين، هي التي تبادر إلى تنظيم هذه الدورات التكوينية بتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاصطحاب كما وُظِّف في الوثيقة المعنية يقارب مفهوم "التجربة" كما تستعمله "الديداكتيك المهنية" كما وضحنا في مقال سابق[11]. فهذا المفهوم هو الذي ينبغي استثماره في مجابهة الواقع الفعلي لتدريس اللغة الأمازيغية بغية تحقيق جودة التعلّمات الذي يشكل الهدف الأسمى للممارسات التعليمية.

ومن أجل تحقيق هذا المبتغى، لا بد من تحليل الممارسات التعليمية للأستاذ وحركاته المهنية لمعرفة مدى تناسقها مع سياقات التعليم وكل الاستراتيجيات الموظفة من قبل المتعلمين والمتعلمات خلال فترة التعلم، والتي ينبغي أن تحظى بالأولوية ضمن الانشغالات المهنية الشخصية للأستاذ. ويجب كذلك، تحيين هذه الممارسات بشكل نسقي وديناميكي استجابة لتطور وديناميةالمؤسسة التعليمية التي أشرنا إليها سلفا. ومن ثَمَّ ينبغي للممارسة الفصلية للمدرس حسب (Bucheton, 2009)، أن تستحضر ما يلي:

- قيادة وتنظيم تقدم الدرس (قيادة المهمات)؛
- إحداث فضاء للعمل والتعاون اللغوي والمعرفي (من خلال الأجواء العامة)؛
- نسج ومنح معنى لكل ما يحدث في الفصل؛
- تعضيد العمل الذي نكون بصدد إنجازه، من خلال فعل الإفهام، والقول والفعل؛
- تحديد تعلّمات بعينها واستهدافها.

2. الفعل الديداكتيكي التكويني المشترك وضرورة التنسيق

إن الحديث عن جودة الحركات المهنية للأستاذ/ المكون، لا يستقيم إنْ لم نستحضر ضرورة إيجاد نوع من التنسيق بينه وبين محيطه القريب، وفق مجالات اشتغاله الخمسة التي سبقت الإشارة إليها أعلاه. ويتمثل هذا المحيط القريب في متعاونيه الأوائل (الباحث، والأساتذة المتدربون، والمصاحب، والأقران)، حيث يكون لدرجة التنسيق الجيد بين هؤلاء الفاعلين أثر كبير على جودة الفعل التكويني المشترك الذي يربطهم. ولا ينبغي لهذا التنسيق أن يصل إلى حد التماهي بين الباحث، وهو يلاحظ الممارسات التعليمية للأستاذ الممارس بأدواته وبعُدَّته التي طورها في المختبر، وبين الأستاذ المنخرط في المشاريع التربوية التي يشتغل

[11] يشو بنعيسى، (2014).

وفقها، بقدر ما يجب على الباحث أن يُكيف منهجيته في تجميع المعطيات وكذا مواقفه بشأن المصطَحَب.[12]

1.2. أهمية الفعل الديداكتيكي المشترك في التقريب بين البحث والممارسة

حتى يتمكن كل طرف من الاستفادة مما تتيحه المصاحبة القائمة على التنسيق الجيد والمشترك، ينبغي الالتفاف حول مشروع مشترك تُحتَرم فيه الاختلافات والنوايا الفردية وتُوظف في سبيل تحقيق هدف موحد. فالفعل الديداكتيكي الحقيقي الذي يجب أن تخضع له عملية تدريس اللغة الأمازيغية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، هو ذلك الذي يستلهم روح "نظرية الفعل المشترك في الديداكتيك"[13] والتي تتمثل في التعاون الفعال والتنسيق الجيد.

وقبل الحديث عن ضرورة اعتماد نموذج تكويني يتبنى الفعل الديداكتيكي المشترك بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين عموما ولاسيما في تخصص اللغة الأمازيغية، ويمنح للتنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين بالعملية التكوينية أهمية قصوى، ينبغي أولا تفعيل ما تم تسطيره في عُدة تأهيل الأساتذة المتدربين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، التي تتبنى ضمنيا نموذج الأستاذ "الممارس المتبصر" وهو النموذج المفضل في المؤسسات التكوينية، وبشكل أساسي "المعارف التي يقوم عليها، والمجربة في القسم وداخل المؤسسة، والتي تبنى في إطار البحث المنجز انطلاقا من تداريب التحليل المتبصر" (Schön 1993: 25)

إن التأكيد على أهمية هذا النموذج التكويني الذي يتبنى الفعل الديداكتيكي المشترك ويفضل الممارسة المتبصرة المبنية على البحث والاصطحاب، نابع أساسا مما انتهينا إليه سلفا بخصوص التلازم الذي ينبغي أن يحصل بين التكوين المَمْهْنَن والممارسة الاصطحابية التي اعتبرناها شرطا أساسيا لتحقيق البعد المهني في التكوين. ثُمَّ إن الفعل الديداكتيكي التكويني الذي لا يؤمن بضرورة التعاون والتنسيق اللذين يسمان الفعل المشترك، تكون نتائجه من

---

[12] Catherine, C. et *al*. (2010), p . 37.

[13] ظهرت "نظرية الفعل المشترك في الديداكتيك" لأول مرة في ثمانينات القرن الماضي، حيث تم توظيفها للتعبير عن ضرورة اعتماد أفعال المتعلمين والأستاذة في نفس الوقت للتمكن من فهم الظواهر الديداكتيكية. وفي بداية الألفية الثالثة، وبالضبط في بداية سنة 2000 ستبرز "نظرية الفعل المشترك في الديداكتيك" «la Théorie de l'Action Conjointe en didactique»: أو ما يعرف اختصارا بـ: la TACD، والتي تنطلق من مسلمة مفادها أن الظواهر النقلية هي نتيجة فعل تعاوني بين المدرس والمتعلمين بالقياس إلى التحديات المعرفية المراد تبليغها. للتوسع أكثر بخصوص هذه النقطة أُنظر:

Sensevy, G. et A. Mercier, (2007).

ناحية المردودية والنجاعة قليلة مقارنة مع نموذج تكويني مبني على توثيق تحليلي لوضعية مهنية ما، وللنوايا والدلالات العميقة التي يمنحها الفاعلون للمعارف التي يجعلونها موضوعا للبحث والدرس، وللكيفيات التي ينبغي أن تؤثر بها هذه المعارف في سيرورة بناء الكفايات المهنية لدى الأستاذ المتدرب طيلة العلاقة الديداكتيكية.

2.2. الممارسة المتبصرة والمصاحبة: دعامتان للنموذج التكويني المنشود

وعيا منها بأهمية النموذج التكويني المؤسس على الفعل الديداكتيكي المشترك والتنسيق إلى حد "المطابقة"، وبعد التأكد من أن الأستاذ المتدرب يبدأ عمله بتقليد أو بمحاكاة ما عاينه من ممارسات خلال مدة التكوين والتأهيل، وتنزيلا للتصور الثلاثي الأبعاد الذي بني عليه نموذج التكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين (عملي – نظري – عملي)، أبرزت عُدَّة تأهيل الأساتذة المتدربين في دليل الاصطحاب ضرورة اهتمام الأستاذ المكون بما يقدمه للأستاذ المتدرب من معطيات ومعارف خلال مدة التكوين والتأهيل، فهذا الأخير سيعمل على تقليد مكوِّنه لأنه آخر من اشتغل معه، وبيَّن له تمفصلات المهنة قبل أن يلج عالم التطبيق الفعلي بمفرده. وأكد دليل الاصطحاب، في ذات الوقت، أن التكوين النظري، وعلى الرغم من أهميته، لم يعد كافيا لتحقيق مستوى مقبول من الحرفية والمهنية في مجال التربية والتكوين.

إذا كانت عُدّة التأهيل، المسطرة بشكل واضح، تؤكد على كل هذه الحقائق التي تبدو مقنعة ومنطقية، فإن واقع الحال بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وعلى مستوى تخصص اللغة الأمازيغية[14]، يبدو بعيدا كل البعد عن هذا المنطق، وغير متجانس مع الطموحات الإصلاحية التي يرومها النموذج التكويني المنصوص على خطوطه العريضة في مختلف المصوغات والدلائل المكونة لعدة التأهيل بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وعلى نحو خاص ما جاء في دليل الاصطحاب، وما تضمنته الهندسة الحالية للتكوين من مستجدات، لا سيما تلك التي تهم "ورشة تحليل الممارسات التعليمية".

لا يتطلب هذا الاستنتاج الذي خلصنا إليه نهجا استدلاليا لتأكيده، بل يكفي أن نتأمل عدد المراسلات الرسمية التي يتوصل بها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من قبل إدارة المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين الخمسة التي تشمل تخصص اللغة الأمازيغية، في موضوع

[14] خمس (05) مراكز جهوية لمهن التربية والتكوين فقط هي التي تشتمل حاليا على تخصص اللغة الأمازيغية وهي: طنجة والناظور، والدار البيضاء، ومراكش ثم أكادير.

مساهمة باحثات وباحثي المعهد في تأهيل الأساتذة المتدربين في هذه المراكز المحسوبة على وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، لنعرف حقيقة واقع التكوين في الأمازيغية بهذه المراكز، والذي يعرف نقصا مهولا على مستوى الموارد البشرية المؤهلة للقيام بمهام التكوين والتأهيل والمصاحبة.

إضافة إلى ذلك، هناك عدم تجانس جانبيات عدد مهم من الأساتذة المكونين الذين يزاولون مهامهم بهذه المراكز مع الطموحات المشار إليها سلفا. ومن ثم، فإن النموذج التكويني الحالي، القائم على تقوية الممارسة المتبصرة والمصاحبة باعتبارهما دعامتان لصيقتان بالعنصر البشري لا تتحققان إلا عن طريقه ومن خلاله، لا يسعفه المورد البشري لبلوغ غاياته. وبالتالي، فإن تصحيح مسار النموذج التكويني القائم ومراجعته، يتعين أن يتم في اتجاه توفير الأعداد الكافية من الموارد البشرية أولا، مع تقوية جانبياته من خلال تطوير كفاياته المهنية، والتركيز في مرحلة ثانية، على ضرورة بناء نموذج تكويني قائم على "متوالية للتكوين" تتألف من التكوين الأساس والتأهيل، والإدماج في الوسط المهني، ثم التكوين المستمر.

وحتى يتمكن هذا البناء من تحقيق أهدافه، ينبغي أن يتم وفق تصور منطقي لتطوير الكفايات المهنية قوامه الاستجابة الفعلية للمتطلبات الحقيقية والضرورية للمهنة. أو بتعبير آخر، بناء نموذج تكويني يمكننا من توفير مدرسين بـ"هوية مهنية أكثر وضوحا وقوة"[15]، الأمر الذي يحتم علينا مراجعة البرامج والمقررات الجامعية بشكل يجعلها تساهم في تمكين الطالب الراغب في مزاولة مهنة التدريس من تحقيق ذلك بمجرد ولوجه للجامعة، خاصة مع بدء مأسسة مسالك الإجازة التربوية « CLE »؛ حيث سيجد طيلة مرحلة تكوينه برامج تدمج كل مكونات مهنة التدريس (الديداكتيك، والبيداغوجيا، وأساسيات البحث والممارسة التربوية) وفق منطق مهني كما هو الأمر الآن بالنسبة للتكوينات المهنية الأخرى، وليس فضاء لا يلجه إلا من لم يجد عنه محيدا. وهذا ما نجد بعضا من عناصره في النموذج التكويني الذي دعت إليه الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030 التي وضعها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، خاصة فيما يتعلق بمدرسة الجودة، حيث يقترح المجلس في هذا الصدد "جملة من مستلزمات التغيير تصب جميعها في تحقيق جودة الأداء المهني للفاعلين(لات)

[15] Lessard, C. (1990).

التربويين(ات) على اختلافهم، وتطوير المناهج والبرامج والتكوينات (...) والرفع من مستوى البحث العلمي والتقني والابتكار."[16]

بيد أن بلوغ الأهداف التي سطرتها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030 فيما يتعلق بمدرسة الجودة، وتحقيق الغايات المتوخاة والمعلنة، يبدو صعب المنال، إذا ما استحضرنا الخلاصات التي انتهى إليها التقرير الأول[17] المتعلق بتتبع تقييم الرؤية الصادر عن الهيئة الوطنية للتقييم التابعة للمجلس الأعلى للتربية التكوين والبحث العلمي، والذي تبنى، ولأول مرة في تاريخ تقييم السياسات التربوية في المغرب وتتبعها، إطارا للأداء غايته تتبع تفعيل الرؤية الاستراتيجية، وهو عبارة عن "بطارية مركبة" من المؤشرات القابلة للتطعيم والمدمجة لأهداف التنمية المستدامة أو الأهداف العالمية ل 2030، خاصة الهدف الرابع المرتبط بالتعليم الجيد (ODD4). كما أن هذا الإطار وثيق الصلة بالرافعات الثلاث التي تقوم عليها الرؤية الاستراتيجية: مدرسة الجودة أو الجودة للجميع، والإنصاف وتكافؤ الفرص، ثم الارتقاء بالفرد والمجتمع لذلك سمي "بالمؤشر الوطني لتنمية التربية" INDE وهو مكون من 157 مؤشرا منتقى بشكل دقيق.

خلص هذا التقرير من خلال تحليله لهذا المؤشر حسب الأبعاد أو الرافعات الثلاث المشار إليها، إلى أن الرافعة المتعلقة بالإنصاف هي التي تتبوأ الصدارة ضمن هذا المؤشر بنسبة بلغت 62،5% سنة 2018، في حين أن الرافعتين المتبقيتين (الجودة للجميع والارتقاء بالفرد والمجتمع) لم تبلغا بعدُ نصف الهدف المسطر في الرؤية، إذ سجَّلتا معدل 48،7% و49،3% على التوالي.[18]

ونفس الخلاصات تمت صياغتها في التقرير السنوي الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[19] الذي أكد أيضا على "ضرورة إعادة النظر في استراتيجية توظيف وتكوين الأساتذة بالمغرب"[20]، بحيث يعتبر المجلس أن "مسألة توظيف الأساتذة المتعاقدين بدون تكوين ملائم أحد المشاكل الكبرى التي أضرت بقطاع التربية الوطنية خلال السنوات

[16] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، (2030)، ص 10.

[17] Le conseil supérieur de l'éducation et de la formation, de la recherche scientifique, (2019), Cadre de performance du suivi de la vision stratégique à l'horizon 2030, niveau national

[18] Ibid., p : 5

[19] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2018)، التقرير السنوي.

[20] نفسه، ص: 106.

الثلاث الأخيرة، كما أنها تعكس بجلاء أزمة الحكامة التي يعيش على إيقاعها القطاع"[21]. وبطبيعة الحال، فحينما نتحدث عن قطاع التربية الوطنية، فإننا نتحدث عن كل مكوناته بما فيها اللغة الأمازيغية باعتبارها مادة مُدَرَّسَة، والتي تعاني أكثر من المكونات الأخرى.

ومن أجل تجاوز هذه المعضلة وحلحلة الوضع، يقترح نفس التقرير "العمل على وجه الاستعجال على إعادة النظر في استراتيجية توظيف وتكوين الأساتذة بالمغرب، والقطع مع الطريقة المعتمدة في هذا المضمار منذ ثلاث سنوات. إذ يتعين على بلادنا النهوض بجودة تكوين الأساتذة، سواء التكوين الأساسي أو المستمر. وفي هذا الصدد يجب أن تتم إعادة النظر في التكوين الأساسي من حيث مدته ومضمونه، بما يمكن من تعزيز امتلاك الأساتذة المتدربين للكفايات التقنية والبيداغوجية والمهارات السلوكية"[22]، بالإضافة إلى هذا يوصي التقرير بضرورة "مراجعة الوضعية المهنية للأستاذ(ة)، من أجل تثمين مهنة التدريس وتعزيز جاذبيتها، وذلك من خلال الرفع من معايير الانتقاء بما يكفل اختيار أفضل الكفاءات وتمكينها من التكوين الملائم في إطار مسالك محفزة للتأهيل المهني ذات استقطاب محدود"[23].

إذا كان هذا هو ما توصي به مختلف التقارير بخصوص استراتيجية توظيف وتكوين الأساتذة بصفة عامة، فإن الأمر يزيد تعقيدا حينما يتعلق بأساتذة اللغة الأمازيغية، على اعتبار أن الأنشطة التكوينية الموجهة إليهم ينبغي أن تراعي اختلاف فئاتهم، فقلة منهم فقط، هم من تمكنوا، في الوقت الراهن، من متابعة تكوينهم الأساس بالجامعة في الدراسات الأمازيغية سواء على مستوى الإجازة أو على مستوى الماستر. وهذا ما يتطلب من المكون بذل مجهود مضاعف أثناء القيام بمهامه التكوينية.

خاتمة

نظرا للعلاقة الوطيدة التي تجمع بين كل من الفعل التعليمي والممارسات التعليمية المتبصرة وجودة التعلمات، وبما أن تطوير الممارسات التعليمية والصفية للممارسين في مجال اللغة الأمازيغية مشروط بتمكينهم التكويني الجيد والجاد بصيغتيه الأساس والمستمر، كما هو منصوص عليه في الرؤية الاستراتيجية 2030 التي توصي بضرورة "جعل التكوين الأساس إلزاميا ومُمَهننا بحسب خصوصيات كل مهنة، ونهج تكوين مستمر ومؤهل مدى الحياة المهنية

[21] المرجع السابق، ص: 107
[22] المرجع السابق، ص: 109
[23] المرجع السابق، ص: 21

(...) مع الحرص على تطوير التكوين في اتجاه دعم التخصص، ولاسيما في التعليم الابتدائي[24]، وكما هو وارد في التقارير الوطنية والدولية، واستحضارا للاعتبارات النظرية المعرفية السالفة الذكر، حاولنا أن نلامس، في هذه المقالة، مقومات النموذج التكويني الكفيل بتحقيق "مهننة" التدريس بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين عموما، وعلى مستوى تخصص اللغة الأمازيغية بشكل خاص، فاتضح لنا أن النموذج التكويني المنشود ينبغي أن يعمل على تقوية الوعي بأهمية "متوالية التكوين" المشار إليها سلفا وجعلها إلزامية، مع الحرص على تطويرها وتنويع أشكال تنميتها في انسجام مع المستجدات الوطنية والدولية التي تسعى إلى تعضيد التخصص في التعليم الابتدائي على مستوى المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، كما هو الشأن بالنسبة للتجربة الحالية للغة الأمازيغية التي ما تزال في حاجة إلى دعم من أجل ترصيدها.

بيبليوغرافيا

المراجع باللغة العربية

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، (2015)، **من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح** 2015 –2030، ملخص.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2018)، **التقرير السنوي**.

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، (2012) **عدة تأهيل أساتذة المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، الوثيقة الإطار**، الوحدة المركزية لتكوين الأطر، يوليوز.

يشو بنعيسى، (2014) " أي دور للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين في أفق "مهننة" تدريس اللغة الأمازيغية"؟، ***اللغات واللسانيات***، عدد. 33 – 34: 21 – 37، فاس.

المراجع باللغة اللاتينية

Bucheton, D. (éd.), (2009), *L'agir enseignant : des gestes professionnels ajustés.* Toulouse : Octarès.

[24] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2030، الرافعة: 09 المواد: 41 – 44.

Catherine, C. et al. (2010), « L'accompagnement, source de création de savoirs ». *Recherches en Education*, Hors-série N° 2, pp. 36-46.

Denis, S. et M. Stéphane, (2010), « Entre recherches, pratiques et théories: pour une culture de la recherche pédagogique ». *Recherches en Education*, Hors-série N° 2, pp. 9-22.

Le conseil supérieur de l'éducation et de la formation, de la recherche scientifique, (2019), Cadre de performance du suivi de la vision stratégique à l'horizon 2030, niveau national.

Léopold, P. (1994), « Vers un référentiel de compétences professionnelles de l'enseignant ». *Recherche et Formation*. N°. 15.

Léopold, P. (2012), « Continuité et avancées dans la recherche sur la formation des enseignants ». *Les cahiers de recherche du Girsef*. N°. 90. p.2.

Lessard, C. (2008), « L'évolution de la formation initiale des enseignants depuis 1990 », *Bulletin Formation et profession*, N° 2, pp.6-12.

Perrenoud, P. et *al*. (2008), *Conflits de savoirs en formation des enseignants. Entre savoirs issus de la recherche et savoirs issus de l'expérience*. Bruxelles : De Boeck Université.

Peters, S. (2012). *Transfert des acquis de formation : Modélisation de l'impact de variables liées à l'apprenant, au design pédagogique, et à l'environnement de travail*. Thèse de Doctorat en Sciences Psychologiques et de l'Education, Université de Liège,

Schön, D. A. (1993), *Le praticien réflexif : À la recherche du savoir caché dans l'agir professionnel*. Montréal : Éditions Logiques.

Sensevy, G. et A. Mercier (2007), *Agir ensemble : l'action didactique conjointe du professeur et des élèves*. Rennes, France : PUR.

Vinatier, I. (2009), *Pour une didactique professionnelle de l'enseignement. Rennes*, France : PUR, collection « Paideia ».

عروض

قراءة في كتاب: الحليّ في عقود النكاح السوسية، دراسة معجمية إحصائية

للأستاذة خديجة بَـجِـي

للمعاجم والدراسات المعجمية أهمية لا تنكر، فهي توفر للمهتمين قاعدة معطيات غزيرة ومتنوعة، وتُكسب قارئها ثقافةً موسوعيةً معتبَرَةً. ولقد اتجهت الجهود في السنوات الأخيرة، في الحقل الأكاديمي، إلى إنجاز دراسات وأبحاث غايتها تحقيق تراكم في هذا المجال، ومن ثمرات تلك الجهود هذا العمل موضوع القراءة.

يتألف هذا الكتاب[1] من 355 صفحة من القطع الكبير، تتوزعها مقدمة، وخمسة فصول تندرج ضمنها ستة عشر مبحثاً، وخاتمة، وملحقيْن للألفاظ والوثائق، ثم كشفاً بالمصادر والمراجع المعتمدة.

استهلت المؤلفة عملها بالحديث عن موضوعه الذي تروم منه "الإسهام في تحقيق نوع من التراكم العلمي في موضوع لم يحصل فيه تراكم كافٍ (...) والإسهام في إخراج الرصيد الثقافي المخطوط بمنطقة سوس"[2]، وكذا السعي إلى "إنجاز معجم خاص بالحليّ، مستهدفةً رصد كل الألفاظ المتعلقة بالحليّ في وثائق المتن المعتمد، والعمل على التعريف بها"[3]. كما عرجت على تحديد مجال الدراسة، وهو منطقة سوس التي تقع في الجنوب الغربي للمغرب، وتمتد ما بين السفوح الجنوبية للأطلس الكبير الغربي وحوض وادي درعة الأسفل والأوسط، وما بين المحيط الأطلنتي غرباً، ومنطقة تاليوين وسگتانة شرقاً. وتشمل ولاية أگادير إداوتنان، وإنزگان أيت ملول، وأقاليم تارودانت، واشتوكة أيت باها، وتيزنيت[4].

وعرضت المؤلفة في نهاية المقدمة قراءةً نقديةً في الدراسات السابقة حول الموضوع، كما أشارت إلى المنهج المعتمد في البحث، وقدمت خطته التفصيلية والصعوبات التي اعترضتها.

---

[1] الكتاب في الأصل أطروحة نالت بها المؤلفة شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر بأگادير، تحت إشراف الأستاذ أحمد الهاشمي، ونوقشت بتاريخ: 2015/11/11. وصدر الكتاب ضمن منشورات الجامعة، بتقديم للأستاذ حسن الطالب، ط1، 2020، طباعة ونشر سوس، أگادير.

[2] مقدمة الكتاب، ص: 6.

[3] مقدمة الكتاب، ص: 7.

[4] مقدمة الكتاب، ص: 5.

استثمرت الدراسة عدداً كبيراً من الوثائق المتمثلة في عقود النكاح والجهاز بمنطقة سوس، بلغت في مجموعها 377 وثيقة، امتدت على فترة تقارب ثلاثة قرون ونصف، فأقدمها يعود لسنة 1077هـ/ 1666م[5]، فيما أُرّخ أحدثها بسنة 1419هـ/ 1998م[6].

تحدثت المؤلفة في الفصل الأول (ص ص: 27-88)، بمباحثه الثلاثة، عن الحليّ بسوس، وبعض خصائص المعجماتية الأمازيغية. وهكذا تناولت الدلالة اللغوية للحُلِيِّ (مفردها: حَلْيٌ)، وهي "كل ما تتزين به المرأة من مصوغات من المعدن أو الحجارة الفاخرة، أو الجواهر والخواتم والأقراط وغيرها"[7]. وانتقلت للحديث عن تاريخ الحليّ بالمغرب عموماً، وبسوس على وجه الخصوص، فأوردت جملة من أقوال المؤرخين والجغرافيين والرحالة القدامى والمحدثين، من اليوناني سترابون (Strabon) إلى اليعقوبي والبكري (خلال العصر الوسيط)، وصولاً إلى المعاصرين أمثال هنري طيراس (Henri Terrasse)، وجاك وماري روز رباطي (Jacques et Marie-Rose Rabaté)، وأوديت دي بويگودو (Odette Puigaudeau) وغيرهم، وكلهم أكدوا على قدم صياغة الحليّ وتجذرها بالمنطقة، وأن الحليّ شاهدة على توارد ثقافات متعددة عليها بصَمتْها بلمساتها الإبداعية المتفردة.

ولقد ساعد وجود مناجم متعددة بمنطقة سوس على ازدهار الصياغة بها على مرّ العصور، مثل مناجم النحاس (تازالاغْت، وأگجْگال، وتاتاوْت، وإسِينْ...)، ومناجم الفضة (تامدولت، وأكوتام، وزگونْدر...)، ومناجم الذهب لكن بدرجة أقل. ومنحت هذه العوامل الحليَّ السوسية ميزات متعددة، منها الابتكار والإبداع في الزخرفة والتزيين، مما يضفي عليها جاذبية لا تقاوَم. واشتهرت بالصياغة مدن تيزنيت، وتارودانت وضواحيهما.

وفي موضوع المعجماتية الأمازيغية (Lexicographie)، توقفت المؤلفة مليّاً عند مفهوميْ "المعجم" (Lexique)، و"المعجمية" (Lexicologie)[8]، وقدمت نماذج من المعاجم الأمازيغية وتعريفات بها، يعود أقدمها للعصر الوسيط (**قاموس ابن تونارت**)، مروراً بالقرن 18م (**المجموع اللاّئق على مشكل الوثائق** للنفيسي)، وصولاً إلى معجم جوستينار (Justinard) عن تاريفيت، ومعجم ميلود الطايفي عن تمازيغت، و**المعجم العربي الأمازيغي** لمحمد شفيق، وانتهاءً **بمعجم الأفعال: تشلحيت–فرنسية** لعبد الله المنتصر[9].

---

[5] يتعلق الأمر بعقد من منطقة أگلو بتيزنيت (صورة منه في نهاية هذه القراءة).

[6] وهو عقد من منطقة من منطقة بيوگرى باشتوكة أيت باها (صورة منه في نهاية هذه القراءة).

[7] راجع، ص: 32 من الكتاب.

[8] في الكتاب شرح موسع لهذه المفاهيم، ص ص: 65-67.

[9] انظر تفاصيل عنها في الكتاب، ص ص: 67-75.

وعند الحديث عن **لغة المتن**، تناولتْ لغة الكتابة والمتن المعجمي المعتمد، وكذا الخصائص الصوتية، والخصائص الصرفية، والضمائم الإضافية والحرفية، ثم الضمائم الوصفية. ففيما يتصل بلغة الكتابة والمتن المعجمي، خلصت إلى أن اللغة عربيةٌ لكن بخلفية اللغة الأمازيغية، أما المصطلحات المعتمدة في الوثائق فتكون بالأمازيغية أو بالعربية، أو بصيغة معبّرة عن التفاعل بين اللغتين. وقدمت أمثلة عديدة عن كل حالة.

وفي باب **الخصائص الصوتية** تحدثت المؤلفة عن الظواهر الصوتية الملاحظة في المتن المدروس، ومن ذلك ما يكتنف الصوامت والصوائت من تغييرات، مثل التعاقب بين التفخيم والترقيق، ورسم الزاي المفخمة (ژ)، والكاف المعقودة (گ)، وإثبات الصوامت دون إثبات الحركات أو ما ينوب عنها (الألف والواو والياء)، وتعامل الأصوات وما ينتج عنها من ظواهر مثل: المخالفة (Dissimilation)، والقلب المكاني. أما **الخصائص الصرفية** فقد استنبطتها من أسماء الحليّ الأمازيغية، فلاحظتْ أن الاسم البسيط منها يأتي حسب الجنس والعدد، إما مفرداً أو جمعاً، مذكراً أو مؤنثاً. وقدمت أمثلة توضيحية لذلك.

وتجلت **الضمائم الإضافية والحرفية** في الأشكال التركيبية المتولدة من ضمّ المصطلح إلى غيره، أو ضمّ غيره إليه، وتتمثل وظيفتها في إضافة معاني جديدة إلى الرصيد المفهومي للمصطلح. وفي المتن المدروس نماذج كثيرة لأسماء مركبة تركيباً إضافياً مع ضمائم أضافت معاني جديدة لهذه الأسماء[10].

أما في **الضمائم الوصفية**، فاعتمدت التراكيب الوصفية في بناء عدد من أسماء الحليّ المدروسة، وفي تخصيصها وتمييزها بذكر اسم الحلية مفرداً أو مضافاً، متلواً بصفة تشكل ضميمة تبين لونها أو حجمها أو مادة صنعها أو كيفيتها. ومن أمثلة ذلك: (دملج فضي/ أساور مشلّلة/ دملج ذهب مشبك/ دملج فضة مفتوح...)[11].

وفي الفصل الثاني (ص ص: 89-145) توقفت المؤلفة عند مكونات الحليّ من الأحجار الكريمة بأصنافها (الجوهر، والرّعاف، والكركوب، واللُّبان بأنواعه، والمرجان)، ومن الخرز (إحْبوبْن، وأقّايْن، والعقيق)، ومن المصوغات الفضية (أُدّيز، وتاگموت، وتيموحدين، والحرز، والمصحف)، والعملة (الدرهم، ولارْبيع: ربع الريال الحسني، والأنصاص: نصف الريال الحسني، والريال الحسني، والريال النيكلي، ولْگروش)، والنبات (القرنفل أو النُّوار)، والأصداف البحرية (أمْجون). وأفردت كل مكون منها بتفصيلات شملت معناها اللغوي، ومصادرها، وخصائصها، واستعمالاتها...

[10] تُنظر تفاصيل هذه المسألة في الكتاب، ص: 87.

[11] للمزيد عنها، راجع ص: 88 من الكتاب.

والفصل الثالث (ص ص. 147-189) موضوعه: حليّ الرأس، التي تتفرع إلى نوعين، حليّ الجبين، وحليّ الأذن. أما حليّ الجبين فهي التي تستعمل لتثبيت أغطية الرأس وتزيين الجبين، وهي أشكال مختلفة (إسْرسْل، وإسْني، وإزْروزْن، وتازْرا، وتاسْفيفت، وتامْعَرّشت، وسلسلة الرأس، والمشبوح، والناصية). وأما حليّ الأذن فمتنوعة كذلك، ومنها (إطْرناش، وأوگْليمن، والبُكَرِيات، والحلقة، والخُرص، وتخرصين، ولخراص، والدوّاح، وتِيويناس، والطوانگ، ولخرّوب).

أما الفصل الرابع (ص ص: 191-250) فقد خصص لحليّ الجذع بصنفيْها: الخِلالة والقلادة. وتعدّ الخِلالة من الحليّ المشهورة في المغرب، وتتميز عن نظيراتها ببلدان شمال إفريقيا، كما أنها تختلف من قبيلة لقبيلة ومن قرية لأخرى. ومنها أصناف متعددة: (تيزْزْاي، وتيزرزاي سنْدالي، وتيزرزاي ن تاوكّا، وتيزرزاي طُبِّجين، وتازْرْزِيت ن تاعرابين: الخِلالة الصحراوية، والخِلالة الصويرية، وتازرزيت ن نقورت: خِلالة الفضة، والخِلالة المشلّلة بالفضة، والخِلالة المخزنية، والخِلالة المركبة). وما يرتبط بها من لوازم: خيط الخِلالة، وسلسلة الخِلالة، وقلادة الخِلالة، ونظم الخِلالة.

إلى جانب الخِلالة، عرجت المؤلفة على القلادة، وأوردت أسماءها التي منها (تازْرا، وتاسْدِييت، وتيفولوت، وأزْرار، وتيسْمسْمت، وتاسْغالت)، لكنها تعرف في سوس باسم: تيفيلوت، وتتميز بغنى وتنوع مكوناتها من فضة وأحجار كريمة وقطع نقدية قديمة وعقيق وخرز وأصداف وقرنفل...، ويمكن التمييز في القلائد بين الفضية (أحْلاّب، وتارْدّاحت، وتادْراست، وتازْلاگت) والمكونة من الأحجار الكريمة مثل اللُّبان، والمرجان والعقيق الحرّ والخرز. وقد فصّلت في كل نوع وفي مكوناته ومصادره واستعمالاته.

وخامس فصول هذا الكتاب وآخرها (ص ص: 251-295) تم تخصيصه لحليّ الأطراف، وهي الخواتم، والخلاخل، والأساور. فالخواتم بسوس يغلب على صناعتها معدن الفضة، ومن أسمائها (خاتم بلْگرش، وإدْ مّوتْبيشال، وتلْمريت، وبوتقورّيت: بوقبيبة، وتلْختمت، وبوتبّونيزْت). أما الخلاخل فمن الحليّ التي تزين بها المرأة رجليها، عند ملتقى الساق والقدم، وتُتخذ من الذهب أو الفضة، وتُلبس أزواجاً في كل رِجل خلخال. وتغلب الفضة على صناعتها في سوس، ويكون الخلخال دائري الشكل مفتوح الطرفين. فيما الأساور التي تزين بها المعاصم تتخذ لها أسماء مختلفة باختلاف المناطق، ومن الأسماء الواردة في الوثائق التي استندت إليها الدراسة: (أبْزّگ/ أزْبْگ لْمفرْغ، وأزبگ إدْ بوتْگّورا، وأزبگ بِيبوضن، وأزبگ بويْمي، وأزبگ نْتيحبوبين، وأزبگ ن وورغ، وأزبگ ن نقّورت، أزبگ ن واناس، وأدْبليج/ الدملج الرقيق، والدملج المسموط، والدملج المشبك، وسوار أمضوْر، وسوار

الخرز، وسوار القصدير، وسوار النحاس، وسوار الذهب، وسوار مشلل، والسرتلة، وأمْحْصْر، والنّْبالة، والنبالة المركبة، والنّْبيْلة، وتانْبالت ن نقّورت...).

وقد حرصت المؤلفة في حديثها عن الحليّ المختلفة واستعمالاتها المتنوعة، على ربط كل واحد منها بالوثيقة/ الوثائق التي ورد بها، وعدد مرّات وروده، معززة ذلك بالصور التي راكمت منها عدداً مهماً، فمنها الخاصة ومنها التي التقطت في محلات الصياغة، أو لدى الأسر والعائلات التي تملك أنواعاً متنوعة من تلك الحليّ بمختلف مناطق سوس.

أما الخاتمة فقد تمّ فيها جردٌ لأهم نتائج الدراسة، ومنها:

- تميّز الحليّ المغربية التقليدية بالغنى والتنوع، وكونها تشكل جانباً هاماً من الثقافة المغربية؛
- تمكّن الصائغ المغربي بمنطقة سوس من الحفاظ على أصالة الحليّ التقليدية وتجديد إبداعاته بالرغم من المؤثرات الأجنبية المطّردة؛
- استفادة صياغة الحليّ بسوس من وجود مناجم كثيرة وفرت المادة الخام، كما شكلت مصدر عيش للعاملين بالمناجم، والمتاجرين في المعادن، والمشتغلين بصياغة الحلي وسك النقود؛
- انتشار عدة مراكز لصياغة الحليّ والتجارة فيها بمنطقة سوس، مثل: تيزنيت، وتافراوت، وماسة، وإنزگان، وتارودانت، وأولوز...، وكذا في بعض القرى، أفرز نماذج متفاوتة من حيث الصياغة والزخرفة والأشكال...؛
- حاجة المعجماتية الأمازيغية لدراسات وأبحاث ومعاجم في مجالات التعليم والإدارة والاقتصاد والعادات والتقاليد والفنون وغيرها؛
- لغة المتن المدروس هي العربية في عمومها، لكنها تستضمر، في غالب الأحيان، الأمازيغية، لذا ترد أسماء الحليّ أحياناً بالعربية، وأحياناً أخرى بالأمازيغية، وتارة بالعربية المُمزَّغة أو الأمازيغية المُعرَّبة. إلاّ أن الجداول الإحصائية المبثوثة في ثنايا الدراسة تُبيّن هيمنة الألفاظ الأمازيغية (تاشلحيت)، تليها التي بالعربية، ثم المُمَزَّغة، مما أفرز معجماً غنياً يفيد المشتغلين بالصناعة المعجمية؛
- يلاحظ من لغة المتن أن كتابة بعض الصوامت لحقتها تغييرات، من قبيل التعاقب بين الترقيق والتفخيم، وإثبات الصوامت دون إثبات الحركات أو ما ينوب عنها (الألف والواو والياء)، وورود أسماء مركبة تركيباً إضافياً مع ضمائم أضافت معاني جديدة لتلك الأسماء؛

- يتميز معجم الحليّ بمنطقة سوس بالتنوع والغنى، وبعض الأسماء مشتركة بين مناطق مختلفة، مع بعض الخصوصيات المحلية؛
- يكتسي موضوع الحليّ أبعاداً متعددة، فهو يؤشر أحياناً على الأبعاد النفسية، وعلى الانتماء الديني والقبلي والاجتماعي والطبقي، ويمكّن من معرفة التأثيرات الثقافية بين المجتمعات. كما تشكل رموزه المتباينة أرضية خصبة لدراسات نفسية وسوسيولوجية وأنتربولوجية وغيرها.

عزّزت المؤلفة عملها بخريطة للمجال المدروس، وبكمّ كبير من الصور لمختلف الحليّ المتناولة، بلغت في مجموعها: 326 صورة ملونة، وتخللت الكتاب كثير من الجداول، وصل عددها: 137 جدولاً، خصّص جلّها للحليّ الواردة في العقود، مع تبيان الناحية التي نُسبت إليها، والإشارة لأقدم ورود لها في العقود. فيما أفرِدت بعض تلك الجداول لأسماء الحليّ بالأمازيغية ومقابلها بالعربية، أو لتلك التي تعرّبت أو التي تمزّغت. فضلاً عن ملحقيْن اثنين، واحد لألفاظ الحليّ الواردة في الكتاب، وعددها: 263، وآخر ضمّ صوراً لنماذج من الوثائق المعتمدة، وعددها عشرون وثيقة.

وتمّ ختم الكتاب بقائمة من المصادر والمراجع، بلغت في مجموعها: 91، منها 71 عنواناً باللغة العربية، و20 عنواناً باللغة الفرنسية. فضلاً عن استثمار المؤلفة مادةً شعريةً مهمةً، سواءٌ ما كان منها بالعربية وذلك بالعودة إلى مختلف دواوين الشعر العربي التي فيها أوصاف للحليّ. أو بالأمازيغية، حيث اقتبست شواهد عديدة من الأشعار التي وظّفت الحليّ وتغنّت بها، خاصة ما كان للرايسة فاطمة تاباعمرانت، والرايس الحاج محمد الدمسيري، والرايس الحسن أرسموك. وما نظَمته الشاعرة النزهة أباكريم، والشعراء سيدي حمّو الطَّالب، وسعيد إد بناصر، والحسن حميتي، وأحمد حمداني. فضلاً عن توظيفها لأغاني النساء بسوس، خاصة اللون المعروف ب"تانْگّيفْت"، وهي أشعار ترددها النساء عند زفّهن للعروس. وهذا غير ما جمعتْه من مادة شفهية بعموم سوس، من عديد الأُسر، والصاغة وأمناء الحرفيين، وتجار الحليّ، ومسؤولي مجمّات الصناعة التقليدية والمتاحف...

ولا يسع قارئ هذا العمل إلا الثناء عليه، مثلما يثني على كل الأعمال المعجمية التي تحتفظ بثروة لغوية مهمة يتهددها الاندثار في ظل "الفوضى اللغوية" العارمة. ولقد ساهم هذا الكتاب بشكل ملحوظ في إغناء حقل الدراسات المعجمية بتوفيره مادة لغوية ستفيد، بلا شك، المشتغلين بالقضايا اللغوية عموماً وبالصناعة المعجمية بوجه خاص. وهو يعدّ بحق

"أول أطروحة مغربية معجمية جامعة للألفاظ والأسماء، بل والمصطلحات التقنية الخاصة بالحلي في عقود النكاح السوسية"[12].

وبإمكان مؤلفة هذا الكتاب، الأستاذة خديجة بَجِي، أن تبلغ بعملها شأواً أبعد مما وصله الآن، لو أنها خصصت بعض الوقت للتفصيل في جملةٍ من القضايا، والتدقيق في أخرى، ومن ذلك:

- إعداد فرش عن تاريخ منطقة سوس التي اختارت الاشتغال على عقود أهلها؛
- توسيع البحث في جغرافية المجال المدروس، وتدقيق حدوده؛
- إجراء مسح شامل لكل القواميس والمعاجم التي اشتغلت على اللغة الأمازيغية (خاصة تاشلحيت)، لأنها تختزن مادةً وثيقة الصلة بالموضوع، ومنها– على سبيل المثال– قواميس:
- **السّرى للسعادة بالحسنى وزيادة** (قاموس أمازيغي عربي)، لإبراهيم بن علي الإسافني الأقاوي (ق 18م). وقد صدر المعجم محققاً بعنوان: **القاموس الأمازيغي العربي**، ضمن منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء، سنة 2014، بعناية ذ. عبد الله خليل؛
- الهلالي، عبد الله بن الحاج شعيب (ق11هـ/17م) : **العجمية على كشف أسرار العربية**، المعروف ب"**معجم الهلالي**". وهو مخطوط، توجد منه نسخة بخزانة الإمام علي بتارودانت؛
- Destaing, Edmond, *Lexique français-Tachelhit*, Paris, 1938.
- Jordan, Antoine, *Dictionnaire berbère-français: (dialectes tašelhait)*, Rabat, Omnia, 1934.
- Esteba Ibañez E., *Diccionario* Español *baamrani (dialecto bereber de Ifni)*, Instituto de estudios africanos, Madrid, 1954.
- Bounfour, Abdallah et Boumalk, Abdallah, *Vocabulaire usuel du tachelhit*, Edition Centre Taik Ibn Ziyad, Rabat, 2001.

الوافي نوحي

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

[12]– من تقديم ذ. حسن الطالب للكتاب.

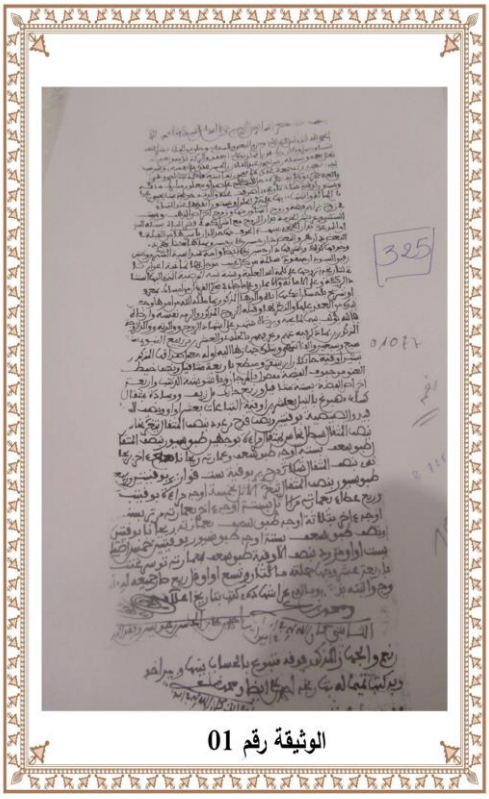

الوثيقة رقم 01

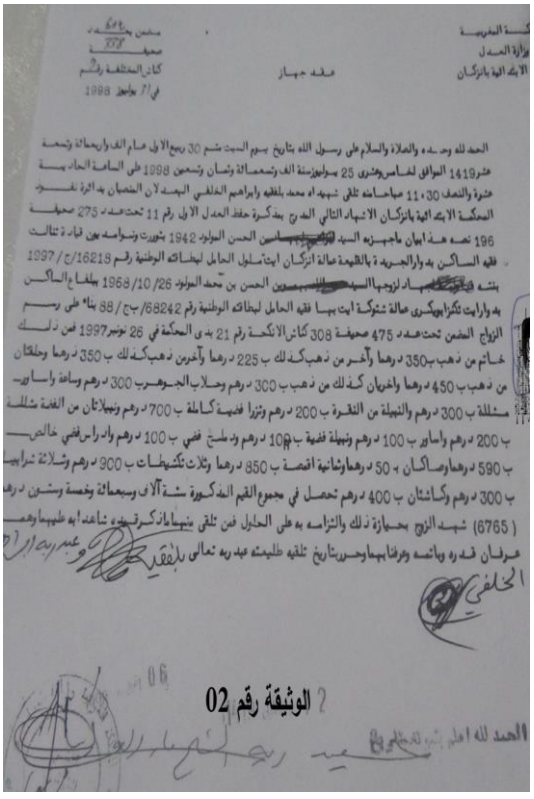

الوثيقة رقم 02

أقدم وثيقة مستعملة في الدراسة، مؤرخة بسنة (1077هـ-1666م)

من منطقة أگلو- تيزنيت

أحدث وثيقة مستعملة في الدراسة، مؤرخة بسنة (1419هـ-1998م)

من منطقة بيوگرى- اشتوكة أيت باها

قواعد النشر بمجلّة أسيناگ ⵜⴰⵙⵉⵏⴰⴳ

مقتضيات عامة

- تقبل الأعمال العلمية الأصلية التي لم يسبق نشرها
- يتعين إرفاق كل عمل مقترح للنشر بتصريح بالشرف من مؤلّفه، يفيد بأنه عمل أصلي لم يسبق عرضه للنشر في دورية أو مطبوعة أخرى.
- يشترط في المقال المتضمّن عرضاً أو قراءةً لمؤلَّف منشور أن يقدّم قراءة نقدية لأحد المؤلّفات حديثة النشر، كتابا كان أو دورية أو غير ذلك، بوضعه في سياق مجموع الإصدارات حول الموضوع المعني.
- يتعين على المؤلّف التعهد بعدم قيامه بإرسال مقاله إلى مجلات أخرى. كما يتنازل عن كل الحقوق المتعلقة بالمقال لصالح مجلة أسيناگ-*ⵜⴰⵙⵉⵏⴰⴳ*، نذكر منها حقوق النسخ والتوزيع بجميع اللغات وفي جميع البلدان وعلى جميع وسائل الإعلام المعروفة الآن أو في المستقبل.
- كل مقال تنشره المجلة يصبح ملكا لها، وكل نسخ أو ترجمة لأحد المقالات يتطلب إذنا خطّيا مسبقا من مديرية المجلة. ويلتزم المؤلّف بعدم نشر ذات المقال في مكان آخر دون إذن خطّي مسبق من مديرية المجلة.
- عبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن أفكار وآراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المؤسسة التي تصدرها. ويبقى المؤلف المسؤول الأوحد عن التعابير الواردة في مقاله، وعن مضمون مساهمته، ودقة الاستشهادات والمراجع. وفي حالة إقتباسه ونسخه لمقاطع أو نسخه لبيانات محمية بموجب حق المؤلف، يتعين عليه الحصول على إذن خطي من اصحاب الحقوق وإرسال نسخة منه إلى مديرية المجلة.
- إن استخدام كل أو جزء من محتويات مجلة أسيناگ-*ⵜⴰⵙⵉⵏⴰⴳ* يجب أن يتم الإشارة إلى المجلة في المراجع الببليوغرافية (مع بيان اسم المجلة والعدد وسنة النشر). كما يمنع منعا كليا النسخ الكلي أو الجزئي لإحدى مواد المجلة لأغراض تجاري بدون إذن خطّي مسبق من مديرية المجلة.

- لا ترد أصول المواد إلى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل، كما لا ترجع المقالات غير المنشورة لأصحابها، ولا تلتزم المجلة بإشعارهم بذلك.

أعراف تقديم المقالات

- يسبق نصّ المقال بصفحة غلاف، تتضمن عنوان المقال، واسم الكاتب ولقبه، واسم المؤسسة التي ينتمي إليها، وعنوانه، ورقم هاتفه، ورقم الفاكس، وعنوانه الإليكتروني. ولا يثبت على رأس الصفحة الأولى من المقال، سوى اسم الكاتب ولقبه والمؤسسة التي ينتمي إليها.
- تبعث المقالات إلى المجلة بواسطة البريد الإليكتروني، في شكل ملف مرتبط (Fichier attaché)، قياس وورد Format Word، إلى عنوان المجلة: asinag@ircam.ma
- يجب ألا يزيد المقال عن 30.000 حرفا، بما فيها المراجع والجداول والملاحق.
- يقدم المقال مطبوعاً على ورق (A4) وعلى صفحة بمقاس (24/17)، وباعتماد نوع Traditional Arabic، حجم الخط (16)، ببُعد يساوي " Exactement 18"، مع هوامش (يسار، يمين) 2 سم، و(أعلى، وأسفل) 2.5 سم. وبالنسبة لخط تيفناغ، يعتمد نوع Tifinaghe-ircam Unicode، حجم 12، الممكن تحميله من موقع المعهد http://www.ircam.ma/fr/index.php?soc=telec. ولكتابة الأمازيغية بالحرف اللاتيني، يعتمد أحد حروف منظومة Unicode، من قبيل Gentium مثلا.
- يُصاغ عنوان المقال في حوالي عشر كلمات، مع إمكانية إتباعه بعنوان فرعي مفسّر له. ويكون ممركزا وبنط عريض بحجم 18. ويكتب اسم صاحب المقال ومؤسسته أسفل العنوان بأقصى يسار الصفحة الأولى.
- تُصاغ عناوين الفقرات والفقرات الفرعية لكل مقال بالبنط العريض، بحيث يكون حجم الأولى 17، وحجم الثانية 16.
- يُرفق النص بملخصين يحرر أحدهما باللغة الإنجليزية، ولا يتجاوزان عشرة أسطر.

وسائل الإيضاح

- ترقّم الجداول بالترتيب، داخل المتن، بالأرقام الرومانية. ويكون التعليق أعلاها.
- ترقّم الرسومات والصور داخل المتن، متتابعة بالأرقام العربية. ويُعلق أسفلها.

المراجع البيبليوغرافية والإلكترونية

- لا تثبت المراجع البيبليوغرافية بكامل نصها داخل المتن ولا في الهوامش. ويُكتفى داخل المتن بالإشارة، بين هلالين، إلى اسم المؤلف(ين)، متبوعا بسنة إصدار المرجع المحال إليه؛ وعند الاقتضاء، يضاف إليهما رقم / أرقام الصفحة /الصفحات المعنية. وفي حالة تعدّد المؤلفين، يشار إلى أولهم متبوعا بعبارة "وآخرون" بحرف مائل.

مثال: (صدقي، 1999)؛ (صدقي وأبو العزم، 1966)؛ (صدقي وآخرون، 1969)؛ (صدقي 2002: 20).

- في حالة تعدّد المصادر لنفس المؤلِّف في نفس السنة، يميَّز بينها بواسطة حروف حسب الترتيب الأبجدي (1997أ، 1997ب، إلخ.).

مثال: (خير الدين، 2006أ)، (خير الدين، 2006ب).

- في حالة تعدّد طبعات نفس المرجع، يشار إلى الطبعة الأولى بين قوسين معقوفين [...]، في آخر المرجع باللائحة البيبليوغرافية.
- تقدّم المراجع كاملة، مرتبة أبجديّا بأسماء المؤلفين، في نهاية المقال (دون تجاوز الصفحة).
- تكتب عناوين الدوريات والمجلات والكتب بأحرف مائلة.
- تشمل المعلومات الخاصة بالكتب، على التوالي، اسمي الكاتب، العائلي والشخصي، وسنة الإصدار، ثم عبارة (ناشر) إن كان ناشرا أو مدير نشر، ثم عنوان الكتاب، فمكان النشر، ثم اسم الناشر. ويتم الفصل بين هذه الإشارات بفواصل.

مثال: شفيق، محمد (1999)، *الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية*، الرباط، أكاديمية المملكة المغربية.

- توضع عناوين مقالات الدوريات، وكذا فصول الكتب، وغيرها من مقتطفات المراجع، بين مزدوجتين.
- تشمل الإحالات على مقالات المجلات والدوريات، على التوالي، وبالترتيب، اسمي الكاتب العائلي والشخصي، وسنة النشر، وعنوان المقال بين مزدوجتين،

ثم اسم المجلة، ورقم المجلّد، والعدد، ورقم كل من الصفحة الأولى والصفحة الأخيرة. ويتم الفصل بين هذه الإشارات بفواصل.

مثال: أزايكو صدقي، علي (1971)، "مشاكل البحث التاريخي في المغرب"، *الكلمة*، عدد 2، ص 25-40.

- تشمل الإحالات على مقالات الصحف والجرائد، فقط، عنوان المقال بين مزدوجتين، ثم اسم الصحيفة، ومكان النشر وتاريخ العدد ورقم الصفحة.

مثال: "الحقوق الثقافية والمسألة الأمازيغية"، *السياسة الجديدة*، الرباط، 22 أكتوبر 2002، ص 8.

- للإحالة على فصول كتب جماعية، يشار إلى اسمي الكاتب العائلي والشخصي، ثم عنوان الفصل، فمرجع الكتاب بين قوسين معقوفين [...].

مثال: شفيق، محمد (1989)، "إمازيغن"، [معلمة المغرب]، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، سلا.

- للإحالة على أعمال ندوة أو مناظرة، يشار إلى عنوان وتاريخ الندوة أو المناظرة.

مثال: الراجحي، عبده (1984)، "النحو العربي واللسانيات المعاصرة"، البحث اللساني والسيميائي، أعمال ندوة نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، أيام 7 و8 و9 ماي 1981، الرباط، ص 153-164.

- للإحالة على أطروحات جامعية، تعتمد نفس الأعراف بالنسبة للكتب، مع الإشارة إلى كون العمل أطروحة جامعية، وإلى نظامها (دكتوراه دولة، دكتوراه السلك الثالث، إلخ.)، وإلى الجامعة الأصلية.

- مثال: جودات، محمد (2002)، *تناصية الأنساق في الشعر الأمازيغي*، دكتوراه، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

- للإحالة على مراجع بالمواقع الإليكترونية (webographie)، يتعيّن الإشارة إلى URL، وتاريخ آخر رجوع إلى صفحة الويب page web.

مثال: http//fr.wikipedia.org/wiki/langue construite, octobre 2007

الهوامش والاستشهادات

- في حالة ما قرر صاحب المقال استخدام الاختصارات للإشارة إلى بعض العناوين التي غالبا ما يتكرر استخدامها في النص، يتوجب شرح وتوضيح المختصرات، في الهامش، عند أول استخدام.
- في حالة توافر الهوامش، تثبت بأسفل الصفحة وليس في نهاية المقال، وترقّم بالتتابع.
- الاستشهادات: عندما يكون الاستشهاد في أقل من خمسة أسطر، يوضع بين مزدوجتين "..." داخل النص. وحين يتعلق الأمر باستشهاد ضمن استشهاد آخر، يستعمل هلالان منفردان "....'.....'....". أما الاستشهاد الذي يتجاوز خمسة أسطر، فيقدّم دون مزدوجتين، مع انحياز نصه عن حاشية نص المقال، وببعد واحد بين سطوره.
- توضع جميع التصرّفات أو التعديلات في الاستشهاد (إغفال كلمات أو جمل أو حروف، إلخ.) بين معقوفين [...].
- العناوين الفرعية: يمكن تقسيم النص إلى فقرات وأجزاء باستعمال عناوين فرعية بالبنط العريض.
- الحروف المائلة: تستعمل الحروف المائلة بدلا من تسطير الكلمات والجمل المراد إبرازها.